فـــكر

محمد منـــدور السـياسي

١٩٠٧ - ١٩٦٥ م

إعـــداد

د. عبد الرحيم عبد الهادي على عبد الهادي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب بقنـــا - جامعة جنوب الوادي

٢٠٠٤م

مقدمـــة .

المبحث الأول : نشأة محمد مندور و مصادر ثقافته .

المبحث الثاني : محمد مندور و قضية العلاقات بين مصر و بريطانيا.

المبحث الثالث : محمد مندور و قضايا مصر الداخلية :

- النظام القضائي .
- الضريبة التصاعدية .
- الإنشاء و التعمير .
- الديمقراطية السياسية .
- الانتخابات و حقوق الإنسان .

المبحث الرابع : محمد مندور و القضايا العربية و العالمية :

- **القضايا العربية :**
  - قضية فلسطين .
  - مسألة السودان .
  - المستعمرات الإيطالية .
  - انقلاب حسني الزعيم .
- **القضايا العالمية :**
  - حلف الأطلنطي و البحر المتوسط .
  - الاتحاد الآسيوي .
  - قضية إندونيسيا .

المبحث الخامس : محمد مندور و ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .

خاتمه .

المصادر و المراجع .

ملاحق البحث .

مقدمـــه:

إذا كان محمد مندور من كبار النقاد و الأدباء في تاريخ الفكر المصـــري فإن له جانب آخر من الإسهـــام في الحياة السياسية المصرية وقـــد حظـــي مجمل إنتاج المفكر و الناقد الدكتور محمد مندور بالعديد من الدراسات فـــي شتى المجالات ، غيـــر أن فكرة السياسي ، لم يحظ باهتمـــام الدارســـين إلا في دراسات يشوبهـــا في بعض الأحيـــــان النظـــرة العجلـــى ، و الأحكـــام المتسرعة ، و ذلك لعـــدم اكتمال الرؤيـــة ، و لغياب الجـــزء الأكـــبر مـــن دراسات و مقالات مندور السياسية .

و قد لا يكون من السهل الفصل بين مقالات مندور السياسية ، و مقالاته الاجتماعية ، و الأدبية ، و الفكريـــــة ، لأن السياســـة ليســـت إلا انعكاســـا بصـــــورة أو بأخرى للحياة الاجتماعية في أي مجتمع .

و تستمد هذه الدراســـة مادتـــها مـــن مجموعـــة المقـــالات الصحفيـــة المنشـــورة في الدوريات ، و الكتب التي تسلط الضوء على جانب مهم مـــن حياة مندور مناضلاً وطنيـــا ، و مفكراً سياسيا ، وعلما مـــن أعـــلام كتـــاب المقال السياسي، و ما حققه من إنجاز فكري في السياسة و الصحافـــة فـــي فترة من أخصب فترات الحركة الوطنية المصرية .

و تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى نـــزوع محمـــد منـــدور الإصلاحية من خلال العودة إلى خلفياتـــه الاجتماعية و ظـــروف نشـــأته و تكوينه الوطني و مشاهداته و ضروب نضاله ، كما تحاول الدراسة الوقـــوف على أفكار منـــدور وتوجهاتـــه السياســـية التـــي طرحـــها فـــي مقالاتـــــه الصحفية ، ثم نقوم بتصنيف القضايا التي عالجها في مقالاته السياسية مـــن خلال المنهج التحليلي .

و قد قسمت الدراسة إلى مقدمة و خمسة مباحث و خاتمة ، أما المبحـــث الأول فيشتمل على نشأة محمد مندور و مصادر ثقافته ، و المبحث الثـــــاني يتناول موقف محمد مندور من قضية العلاقات بين مصر و بريطانيا ، و أمـــا المبحث الثالث فإنه يشتمل على رؤية محمد مندور لقضايا مصر الداخلية من خلال رؤيته للنظام القضائي ، و الضريبة التصاعدية ، و الإنشاء و التعمـــير، الديمقراطية السياسية ، الانتخابات و حقوق الإنسان ، و يتنـــاول المبحـــث الرابع محمد مندور و القضايا العربية ،فبالنسبة للقضايا العربية فإنه يتناول

قضية فلسطين ، و مسألة السودان ، و المستعمرات الإيطالية ، و انقلاب حسني الزعيم .

أما القضايا العالمية ، فقد اشتملت على حلف الأطلنطي و البحر المتوسط ، و الإتحاد الآسيوي و قضية إندونيسيا .

و أما المبحث الخامس و الأخير فيتناول محمد مندور و ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ثم خاتمة تتناول أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

و بعد فإن هذا هو ضرب في الفكر السياسي للكاتب المبدع و المفكر الأريب محمد مندور ، و من خلال مقالاته السياسية التي لم يتح لها الظهور إلى النور في مطبوع ، فإن أحسنا فهذا فضل من الله ، و إن كان غير ذلك ، فهذا لأن البشر قد يخطئون و يصيبون .

عبد الرحيم عبد الهادي

المبحث الأول

● نشأة محمد مندور و مصادر ثقافته :

ولد محمد عبد الحميد موسى مندور في ٥ يوليه ١٩٠٧ م بقرية كفر مندور التابعة لمركز منيا القمح محافظة الشرقية، و كان ثاني إخوته في الترتيب [١] .

و عن قريته يقول محمد مندور :

" كان جدي يقيم في بلدة كبيرة قريبة من كفرنا إسمها " التلين "، و كان له فيها مكتب مالي يتخذه مقراً لتجارة القطن و الحبوب، فضلاً عن الزراعة التي كانت مهمته الأصلية ، فقد ترك عند وفاته ٤٥٠ فدانا تفتت بين أبنائه ، ومن هذه الفدادين تكون الكفر الذي يحمل اسمه"[٢] وكان والده يحفظ القرآن الكريم وينتمي للطريقة النقشبندية ، متسامحا ، يبغض العنف و الشر " ، و قد اتبع محمد مندور خطى والده حيث حفظ أكبر قدر من القرآن الكريم وفي ذلك يقول:

" كان والدي يحفظ القرآن الكريم ، و يردد آياته في كل مناسبة ، و جعلني ذلك أحرص على حفظ أكبر قدر من القرآن الكريم " [٣] .

و في الخامسة من عمره أرسله والده إلى كتاب الشيخ عطوة ، تعلم فيه القراءة و الكتابة و الحساب، و حيث حفظ من القرآن الكريم جزء عم و تبارك، و بعد أن بلغ السادسة من عمره ألحقه والده بمدرسة الألفي الابتدائية ، بمدينة منيا القمح ، التي تبعد ستة كيلومترات عن قريته " كفر مندور "، و قد انتهت دراسته سنة ١٩٢١ م [٤] .

لم تكن بالزقازيق عاصمة مديرية الشرقية مدرسة ثانوية ، لذلك ألحقه والده بالقسم الداخلي في مدرسة طنطا الثانوية ، و أصبح الأول على فصله

١- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، مركز الحضارة العربية ، ط ٢ ، سنة ٢٠٠٠ م ، ص ١٢ .

، محمد براده : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، المجلس الأعلى للثقافة ، سنة ٢٠٠٥ ، ص ١٣ .

٢- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ١٢.

٣- نفس المرجع ، ص ١٣ .

٤- المرجع نفسه ، ص ١٣ – ١٥ .

، ثم الأول على السنة الأولى كلها ، و حافظ على هذا السبق طوال مرحلة الدراسة الثانوية إلى أن حصل على البكالوريا من القسم الأدبي عام ١٩٢٥ م ، و ترتيبه الثاني عشر على القطر كله [١] .

و عن هذه الدراسة يقول : " و عندما أعود إلى حياتي أقلب صفحاتها لا ألبث أن أذكر أول صفحة مشرفة فيها ، و كنت طالباً بمدرسة طنطا الثانوية في العام الدراسي ١٩٢٤ / ١٩٢٥ م ، و كنت أتعلم عندئذ اللغة العربية و آدابها في فصل يقوم بالتدريس فيه " السباعي بيومي " الذي أصبح بعدئذ أستاذاً للأدب العربي بدار العلوم .... و كان زميلي في الدراسة " علي حافظ بهنسي" الأستاذ بكلية الآداب جامعة الإسكندرية يتلقى نفس المادة في فصل آخر على يد" محمد هاشم عطية " الأستاذ بدار العلوم .. و أن الأستاذين تبادلا الرأي فيما بينهما ، فقررا أن يتبرع كل منهما بمحاضرة أسبوعية لنا بعد انتهاء الدراسة .. و اختار الأستاذان كتاب الكامل للمبرد ليقرأه معنا " [٢] .

فأحب محمد مندور الأدب منذ ذلك الحين .

هذه الصفحة المشرفة من حياة " محمد مندور " تدل على تفوقه في هذا السن ، و تحويل أنظاره إلى الأدب العربي القديم ، و الذي يعتبر البذرة الأولى في دور مندور الفكري .

و في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية و على شاطئ ترعة الجعفرية بطنطا اقتنى أمهات الكتب في الأدب العربي القديم ، متمثلة في الكامل للمبرد ، و العقد الفريد لابن عبد ربه ، و الأغاني للأصفهاني ، و الأمالي لابن علي القالي [٣] ، بالإضافة إلى عدد من الكتب الإنجليزية من بينها مجموعة أعمال شكسبير [٤] .

١- نفسه ، ص ١٧ .

٢- محمد مندور : معارك أدبية ، دار نهضة مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠ ، يوسف القعيد : عبقرية المجهود ، مندور ناقداً للقصة و الرواية ، المجلس الأعلى للثقافة ، سنة ٢٠٠٥ م ، ص ٢٤ و ما بعدها .

٣- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ١٩ .

٤- محمد مندور : كتابات لم تنشر ، ط١ ، دار الهلال ، ١٩٦٥ م ، ص ١٢ .

و في عام ١٩٢٥ م انتهت مرحلة مندور الثانوية ، و كان يتهيأ ليصبح وكيلاً للنيابة ، محققاً بذلك حلم الطفولة من الإعجاب الكبير الذي يخص به الناس وكيل النيابة كلما زار القرية [١] .

و افتتحت في نفس العام الجامعة المصرية تضم كليتي الآداب والحقوق [٢] و كان مقرها قصر الزعفران [٣] . و تقرر عندئذ أن يمضي جميع الطلبة المتقدمين للجامعة سنة إعدادية مشتركة يستكملون فيها الحد الأدنى من التكوين الثقافي اللازم لبدء التخصص في إحدى الكليتين ، لأن التعليم الثانوي كان قاصراً على أن يمد الطلبة بما يلزم من الثقافة العامة ، و كان البرنامج التحضيري في هذه السنة يضم دراسات في الأدب والتاريخ و علم النفس و الاجتماع ، و اللغات الكلاسيكية [٤] .

و مع بداية العام الدراسي ، و بعد دخول مندور كلية الحقوق ، ألقى عليهم الدكتور طه حسين محاضرة عن " الشعوبية و انتحال الشعر " ، وطلب من كل طالب أن يعد ملخصاً عن المحاضرة في مدة لا تتجاوز خمس دقائق ، و بعد أن انتهى الجميع من تدوين ملخصاتهم ، كان أفضلها التلخيص الذي كتبه " محمد عبد الحميد موسى مندور " و طلب منه طه حسين أن يلتحق بكلية الآداب ، و تعهد بإعفائه من المصروفات ، لأن الدراسة بعد السنة الإعدادية ستكون في الصباح بالحقوق ، و بعد الظهر بالآداب ، و قد وافق مندور و التحق بقسم الأدب العربي و اللغات السامية بالإضافة إلى دراسته في الحقوق ، كما أن " هوستيليه " أستاذ علم الاجتماع ، حاول أن يقنعه بدخول قسم الاجتماع ، فلم يملك مندور إلا الموافقة [٥] .

١- محمد برادة : مرجع سابق ، ص ٤٤ .
، يوسف القعيد : مرجع سابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

٢ -Chirol , Sir Valentine : The Egyptian problem, London , ١٩٢٠ , p٢٢٤.

٣- جرجس سلامه : أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٢٢ – ١٩٢٢ م) ، ط١ ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .
، عبد المنعم الجميعي : الجامعة المصرية و المجتمع (١٩٠٨ – ١٩٤٠) ، القاهرة ، مطابع الأهرام ، ١٩٨٢ م ، ص ٢٠ و ما بعدها .

٤- فؤاد قنديل : مرجع سابق ، ص٢١ .

٥- فؤاد دوارة : عشرة أدباء يتحدثون ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م ، ص ٨٣ .

و عن طه حسين يقول محمد مندور : " و هكذا علمني طه حسين التحرر الفكري و الثقة بالنفس كما علمني تذوق الشعر العربي القديم و فهمه أو على الأصح أكمل تعليمي هذا الفهم و التذوق بعد أن ابتدأته على ضفاف ترعة الجعفرية " بطنطا " [١] .

كما أنه تعلم من كتابات " لطفي السيد " درسين كبيرين الأول هو " التفاؤل و الإيمان باضطراد التقدم "، و الثاني "الحرية السياسية و الثقافية " ، أما أستاذه " أحمد أمين " فقد استفاد منه فائدة أخلاقية و هي تمسكه بروح العدل المطلق و نزاهة الرأي و كبح جماح الهوى و النزوات [٢] .

و في عام ١٩٢٩ م حصل على ليسانس الآداب [٣] ، و كان الأول على دفعته ، و اختارته كلية الآداب عضواً ببعثتها إلى جامعة السربون بفرنسا ، و بقيت له في الحقوق سنة أخرى إذ كانت الدراسة بها خمس سنوات ، إلا أن الجامعة رأت أن يبقى أعضاء بعثة فرنسا بمصر عاماً آخر لدراسة اللغة الفرنسية [٤] . و بهذا أتيح له أن يكمل دراسة القانون ، و تسربت إلى نفسه غيرة تجاه الغرب و تقدمه ، فقد تعلم كيف يلاحظ و يقارن و يقيّم و يحلل و ينقد ، بعد أن أقاق مبكراً على المتناقضات السياسية و الاجتماعية التي تصطرع من حوله ، وأصبح لديه من الوعي والحس الاجتماعي ما يدفعه إلى الاهتمام بأحوال بلاده.

فقد تعرف مندور على المناهج الغربية في دراسة الأدب و تذوقه ، وبخاصة المنهج الفرنسي و قام بترجمة كتاب الكاتب الفرنسي إدمون دي مولان " سر تقدم الإنجليز السكسونيين " كما أمكنه الاطلاع على منهج لسنج في كتاب " لاوكون " الذي استعان به المازني في دراسة ابن الرومي ، فقد درس تاريخ اليمن ، و ما قبل التاريخ على يد الإيطالي " تلليو " ، وفقه اللغة و علم اللسان على يد الإيطالي" جويتر الصغير" ، و تاريخ الشرق الأوسط على يد الألماني " لثمان" ، بالإضافة إلى الأدب اليوناني

١- يوسف القعيد : عبقرية المجهود ، مندور ناقداً للقصة و الرواية ، ص ٤٩ .

٢- الجمهورية : في ٢٠ فبراير ١٩٦٠ ، مقال تحت عنوان " أستاذ الحب علم الأجيال معنى الحرية و الإيمان بالتطور.. القاضي الأديب علمنا روح العدالة " محمد مندور .

٣- محمد مندور : معارك أدبية ، ص ٣٢ و ما بعدها .

٤- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٢٥ .

والفرنسي [1] ، هذه الدراسات كانت فتحاً حقيقياً لمحمد مندور و قاعدة انطلاق ثقافية له .

يقول محمد مندور : " بالرغم من أن طه حسين لم يحاضرني في الأدب اليوناني و الفرنسي إلا أن محبتي له ، و انجذابي نحو شخصه دفعاني للبحث عن مؤلفاته القديمة و الحديثة ..... " كتاب قادة الفكر" ، الذي تحدث فيه حديثاً عاماً عن عدد من كبار المفكرين الغربيين القدماء و المحدثين ، " و صفحات من الأدب التمثيلي عند اليونان القدماء " ، وكتاب يقوم بتحليل عدد من القصص التمثيلية الفرنسية الحديثة ، ودستور أثينا لأرسطو ، و الذي تعلم منه معنى الديمقراطية عند روادها الأوائل ، كما رسم طه حسين منهج دراستي في بعثة باريس ، حيث طالبني بأن أدرس اللغات و الآداب اليونانية و اللاتينية القديمة و الفرنسية ، التي وضعت أقوى اللبنات في تكويني الفكري و الثقافي ، مع مواصلة الاتصال بالمستشرقين و حضور محاضراتهم من أجل تحضير أطروحة الدكتوراه في الأدب العربي " [2] .

لم يقف تأثير طه حسين عند هذا التوجيه في مستهل تكوينه الثقافي ، بل ظل تأثيره يلاحقه سنين طويلة في اتجاهات ثلاث ..

◄ أولها : التحرر الفكري ، و الثقة بالنفس .

◄ ثانيها : التوجه نحو الآداب الأجنبية الكبيرة و بخاصة الأدبيين اليوناني القديم و الفرنسي .. و مع هذا فقد كان التوجيه الحاسم في حياته هو رسم لمنهج دراسته في البعثة العلمية إلى باريس حيث طالبه بأن يدرس اللغات و الآداب اليونانية و اللاتينية و الفرنسية . و لولا هذا التوجيه لما استطاع محمد مندور أن يكتب رسالته عن النقد العربي القديم و تاريخه ، التي نشرت بعنوان..... " النقد المنهجي عند العرب " .

◄ ثالثها : أنه أكمل تعليمه تذوق الشعر العربي القديم و فهمه .

و في الكشف الطبي المقرر لبعثة باريس أخفق في كشف النظر ، واعتبرته الجامعة غير لائق طبياً للبعثة ، و تقرر استبعاده من أعضائها ، وما أن علم طه حسين حتى ذهب بنفسه إلى وزير المعارف " محمد حلمي عيسى " الذي أمر بإعداد مذكرة إلى مجلس الوزراء يطلب فيها إعفاءه من الكشف الطبي [3].

١- نفس المرجع ، ص ٢٦ .
٢- محمد براده : مرجع سابق ، ص ٤٤ .
٣- محمد براده : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ٤٤ .

سافر محمد مندور إلى باريس و بدأ الذهول يتسرب إلى قلبه لما شاهده من مناظر الجمال في الطبيعة ، و في ذلك يقول : " ذهلت عندما وصلت إلى أوربا ... عندما رأيت الأوربيين تسترعي أبصارهم مناظر الجمال في الطبيعة .. و كنت دائماً أسأل نفسي لماذا لا يهتم شعبنا بجمال الطبيعة و يتذوقه كما يفعل الغربيون ، حتى اهتديت إلى أن السبب إنما يرجع إلى التربية و الوسائل التي تستخدم فيها " [١] .

لقد كانت السنوات التسع التي أمضاها في فرنسا (١٩٣٠ – ١٩٣٩ م) ، سنوات لتغليب جذوره الفكرية ، و للاستقرار داخل ثقافة موسوعية ، فبالإضافة إلى حصوله على إجازة الأدب و اللغتين اللاتينية و اليونانية ، حصل على شهادة للعلوم القانونية و الاقتصادية ١٩٣٣ [٢] ، في الوقت نفسه كان يُحضِّر أطروحة الدكتوراه في النقد العربي القديم .

و على هذا النحو يستحضر مندور سنوات دراسته بفرنسا فيقول :

" إن هذه السنوات هي التي كونتني عقلياً و عاطفياً و إنسانياً .. وباريس مدينة بالغة الخطورة ، فيها الجد و الصرامة ، و فيها المغريات المهلكة ، و قد أخذت من الاثنين بطرف .. و يخيل إليَّ أن تغيير لغة التفكير إلى لغة أكثر تحديداً و دقة قد غير منهج تفكيري ، بالرغم من أن تفكيري منذ دراستي الجامعية في مصر كان يمتاز بالدقة و الوضوح ، والنفور من الشقشقة اللفظية أو افتعال الغموض ، و ربما كان للمزاوجة بين دراسة القانون و الأدب أثر فعال في تكوين هذا المنهج الفكري في نفسي ... و مع كل هذا فمن المؤكد أن تغيير التفكير ، لا لغة الكلام فحسب ، هي التي تكون النقلة الكبيرة في منهج تفكيري العام ، بل و إحساسي أيضاً ، فاللغة هي ضابط الإحساس ، كما هي ضابط الفكر ، و الإنسان لا يعي إحساسه و لا يتبينه إلا إذا استطاع أن يسكنه اللفظ المحدد الدال ، وقد ساعدني على ذلك أن منهج دراسة الأدب في السوربون هو الآخر لا يقوم على المحاضرات النظرية أو الإخبارية عن تاريخ الأدب ، بل يقوم على ما يسمونه تفسير النصوص [٣] .

، محمد مندور ، معارك أدبية ، ص ٢٣ .

١- محمد مندور : معارك أدبية ، ص ٢٠٩ .

٢- الهلال : جمادى الآخر ١٤٢٦ هـ / أغسطس ٢٠٠٥ م تحت عنوان " تصورات مندور الإصلاحية " ، ص ١١٢ ، د. إسماعيل زين الدين .

٣- فؤاد دواره : عشرة أدباء يتحدثون ، كتاب الهلال رقم ١٧٢ ، سنة ١٩٦٥ م ، ص ١٧٩ .

، محمد مندور : نماذج بشرية ، دار المعرفة ، ط١ ، ١٩٤٣ م ، ص ١٤٢ و ما بعدها .

لم يكتف منـدور بالدراسة النظرية ألتي تلقاها في السـزبون ، و لكنـه قرر أن يسافر إلى اليونان كي يلتقي بالثقافة اليونانية ، و في ذلك يقول :

" في سنة ١٩٣٦ م أحسست برغبة صارمة لزيارة اليونان لليحث عـن الأماكن التي ورد ذكرها فيما قرأت .. و اتفقت أنا و زميلي أن أقـوم بـهذه الرحلة .. و سافرنا رغم اعتراض مدير البعثة في باريس لأنه كـان يظـن الأمر مجرد نزهة سياحية ، مع أن هذه الرحلة هي التي ثبتت فـي ذهنـي جميع ما عرفته عن التراث اليوناني " [١] .

و بعد أن عاد محمد مندور إلى باريس ، وجد أن مدير البعثة قد أوقـف مرتبه، و كتب إلى الجامعة في مصر يطلب فصله مـن البعثـة ، و كـانت الحكومة المصرية قد وجهت اهتمامها إلى مقـالات منـدور فـي الصحـف الفرنسية ، لدعم موقف حزب الوفد في مفاوضاته لإلغاء الامتيازات الأجنبيـة و المحاكم المختلطة [٢] . كما اشترك مع بعض زملائه فـي إصـدار كتيـب باللغة الفرنسية يشرح للرأي العام الفرنسي و الأوربي مسـألة الامتيـازات الأجنبية التي كانت الحكومة المصرية تتفاوض عندئذ لإلغائها [٣] نبه فيـها الفرنسيين إلى أن معارضة حكومتهم لإلغاء الامتيازات الأجنبية فـي مصـر سيجعلهم يخسرون وضعهم فيها .. و قد وافقت الحكومة الفرنسـية علـى إلغاء هذه الامتيازات ، و قد تابعت السفارة المصرية ما قام به منـدور ، و قامت بإبلاغها وزارة الخارجية بالقاهرة . [٤]

و عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ م مر الوفد المصري بيـاريس ، و كـان يضم مصطفى النحاس و مكرم عبيد و علي الشمسـي [٥] ، ذهـب منـدور للقائهم فرحبوا به ، و حيوا وطنيته ، و لما سأله علي الشمسي عن أحوالـه المالية ، اضطر أن يشرح الموقف المالي الذي يعاني منـه بسـبب انقطـاع راتبه ، فدهش و نقل المسألة إلى مكرم عبيد الذي استنكر الإجراء الذي قـام

١- فؤاد قنديل : مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٢- الهلال : أغسطس ٢٠٠٥ م ، مقال تحت عنوان " خطاب مندور السياسـي" ، د/ إيمان السيد جلال .

٣- محمد مندور : صفحات من تاريخ مصر المعاصر ، دار المستقبل ، ١٩٣٣ م ، ص ٧ .

٤- محمد مندور : النقد المنهجي عند العرب ، دار نهضـة مصـر ١٩٤٤ ، ص ٣٨٢ و ما بعدها .

، محمد برادة : مرجع سابق ، ص ٦١ .

٥-ضياء الدين الريس : الدستور و الاستقلال ، جـ٢ ، مؤسسـة دار الشـعب ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٧ .

به مدير البعثة ، و أمر بصرف راتبه فوراً ، أما مدير الجامعة لطفي السيد لم يستجب للطلب الذي بعث به مدير البعثة يرجو فيه فصل مندور [١] .

لقد كانت الوسيلة الأساسية لارتياد علم الثقافة الأجنبية بالنسبة لمندور هي جامعة السربون ، التي كانت تعكس في تلك الفترة القيم الكلاسيكية الجديدة باعتبارها قيماً ثقافية ، تضمن استمرارية تطورية بدون هزات .[٢]

و يعترف محمد مندور بالتأثير العميق لهذه المؤسسة الثقافية ، فيقول :

" و إن كان تأثري الأكبر في الحقيقة هو بأساتذة السربون ، و بالنقاد الغربيين ، و بخاصة الفرنسيين منهم ، و كذلك بعلماء الجمال و النفس الفرنسيين من أمثال : البير بابيه ، و بلوك ، و شارل لالو ، ثم كبير الأساتذة في فرنسا " جوستاف لانسون " الذي و إن لم أتتلمذ عليه و هو حي ، إلا أني تتلمذت ، و تأثرت بمؤلفاته و بخاصة كتابه " تاريخ الآداب الفرنسية "، و مقاله عن منهج البحث في الأدب . [٣]

و عقب فشل مفاوضات هتلر – تشمبرلين في " ميونخ " سنة ١٩٣٨ م، اكفهر الجو السياسي في أوربا [٤] و أحس مندور أن الحرب قائمة ، ففضل العودة إلى مصر دون أن يكتب رسالة الدكتوراه ، و فضل تقديمها للجامعة المصرية .

و ما يجب ملاحظاته هو أن فترة إقامة مندور في فرنسا كانت مزامنة لمخاض تعيشه التقاليد الأوربية ، و هو مخاض انتهى بعد الحرب العالمية الثانية إلى آفاق متعارضة كلياً مع الأفق الذي تنبأ بها مفكرو القرن التاسع عشر، فعلاوة على الأحداث التاريخية الكبرى لصعود النازية ، و حملة العصيان المدني بقيادة غاندي ، و الجبهة الشعبية في فرنسا ، و حرب أسبانيا ، كانت هناك محاولات تجريبية في مجالات الأدب و البحث – لكن مندور في تأثيراته ، و تفاعلاته ، و في تكوينه لمصطلحاته و مقاييسه ، ظل مشدوداً إلى الثقافة الغربية ، كانت تمثلها جامعة السربون ، والمفكرون الغربيون منها [٥] .

و انتهت بذلك آخر مراحل التلقي في حياة مندور ، رأى فيها عبر سنوات تسع حياة غير الحياة العربية ، و مجتمعاً يختلف عن مجتمعه العربي ، و كان المشهد الثقافي في مصر يضم جيل الليبراليين الذين تتلمذ

١- فؤاد قنديل : مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٢- محمد برادة : مرجع سابق ، ص ٥٢ .

٣- فؤاد دوارة : عشرة أدباء يتحدثون ، ص ٦٥ .

٤ - Great Britian and Egypt ١٩١٤ – ١٩٥١ , Information papers No.١٩ Royat , Institute of international, London ١٩٥٣ , P ٥٤ .

٥- محمد براده : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ٥١ .

لهم مثل لطفي السيد و طه حسين و غيرهما . و ليبدأ بعد عودته في يوليو ١٩٣٩ م المرحلة العملية الأولى بالجامعة ، و قد أوكلت إليه إدارة الجامعة الإشراف على الجمعيات الثقافية ،وكان من بينها جمعية التعاون الفكري و تعرف على"ملك عبد العزيز" و كانت في السنة الثالثة بقسم اللغة العربية، و تزوجها في مارس سنة ١٩٤١م ، و في ٣٠ يناير١٩٤٢ أنجب منها حسام و ليلى [١] .

و بعد افتتاح جامعة فاروق بالإسكندرية ، أصدر الدكتور طه حسين قراراً بتعيين" محمد مندور" بها هو و زملائه العائدين من فرنسا بلا دكتوراه ، حيث قام بتدريس الأدب العربي ، و النقد القديم و الحديث ، والعروض و اللغة اليونانية في قسم الدراسات القديمة ، و عكف على ترجمة كتاب مناهج البحث في الأدب لجوستاف لانسون ، و مناهج البحث في اللغة لأنطون بريبه [٢] ثم قام بترجمة كتاب " دفاع عن الأدب" لجورج ديهاميل الذي يعبر فيه عن تخوفاته من التحولات و القوى الجديدة التي تهدد حياة الكتاب و سيادة الحرف الذي يعتبر عندنا رمزاً للفكر الفعال[٣] ، و من الحكيم القديم إلى المواطن الحديث [٤] ،و تاريخ إعلان حقوق الإنسان للفيلسوف الفرنسي البير باييه ، كما أن رئيس مجلس الثقافة أحمد أمين فتح أمام مندور الكتابة في مجلة الثقافة[٥]و كتب سلسلتين من المقالات .. الأولى بعنوان " نماذج بشرية " [٦] ، و الأخرى بعنوان " في الميزان الجديد " [٧] ، و بعد حصوله على الدكتوراه عام ١٩٤٣ م تحت إشراف أحمد أمين من جامعة القاهرة عن قياسات النقد العربي في القرن الرابع الهجري التي صدرت بعد ذلك بعنوان " النقد المنهجي عند

١- نفس المرجع ، ص ٥١ .

٢- جوستاف لانسون و أنطوان بزييه ، ترجمة محمد مندور : منهج البحث في الأدب و اللغة ، ط١ ، دار الملايين ١٩٤٦ م ، ص٢ .

٣- جورج ديهاميل ، ترجمة محمد مندور : دفاع عن الأدب ، الدار القومية للطباعة ١٩٦٤ ، ص ١ .

٤- محمد مندور : من الحكيم القديم إلى المواطن الحديث ، أربع دراسات عن الثقافة و الأخلاق لفلاسفة و مفكرين مختلفين ، ط٢ ، لجنة التأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٠ م ، ص ٢ .

٥- البيربابيه ، ترجمة محمد مندور : تاريخ إعلان حقوق الإنسان ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، ط١ ، ١٩٥٠ م ، ص ٣ .

٦- محمد مندور : نماذج بشرية ، ط١ ، دار المعرفة ١٩٤٣ م ، ص ٣ .

٧- محمد مندور : في الميزان الجديد ، مكتبة نهضة مصر ، ط٣ ، القاهرة (د . ت) ، ص ٢ .

العرب "[١] و التي أصبحت مرجعاً أساسياً لدراسة الأدب بوجه عام والعربي بوجه خاص في جميع الجامعات العربية . قدم طلباً للدكتور طه حسين مدير جامعة فاروق بالإسكندرية لترقيته ، و لكن طه حسين رفض مطلبه ، مما دفع مندور أن يقدم استقالته من الجامعة عام ١٩٤٤م واشتغل بالصحافة في جريدة المصري [٢] ، و ترجع الاستقالة إلى سببين : الأول – لقد أدرك محمد مندور أنه لن يستطيع أن يقدم القرابين لأحد لأن كرامته فوق أي حق من حقوقه مهما غلا . الثاني – أدرك أن طبعه لا يتفق مع الجامعة و الكلاسيكية المطلوبة لها مع قدر من التزمت و الجمود، وقدر آخر من العزلة و الترفع عن المجتمع ، و البعد عن مشاكله والاكتفاء بتعليم النظريات و شرح الأفكار و الفلسفات [٣] ثم انضم إلى حزب الوفد لأنه كان أقرب الأحزاب المصرية إلى الشعب و إلى ما يؤمن به من أفكار ومبادئ ، و إلى التعبير عن طموحاته ، سواء في الحرية و الاستقلال أو المحافظة على الدستور في الإصلاحات الاجتماعية [٤] و استطاع أن يؤدي دوراً وطنياً من خلال صحف الوفد الثلاث التي رأس تحريرها (المصري ، والوفد المصري ، و صوت الأمة) ، ثم مجلة البعث التي أصدرها على نفقته الخاصة و التي ضمت العديد من الكتاب التقدميين كسلامة موسى ، وطه حسين ، و محمود عزمي ، و قد اهتمت بأوضاع الطبقة العاملة ومشاكلهم مع أصحاب العمل ، كذلك انفردت برسم صورة واقعية لأحوال المجتمع المصري و ما يعاني من القهر و المرض و الحرمان والجهل ، و اتخذت عنواناً لذلك يحمل " نماذج بشرية " حيث صورت فئات عديدة من أفراد المجتمع تتضور جوعاً و تعاني الكثير من أمراض سوء التغذية ، و تدني مستوى المعيشة [٥] ، و كان محمد مندور في هذه الصحف يشغل مكان الكاتب السياسي الأول ، و نحا بها جميعاً منحىً تقدمياً مختلفاً عن أيديولوجيات قيادات الوفد اليمينية التقليدية ، و عالج قضايا

١- محمد مندور : النقد المنهجي عند العرب ، دار نهضة مصر ١٩٤٤ ، ص ٥٠ .

٢- يوسف القعيد : عبقرية المجهود، مندور ناقداً للقصة و الرواية ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ م ، ص ٦ .

٣ – فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٥٦ .

٤- محمد مندور : صفحات من تاريخ مصر المعاصرة دار المستقبل ١٩٩٣ م ، ص ٧ .

٥- الهلال:جمادى الآخرة ١٤٢٦ هـ /أغسطس ٢٠٠٥ م ، مقال تحت عنوان " تصورات مندور الإصلاحية " ص ١١٢ ، ١١٣ . د/ إسماعيل زين الدين .

التقليدية ، و عالج قضايا الوطن برؤية لها خصوصيتها و تميزها . و كانت هذه محاولة لتعزيز اتصاله بالرأي العام . (١)

ثم أصبح بعد ذلك عضواً بالهيئة الوفدية في أغسطس ١٩٤٧ م ، غير أنه اختلف مع الجناح اليميني داخل الوفد لاختلاف الرؤى و التصورات بينه و بينهم حول مفهوم الإصلاح و العدالة الاجتماعية ، فما كان منه إلا أن انضم إلى صفوف الطليعة الوفدية ، وخاض الانتخابات ليكون عضواً بالبرلمان ممثلاً لهذه المجموعة (٢) .

هذا التوجه الاجتماعي كان سبباً في اتهامه بالشيوعية ، و قد دافع عن نفسه في هذا الاتهام ، و وصفه بأنه اتهام رخيص ، كما نفى أية صلة له بالحزب الشيوعي . و في ذلك يقول : " .. لكنني على أية حال لم يكن لي في يوم من الأيام اتصال بالحزب الشيوعي و منظماته .. و أنه عند رفع شعار العدالة الاجتماعية كنت مدفوعاً في ذلك بنزعة إصلاحية خالصة كانت تدعوني إلى مناصرة العدل بين المواطنين ، و تقريب المسافة بين الثراء الفاحش و الفقر المدقع الذي تتردى فيه الملايين " (٣) .

و طوال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ م إلى ١٩٦٤ م لم ينقطع مندور عن التدريس بمعهد الصحافة ، و قسم الصحافة بجامعة القاهرة منذ إنشائهما لمادة التحرير الصحفي و النقد الأدبي بفروعه ، كما كان يقوم بالتدريس بمعهد التمثيل و كانت الدراسة به مسائية ، ثم تحول إلى المعهد العالي للفنون المسرحية ، وأصبحت الدراسة فيه نهارية ، و عين به مندور أستاذاً و رئيساً لقسم الأدب الدرامي و تحقيق الدراسات العربية (٤) .

و في عام ١٩٥٤ م ، أغلق محمد مندور مكتب المحاماه و تفرغ للتدريس و التأليف و الكتابة في الصحف (٥) ، و حصل في عام ١٩٦١ م

١- الهلال : جمادى الآخرة ١٤٢٦ هـ / أغسطس ٢٠٠٥ م ، تحت عنوان " خطاب مندور السياسي " ، ص ٨٦ . د / إيمان السعيد جلال .

٢- الهلال : جمادى الآخرة ١٤٢٦ هـ / أغسطس ٢٠٠٥ م ، تحت عنوان " محمد مندور .. ذكرى الحاضر الغائب " ، مؤنس حسين ، ص ٦٧ .

٣- فؤاد دواره : عشرة أدباء يتحدثون ، ص ١٩٦ .

٤- محمد برادة : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ١٣٨ .
، فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٧٠ ، ٧١ .
، جابر عصفور : قراءات في النقد الأدبي ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٥.

٥- يوسف القعيد : عبقرية المجهود مندور ناقداً للقصة و الرواية ، المجلس الأعلى للثقافة ،٢٠٠٥ م ، ص ٦.

على جائزة الدولة التشجيعية في النقد ، لصدقه في طـرح آرائـه و إبـداء ملحوظاته على الأعمال الأدبية و الفنية [١] .

و في أواخر ١٩٦٥ م ، عهد إليه الدكتور عبـد القـادر حـاتم وزيـر الثقافـة و الإعلام بمهمة إصلاح المسرح الكوميدي و تمكن بفضل رحابـة أفقه و سعة صدره و ثقافته و دقته العلمية من أن يحكـم سـيطرته علـى عناصر العمل المسرحي [٢] .

في هذه الأثناء كان محمد مندور قد شرع في ترجمـة بعـض الأشـعار الرومانية ، و كان يشعر بدنـو أجله ، و كان يكثر مـن تلميحاتـه عـن الموت ، و مات مندور في مساء ١٩ مايو ١٩٦٥ م[٣] ، و برحيله فقـدت مصر علماً من أعلام الفكر و الأدب بعد أن أثرى الحياة الأدبيـة و الفكريـة بالعديـد من المؤلفات و المقالات ستظل خالدة علـى مـر الأجيـال تنـهل الإنسانية من نبعها الفيـاض . و ربط الكثير من أفكاره بالصبغة السياسـية إحساساً منه بأن الأدب و الفكر هما الوجه الحقيقي لأوضاع المجتمع و مـا يدور فيه من سياسات .

يقول لويس عوض عن محمد مندور : " قبل أن يتوفى بثمان و أربعيـن ساعة ، نادانى على فراش الموت ، فوجدته بين مريديـه قـاعداً و البشـر يتلألأ في وجهه ، بنورانية لم أرها قط في سيماه ، قال : البس دروعـك و تأهب لنخرج معاً في غزوة جديدة ، و لنطلب في هذه المرة الملـك ميـداس نفسه ذا الجعارين الذهبية الكثيرة ، قلت : عوفيت .. لكـل شـئ أوان .... اصبر حتى تسترد قواك ، و لم أكن أعلم أنها صحوة الموت " [٤] .

أما رجاء النقاش فيقول ، كان قبل وفاته بيومين يـدرك أنـه يخـوض معركة ضد عدو شديد العنف ، و كان يستنهض همتـه ، و يسـتخرج مـن أعماقه كل ما فيها من قوة و عزم ، و كان يردد أمام تلاميذه و هـو يرفـع قبضته في الهواء بيت أبي القاسم الشابي :

سأعيش رغم الداء و الأعداء ∴ كالنسر فوق القمة الشماء

و رحل مندور و لم تجد الألسنة ما ترددده طلباً للصبر ، إلا قول الشاعر:

ما حطموك و إنما بك حطموا ∴ من ذا يحطم رفرفة رفرف الجوزاء

١- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٧١ .
٢- نفس المرجع ، ص ٧٤ .
٣- لويس عوض : مذكرات طالب بعثه ، مؤسسة روزاليوسـف ، ١٩٦٥ ، ص ١٣ .
٤- رجاء النقاش : أدباء معاصرون ، دار الأنجلو المصرية ، سـنة ١٩٦٨ ، ص ١٠٣.

انظر كانت كأمس شأنك باذخ .. في الشرق اسمك أرفع الأوسمة [1] .

هكذا كان محمد مندور جاداً في عمله ، ماهراً لخدمة مواطنيه ، مراعيـا لحقوقهم و مصالحهم ، مدافعاً عن قضايـاهم ، نموذجـاً لطلبتـه ، مريـداً لأصحابه عال الهمة ، قوي الشكيمة ، مدركاً أن حرية الوطن طريق الإبـداع لبناء المواطن الحر .

[1] - رجاء النقاش : أدباء معاصرون ، ص ١٠٤ .

المبحث الثاني

● محمد مندور و قضية العلاقات بين مصر و بريطانيا :

يعتبر" محمد مندور " رمزاً من رموز الكفاح السياسي ، و رائداً من رواد الفكر الاقتصادي و الاجتماعي ، و علماً من أعلام كتاب المقال السياسي ، في فترة من أصخب فترات الحركة الوطنية المصرية في العصر الحديث ، و هي الفترة الممتدة من نهايات الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ م و حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م .

تفتح وعي " محمد مندور ".السياسي و الوطني مبكراً ، و كان عمره اثنا عشر عاماً و بدأ الأمر بمشاهداته لأحداث ثورة ١٩١٩ م و هو في الطريق من مدرسته إلى منزله ، و ما أن بلغ " بحر مويس " حتى فوجئ مندور بمظاهرة يقودها " البيطار " ، و كانت مهنته صنع حدوات الخيل ، و هو يهتف بحياة مصر و سقوط الإنجليز ، أمام قسم البوليس بوصفه مقر أعلى سلطة في المدينة ، و خلفه جموع غفيرة من الفلاحين ، و ما هي إلا لحظات حتى تفتحت أبواب القسم ، و خرج منه اثنا عشر جندياً إنجليزياً ، نصبوا مدافعهم الرشاشة واستقبلوا المتظاهرين بسيل من الرصاص ، راح ضحيته أكثر من ١٥٠ شهيداً ، في طليعتهم " البيطار " زعيم المظاهرة .

و يذكر"محمد مندور"هذه الواقعة ، فيقول: " لقد رأيته و هو يجري وقد استقرت الرصاصة في جسده ليلقي بنفسه في بحر مويس لتبرد النار التي أحرقت جسده ، و صنع كثير من المصابين مثل صنيعه ، و علمت بعد ذلك أن تيار بحر مويس حمل بعض الجثث حتى وصل بها إلى القناطر التسع في الزقازيق و ظل أهل المركز و قراه يتحدثون عن هذه المجزرة مدة طويلة" [١].

إلا أن هذا الحادث و الدماء التي سالت فيه قد تحالفت مع أحداث القاهرة على إثارة الشعور بالغضب جميعاً ، حتى بين أولئك الذين كانوا - كما يقول تشيرول- يعيشون إلى ذلك الحين بمعزل عن الحركة [٢] ، فقد عمد الثائرون كما يبين " محمد مندور " إلى خطة تكفل لهم عرقلة وصول القوات البريطانية بقطع خطوط السكك الحديدية و التلغراف و التليفون في كل الجهات ، و كان أول خط للمواصلات يقطع بين طنطا و تلا [٣] .

١- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ١٦ .

٢ -Chirol , Sir Valentine : The Efyptian problem , London , Macmillan , ١٩٢٠ , p.٨٩.

٣- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، جـ١ ، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦ ، ص ٨١ .

و هكذا لم يأت يوم ١٨ مارس ١٩١٩م ، حتى كانت مديريات البحيرة و الغربية و المنوفية و الدقهلية ، قد جاهرت بالثورة ، و من الدلتا امتدت الثورة إلى الصعيد ، حيث وقعت أعنف الحوادث و خصوصاً في الفيوم وأسيوط و غيرها ، [١] و قد ارتاعت النفوس و هلعت القلوب لنبأ هذه الحوادث المحزنة فهبت الهيئات و الطوائف محتجة عليها [٢] .

ثارت حماس الرأي العام و اشتد في مطالبته بالحرية و زاد غليان النفوس رغم الأحكام العرفية المعلنة ، و أخذ سعد يندد بسياسة السلطات البريطانية في كل مناسبة و كل اجتماع ، و ازدادت ضائقة الشعب ، عندما قبل المقصر استقالة حسين رشدي ، فاضطر الوفد إلى أن يبعث إلى السلطان معبراً عن وجهة نظره ، و طلب منه الوقوف في صف الأمة ومؤازرتها في مطالبها حتى تنال أهدافها [٣] .

كان لهذه الحوادث أثر بالغ في نفس " محمد مندور "، و تعتبر البذرة الأولى في تكوين عواطفه الوطنية و الثورية ، و بداية وعي مبكر بأهله ووطنه الذين يعانون من الاحتلال البريطاني ، كما كان لها الفضل في توجيه أفكاره إلى الأوضاع القائمة ، و كان أخطر درس لتعليم الوطنية الحقيقية في الشارع ، و بين أنهار الدماء و دوي الرصاص .

و بسبب تزعم محمد مندور للطلبة – حينما كان طالباً بالثانوية العامة – في الإضراب و التظاهر ضد الإنجليز ، و حكومة زيور التي خلفت حكومة سعد زغلول إثر مقتل السير لي ستاك حاكم عام السودان في١٩نوفمبر١٩٢٤[٤] و التي سلمت تسليماً كاملاً بمطالب الإنجليز لكي تستطيع التفرغ لكبت الشعب المصري و قمعه ، و ذلك بحرمانه من حياته النيابية ، فلقد اعتبرت الحكم النيابي مسئولاً عن إنذارات إنجلترا [٥] . هذا أدى إلى فصل " محمد مندور " فترة غير قصيرة. و في ذلك يقول : " رغم أني فصلت فترة غير قصيرة في آخر العام ، بسبب تزعمي للطلبة في الإضراب و في المظاهرات ضد الإنجليز و حكومة " زيور " التي خلفت

١- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨م إلى سنة ١٩٣٦، ط ٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٣م ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

٢- للمزيد . انظر : مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر : مذكرات عبد الرحمن فهمي ، يوميات مصر السياسية ، جـ٢ ، يوليو ١٩١٩ – مارس ١٩٢٠م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٣٣ ، ص ٢٢٩ و ما بعدها .

٣- محمود حلمي مصطفى : دراسات في تاريخ مصر السياسي، سياسة انجلترا الداخلية من ١٨٢٢- ١٩٥٢، مكتبة الطليعة بأسيوط (د . ت) ، ص ١١٢ .

٤- فؤاد قنديل : مرجع سابق ، ص ١٦ .

٥- محمود حلمي مصطفى : مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

حكومة " سعد زغلول " ، ثم توقفت عن المشاركة السياسية طيلة سنوات التكوين العلمي و الثقافي " [١] .

و من اللافت في أمر هذا التكوين ، أن توجهه كان صريحاً نحو دراسة القانون عند التحاقه بالجامعة ، و إن كان أستاذه " طه حسين " قد أقنعه بالالتحاق بكلية الآداب أيضاً .

و بعد أن انتهى " محمد مندور " من دراسته الجامعية ، كان ضمن أفراد البعثة التي أرسلت إلى باريس لدراسة الدكتوراه في الأدب العربي سنة ١٩٣٠، اكتفى بالليسانس ، ثم انصرف إلى دراسة القانون و السياسة و الاقتصاد والاجتماع و شكل رصيداً معرفياً جعل منه كاتباً سياسياً مرموقاً ، و كان أول ما كتبه مندور في السياسة هو مجموعة من المقالات السياسية نشرها في الصحف الفرنسية عام ١٩٣٦ يدافع فيها عن حق مصر في إلغاء الامتيازات الأجنبية ، قادته إلى الدخول في خصومة جدالية مع الخارجية الفرنسية ، وكانت وجهة النظر التي يدافع عنها مندور مطابقة لوجهة نظر حزب الوفد الموجود في الحكم آنذاك . و قد تابعت السفارة المصرية هذه المساجلة التي أجراها مندور في الصحف الفرنسية ، و قامت بإبلاغها لوزارة الخارجية بالقاهرة [٢] .

و بعد عودته من فرنسا سنة ١٩٣٩م كان المشهد الثقافي يضم السلفيين التقليديين في السياسة ، كما كان يضم جيل الليبراليين الذين تتلمذ لهم " لطفي السيد " و " طه حسين " و غيرهما ، و كلا الفريقين كانت أفكاره تحتاج إلى مناقشة ، و كانت الصحافة هي الميدان الملائم لطرح الأفكار الإصلاحية في السياسة ، و ظلت الأمور على ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية .

أما جوهر القضية الوطنية و هو الجلاء ، فكان من شواغل مندور الكبرى ، و قد توعد الإنجليز باشتعال المقاومة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذا لم يتم الجلاء ، كتب تحت عنوان " الجلاء " في الوفد المصري يقول : " و لاشك أنه إذا لم يتم الجلاء المطلق عقب الحرب مباشرة سيحس كل مصري أن بقاء أولئك الجند يجرح قوميته ، و يسلب استقلاله كل معنى ، و مصر التي تغار على استقلال البلاد العربية و تكافح في سبيله أنبل كفاح لن تنسى نفسها [٣] .

١- الهلال : جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ - أغسطس ٢٠٠٥م ، مقال تحت عنوان " خطاب مندور السياسي " ، ص ٥٨ ، السيد جلال .

٢- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٣٥ .

٣- الوفد المصري : في ١١فبراير١٩٤٥ ، مقال تحت عنوان " الجلاء " ، محمد مندور ، ص ٢ .

ثم ارتفعت نبرته المطالبة بالجلاء ، فكتب في مقال تحت عنوان "سياسة كسب الوقت " في الوفد المصري يتأفف من المماطلة فيقول : "أما لهذا الليل من آخر ؟ سبحانك ربي ، أهكذا قضيت على هذه البلاد الشريفة و على هذا الشعب المجيد ألا تتحقق للوطن عزة ، و لا للفرد عزة ، و لكن الذل لن يدوم ، و لكن شباب هذا الوطن و شيوخه ، و لكن رجاله و نساءه ، و لكن أحياءه و شهداءه كيف يفكون أسارهم و يستردون حرياتهم و يعيشون كراماً ، أو يموتون كراماً... إن الشعب ماض إلى ما يريد، و هو لا يريد غير الحرية ، الحرية الساحرة العطر ، الحرية الشريفة التي لا تساوي الحياة بدونها قلامة ظفر [1] .

و بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ، سارعت مصر بمطالبة إنجلترا إعادة النظر في مسألة السودان إلى جانب مسألة الجلاء ، و سجلت مصرفي سنة ١٩٤٦ حقوقها كما فهمتها حكومة ذلك العهد ، و هي وحدة وادي النيل تحت التاج المصري [2] . شن محمد مندور في مقالاته حملات عنيفة على حكومات الأقلية التي لا تمثل أغلبية الشعب و لا يحق لها أن تمثل مصر في المحافل الدولية ، أو أن تتفاوض باسمها ، و دعا صراحة إلى استقالتها ، كما حمل عليها لأنها تواجه قضايا الوطن العليا بعجز وفتور ، ثم لأنها تعتدي على من يطالب بحقوق الوطن من أبنائه ، كتب تحت عنوان " همجية " معلقاً على حادث كوبري عباس بعد أن شهد آثار العدوان على الطلبة فيقول : " و تساءلت بعد كل هذا أية حكومة تلك التي تلجأ إلى مثل هذه الهمجية في قمع شباب يسيرون في مظاهرة سلمية ، و لا سلاح بأيديهم غير إظهار شعورهم الوطني نحو قضية بلادهم المعلقة ، عجيب أمر هذه الحكومة ، تتخبط في سياساتها و تضعف في المطالبة بحقوق الوطن ، ثم تنكل بأبناء الأمة لأنهم يرفضون هذه السياسة ، ولا يقرون هذا الضعف ، و يطالبون في حرارة و إيمان بأن يجلو المحتل عن بلادهم ، و يرد إلى وادي النيل حقوقه " [3] .

و في مقال محمد مندور المنشور تحت عنوان : " اتجاه المفاوضات"، يقول : "و إذاً فالإنجليز لا يزالون عند رأيهم بقبول المفاوضة على أساس

١- الوفد المصري : في ٤ يونيو ١٩٤٥ ، سياسة كسب الوقت ، محمد مندور ، ص ٣ .

٢- محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة و قيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسي ١٨٨٢- ١٩٥٨ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩م ، ص ٢١٩ .

، صوت الأمة : ٩ ذي الحجة ١٣٦٦هـ - ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ تحت عنوان " سياسة الحكومة المالية لا تنصف الشعب " ، محمد مندور ، ص ١ .

٣- الوفد المصري : في ١٠ يناير ١٩٤٦م ، مقال تحت عنوان " همجية " ، محمد مندور ، ص ٣ .

التحالف الثنائي ، و ميثاق سان فرانسيسكو معاً ، و يذكر المستر " لو " (أحد المفاوضين البريطانيين في مفاوضات صدقي - بيفن) أن هذا التحالف ربما كان أكثر نفعاً لمصر منه لإنجلترا ، إننا نؤمن أن زمن التحالف مع إنجلترا أو غير إنجلترا من الدول الكبرى قد انقضى .. ، و قد أصبحنا نعتقد أن هذا التحالف مرادف للاستعمار ، و مصر باستطاعتها أن تدافع عن نفسها ، و لن ترغمها الدول الكبرى على التحالف معها ، وموضع الخطر الذي يجب أن ندفعه بكل ما نملك من عزم هو أن يحاول الإنجليز تبرير استبقاء بعض قواتهم في بلادنا ، و الاحتفاظ بنقط استراتيجية فيها باسم التحالف الثنائي " .

و يستطرد : " لقد مدت الحكومة المصرية منذ أيام لسوء الحظ إنفاق العملة و الاستيراد الخانق لحياتنا الاقتصادية والفشل لتجارتنا الخارجية ، والمقيد لعملتنا بأقسى القيود إلى نهاية هذا العام ، بينما لن نسمع أنها فكرت في إيقاف تزايد هذا الدين الذي أصبح نزيفاً مميتاً للبلاد " [١] .

و في ٢٠ يونيو ١٩٤٦م ، نشرت صحيفة " الوفد المصري " مقالاً "لمحمد مندور" تناول فيه المفاوضات الأنجلو مصرية ، و قد كتب في هذا المقال معبراً عن رأي كافة القوى التقدمية في البلاد ، و في ذلك يقول : "يجب على إنجلترا أن تفهم أنه ما من مصري واحد يستطيع التوقيع على أية وثيقة لا يرتضيها الشعب المصري .. فإن الرأي العام سيقاومه "[٢] .

و في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦م،استطاع الطرفان المصري و الإنجليزي في مفاوضات (صدقي - بيفن) الانتهاء بمشروع وضح فيه مقدار المصلحة الوثيقة التي تربط كبار رجال المال في مصر، بالمستعمر الأجنبي إذ وافق صدقي على إنشاء لجنة دفاع مشترك مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين ، و تعهد الطرفان بالا يبرما تحالفاً أو يشتركا في أي حلف موجه ضد أحد ، و تعهدت إنجلترا أن تجلو عن مصر في أول سبتمبر ١٩٤٦م مقابل هذا [٣] ، و لكن هذا التعهد في حقيقة الأمر تعهد لتهدئة ثائرة الرأي العام المصري لقبول فكرة الحلف المشترك التي رفضها الشعب المصري .

١- الوفد المصري : في ٣ أبريل ١٩٤٦م ، تحت عنوان " اتجاه المفاوضات " ، محمد مندور ، ص٢ .

٢- الوفد المصري : في ٢٠ يونيو ١٩٤٦م ، تحت عنوان "من أسبوع لأسبوع " ، محمد مندور ، ص ٤ .

، صوت الأمة : في ٢٧ ذو القعدة ١٣٦٥- ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦ ، تحت عنوان " مغزى الوثيقة الخطرة " ، - الكشف عن سياسة الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط - علاقتها بمصر و المفاوضات الجارية ، محمد مندور ، ص ١.

٣- محمود حلمي مصطفى : مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

و قد وصف " محمد مندور " هذه المفاوضات بأنها إنهاء للشعب المصري من إنجاز المهام الوطنية الرئيسية و هي إجلاء القوات البريطانية من وادي النيل، و وحدة مصر و السودان ، و كذلك من مشكلة إبوس والفقر ، و نوه بأن حكومة صدقي عاجزة عن حل المشكلة الوطنية الرئيسية ، و كذلك عن حل المشاكل الاجتماعية الداخلية [1] ، كما أن مجلس الدفاع المشترك أمر غير ملائم لمصر على أية صورة و في أي حال [2] ، و أن مصر سوف تناضل حتى يرحل آخر جندي بريطاني من أرض وادي النيل [3] .

و لتبديد الحماس الشعبي المتزايد ، لجأ إسماعيل صدقي المدافع عن أصحاب المصالح الحقيقية إلى القمع ، و كان يستهدف في الواقع مجموع طليعة المثقفين ، و في مقدمتهم " محمد مندور " ، و كان يريد إسكات المنتقدين لإبرام اتفاقية " صدقي – بيفن " ، و يوضح مندور بأنه رفض منصب سفير مصر في سويسرا عرضه عليه " عبد الرحمن البيلي " مبعوث " إسماعيل صدقي " مقابل أن يوقف حملاته على مشروع معاهدة " صدقي – بيفن " ، فأجبته بأني أفضل الانتحار على مثل هذه الخيانة الوطنية [4] . كان هذا هو مندور المفكر و الكاتب السياسي .

كما كانت له مواقف ثورية ، و عن ذلك يقول " نعمان عاشور" : " ذات يوم كان ذلك إبان تزعمه للجناح اليساري لحزب الوفد بتأييد مصطفى النحاس ، سلمني اثنان من الأصدقاء دوسيها حكوميا يظهر أنه كان مأخوذاً من أرشيف القلم السياسي بوزارة الداخلية ، و كان ذلك في عهد حكومة "حسين سري " تسلمت منهما الدوسيه و فيه خطاب موجه من السفارة البريطانية إلى وزارة الداخلية المصرية بلفت نظرها إلى ما أسموه النشاط

١- صوت الأمة : في ١٢ أغسطس ١٩٤٦ ،ص ٣
، محمد مندور : كتابات لم تنشر ، كتاب الهلال ، العدد ١٥٧ ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٤٦ .

٢- صوت الأمة : في ١٩ أغسطس ١٩٤٦م ،ص ٣ .
، محمد مندور : صفحات من تاريخ مصر المعاصرة ، مقالات في السياسة و الاقتصاد (١٩٤١-١٩٤٨) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،١٩٩٣ ، ص ٣٩ .

٣- صوت الأمة : في ١٩ أغسطس ١٩٤٦م ، تحت عنوان " الشعب المصري يدحض هذه الاتفاقية " ، محمد مندور ، ص ٣ .
،إسماعيل زين الدين : الطليعة الوفدية و الحركة الوطنية (١٩٤٥-١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ ، ص ٧٥ .

٤- محمد برادة : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ١١٣ ، ١١٤ .
،الهلال : جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ / أغسطس ٢٠٠٥م ،تحت عنوان "خطاب مندور السياسي" ، إيمان السعيد جلال ، ص ٨٩ .

الشيوعي هذه الأيام خصوصاً في صفوف الشباب الوفدي و ضرورة مكافحته بكل حزم و شدة ، و القضاء عليه لأنه يؤثر على مصلحة البلدين ، و إلا سيكون للحكومة الإنجليزية موقف آخر، و كان مقصد الصديقين أن أوصل الدوسيه الذي يحمل هذا الخطاب إلى "محمد مندور" مباشرة بحكم صلتي به ، فما أن قرأ الخطاب حتى استشاط غضباً و حماساً منددا بالعدوان الصارخ على استقلالنا الوطني .. معنى الخطاب أننا أصبحنا نحكم بواسطة السفارة البريطانية .. و هذا هو الواقع بالفعل . سألت محمد مندور ماذا سيفعل بالدوسيه فاستمهلني لحظة ، ثم نهض إلى التليفون بعد إغلاق الغرفة ، و طلب مصطفى النحاس ، و قرأ عليه نص الخطاب في التليفون .. فرد النحاس انشره يا مندور على مسئوليتي ، و احتفظ بالدوسيه في مكان أمين .. و كان الوفد في المعارضة يقاسي من أحزاب الأقلية و أتباع السراي . و صدرت الجريدة في اليوم التالي و على صفحاتها صورة الخطاب ، و تعليق من مندور يطالب فيه الحكومة بالاستقالة ، و لم تمر ٢٤ ساعة حتى كان قد قبض على مندور وأجري معه التحقيق ، طالبت النيابة مندور بأصل الخطاب فرفض مبيناً أنه كصحفي له مصادره الخاصة ، ليس من أحد أن يسألني عنها ، و إذا كان الخطاب مزوراً أو مشكوكاً فيه فعلى الداخلية أن تثبت ذلك ، و صدر الحكم بحبسه أربعة أيام ، ثم أطلق سراحه بكفالة عشرين جنيهاً ، و تجمعنا حوله بعد خروجه بالجريدة، فقال :

" حاولوا أن يعرفوا مصدر الخطاب ، و كيف وصل إليّ ؟ فقلت لهم .. هذا سر الصنعة .. و إذا لم تفرجوا عني فإن لدي من الوثائق الأخرى المشابهة ما يملأ دوسيها كاملاً ، و كان يقصد الدوسيه الذي اختفى من أرشيف القلم السياسي و احتفظ به مندور في خزانة خاصة ، و لا عجب أن تسقط الوزارة بعدها بشهر واحد ، بعد القبض على مائتي صحفي وكاتب ، و سميت الحملة بقضية الشيوعية الكبرى ، و أن تنتهي الحملة الجائرة إلى لا شئ ، فتفرج عن كافة من قبض عليهم " [1] .

و في مقاله المعنون بـ " لا رجاء من العنف " يقول : " إن السبيل العملي الصحيح لمحاربة ما تسميه الحكومة بالشيوعية إنما هو إصلاح الفساد و تحقيق العدل بين الناس و القضاء على الرشوة و المحسوبية واستغلال النفوذ و النفاق ثم تيسير وسائل الحياة المعقولة الكريمة لأفراد الشعب ، و أخيراً بإطلاق الحريات الدستورية المشروعة و التسليم بحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه ، و أن يوجه مصيره بمن يرتضيهم ... وهذا هو العلاج و هو فيما نعتقد خير من تشديد القوانين و إنشاء بوليس خاص و نيابة خاصة ، بل هو خير من المدافع

١- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٢٤٠ و ما بعدها .

والرشاشات ذاتها فهل من سميع قبل أن تسوء الأمور أكثر مما ساءت وقبل أن يستفحل الداء و يقر الدواء " [1] .

كما فضح مندور الاعيب الاستعمار و الحكومة و السياسة ، فضح عمليات الإثراء الفاحش على حساب الشعب المصري من الشركات ومجالس إدارتها ، و أصدر مجلة " الطليعة " الاشتراكية داعياً فيها إلى العدل الاجتماعي .

و نشر محمد مندور في الوفد المصري سلسلة من البراويز ، و اعتمد في كتابتها على تقرير سنوي كانت تصدره الجاليات الأجنبية في مصر باللغة الفرنسية بعنوان " حوليات الشركات " و يتضمن ملخصاً لميزانية الشركات و المرتبات التي كان يتقاضاها أعضاء مجالس الإدارات ، و قد قاموا باستخراج المكافآت التي كان يتقاضاها كل باشا من الباشاوات من الشركات العديدة التي كان يعمل في إدارتها ، و كشفت الإحصاءات أن حافظ عفيفي وحسين سري كان يبلغ مجموع مكافآت كل منهما ما يزيد على المائة ألف جنيه سنوياً من مجالس عشرات الشركات ، و كل يوم كانوا ينشرون اسم واحد من هؤلاء الباشاوات ثم قائمة بالشركات التي يعمل عضواً بمجالس إدارتها و أمام كل شركة مقدار المكافأة التي يتقاضاها منها ثم مجموع هذه المكافآت ، و يتساءلون بعد ذلك عن العمل و الجهد الذي يبذله كل منهم في هذه الشركات ، مع أنه لا يمكن أن يمر عليها كلها و لو مرة كل أسبوع ، و لم تكن لذلك نتيجة سوى اشتعال الحرب ضد مندور و تحريض الشباب للانقضاض من حوله و محاربته و تسليمه بالوشايات إلى الحبس الاحتياطي كلما أرادوا ذلك [2] .

ظل صوت مندور مدوياً بالتنبيه و التوجيه و الكشف خلال عامي ٤٨ / ١٩٤٩ م لكل محاولات الاحتواء و السيطرة من جانب الإنجليز ومؤامرات الخيانة ، و الإثراء من قبل الرجعية و السراي وفي مقال له بعنوان " ارتفاع أسعار القطن " أكبر شاهد على أن الحياد هو المحقق لمصالح مصر ، يقول : " دعوة الحياد السياسي أصابت الاستعمار بالسعار فشن حملات عاتية لتخدير الشعب المصري بنشر أخبار خيالية عن الحرب المقبلة و قيامها حتى في سنة ١٩٤٨ و غزو الشيوعية لبلاد الشرق الأوسط ، هذه الحملات لا بد من تحطيمها لأنها حملات مغرضة ولن ترهبنا أراجيف أو دسائس عن أن نهتك سترها و نحرقها بنار الإيمان ، لقد كان الإنجليز يحتكرون شراء قطننا و قد بخسنوه أكبر البخس

١- صوت الأمة : في ١٨ فبراير ١٩٤٨ تحت عنوان " لا رجاء من العنف " ، محمد مندور ، ص ١ .

٢- خيري عزيز : أدباء على طريق النضال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠ ، ص ٩٨ .

منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الآن و ذلك حرصاً منهم على إفقارنا، و خوفاً من غنانا حتى لا ننتعش و نهب في وجوههم مطالبين بحرياتنا " [١].

لم يجن مندور من عمله الوطني غير مجد الوطن ، كتب في مقال له "من أعماق السجن " وهو واحد من مقالات عدة دفع بها سراً إلى صحيفة الوفد المصري ، لتنشر في أثناء اعتقاله " إن روحي التي تعشق الحرية كانت دائماً على أتم أهبة لأن أعذب و اضطهد و أسجن و أنفى في سبيل الوطن كما فعل الجيل الذي سبقنا إلى هذا المجد .. أيتها الحرية المقدسة : ما أحلاك في النفس ، حتى العذاب يهون من أجلك " [٢] .

و لقد أدت هذه الأحوال مجتمعة التي كانت تسود لمجتمع المصري إلى بلبلة الأفكار و شيوع القلق ، و إضراب طلاب الجامعة ، و تعدى الأمر إلى أعمال إجرامية متكررة : كانت القنابل تلقى في غسق الليل في الشوارع أوفي أحياء تجارية ، فيدفع تفجرها في النفوس القلق و الرعب .. و جعلت الناس يشعرون أن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن ، و أنها يجب أن تستقيل [٣] .

و بعد خروج " محمد مندور" من السجن أدرك أن قيادة حزب الوفد قد تخلت عنه بإيعاز من الجناح اليميني في الحزب ، إذ وعدت الحكومة بالا تعهد لمندور بمسئولية تحرير صحيفتها الجديدة "صوت الأمة " ، و قد انتظر مندور سقوط حكومة صدقي ليتسلم رئاسة تحرير هذه الجريدة، وليتابع نضاله ضد الاستعمار و ضد الاحتكارات الأجنبية و البرجوازية، إلا أن هذه الأزمة نبهت مندور إلى ضرورة الاعتماد على نفسه لتحقيق استقلاله المادي بعيداً عن الحزب و عن المسيطرين عليه ، فقيد نفسه في نقابة المحامين منتفعاً بدراسة القانون ، و في الوقت نفسه استمر في العمل في جريدة " صوت الأمة " [٤] .

و إثر هذه الحوادث استقالت حكومة " إسماعيل صدقي " في سبتمبر ١٩٤٦م ، و قبلها الملك فاروق ، و عهد إلى " محمود فهمي النقراشي" في تأليف الوزارة الجديدة فألفها من الأحرار الدستوريين و السعديين في ٢٩

١- صوت الأمة : في ٨ فبراير ١٩٤٨ ، مقال تحت عنوان " ارتفاع أسعار القطن أكبر شاهد على أن الحياد هو المحقق لمصالح مصر"،محمد مندور، ص ٣ .
٢- الوفد المصري : في ٢٦ يوليو ١٩٤٦ ، مقال تحت عنوان " من أعماق السجن " ، محمد مندور ، ص ٢ .
٣- محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ٢ ، دار المعارف (د . ت) ، ص ٧٣ .
٤- محمد برادة : مرجع سابق ، ص ١١٤ .

ديسمبر ١٩٤٦، ومضت إنجلترا في تنفيذ سياسة فصل السودان عن مصر بتعيين روبرت هاو حاكماً عاماً عليه [١]، و انعقد البرلمان و ألقى النقراشي بياناً ذكر فيه أن ميزان مصر التجاري فيه عجز يبلغ ثلاثين مليوناً ، وأن الحكومة تفاوض بريطانيا للإفراج عما تستطيع الإفراج عنه من أرصدة ، أي حمل إنجلترا على دفع ما تستطيع دفعه من الديون التي تراكمت على مصر منذ قيام الحرب العالمية الثانية ، بين محمد مندور في مقال له تحت عنوان " مفاوضات الأرصدة "أن هذا يؤدي إلى تحسين حالة الأمن الداخلي و علاج أزمة الغلاء ذات الأثر الشديد في تكوين حالة القلق النفسي عند الكثير من أبناء الطبقة الوسطى و الطبقة الفقيرة[٢]،و دعا النقراشي الوفد المصري إلى الائتلاف في الحكم لمواجهة هذه المشكلات [٣].

و كانت أول خطوات محمود فهمي النقراشي تحريم المظاهرات ، وألقى خطاباً في منتصف شهر ديسمبر أمام البرلمان ،و أصدر أوامره إلى قوات البوليس لحماية البرلمان ، و منع أي فرد من دخوله ماعدا رجال الصحافة ، وأعلن أمام البرلمان أن أمام الحكومة المصرية طريقان لا ثالث لهما : استمرار المفاوضات مع إنجلترا ، أو طرح المشكلة المصرية على مجلس الأمن بالأمم المتحدة ، و قد سار النقراشي في الطريق الأول ؛ واستأنف المفاوضات مع إنجلترا ، و لكن موجة الحركة الشعبية عرقلت حكومته من إبرام معاهدة تحط من قدر مصر و مكانتها ، واضطر النقراشي أن يعلن أنه في حالة فشل المفاوضات سيلجأ إلى عرض القضية على مجلس الأمن [٤] .

و يقول محمد مندور" أن علاج هذه الحالة المحزنة بالعودة إلى الأمة وحل البرلمان ، و إجراء انتخابات حرة تسفر عن أغلبية ترضاها البلاد، ولهذه الأغلبية عندئذ أن تشرك معها الأقلية في حل قضية الوطن " [٥] .

لم تعر الحكومة البريطانية اهتماماً كبيراً لمطالب الحكومة المصرية في أكثر من حل بعض الأرصدة الإسترلينية فاضطرت الوزارة إلى عرض

١- محمود حلمي مصطفى : مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

٢- الثقافة : العدد٥١٤ في ١٠ يناير١٩٤٩، مقال تحت عنوان "مفاوضات الأرصدة "، محمد مندور، ص٥ .

٣- الثقافة : العدد ٥٢٥ في ١٧ من ربيع الأول ١٣٦٨هـ / ١٧ من يناير ١٩٤٩م ، مقال تحت عنوان : " حديث الائتلاف" ، محمد مندور ، ص ٢.

٤- سيرانيان،ترجمة عاطف عبد الهادي:مصر و نضالها من أجل الاستقلال(١٩٤٥-١٩٥٢)، ص١٨٨-١٩٠

٥- صوت الأمة : في ٢٣ فبراير ١٩٤٨م ، مقال تحت عنوان " هلاكان : الإرهاب للإنجليز . . و التسليم للأمة " ، محمد مندور .

القضية المصرية على مجلس الأمن في ٨ يوليو ١٩٤٧ [١] ،و لعل تأخر الحكومة المصرية في عرض القضية كان بسبب الخلافات الحزبية، والمشاكل الداخلية، مما أضعف من مركز مصر و لم تصل إلى نتيجة إيجابية.

لم تنجح قضية مصرفي مجلس الأمن بسبب ضعف الحكومة ، و عدم تماسكها أمام الشعب و أمام القصر و تعنت الموقف الدولي و انحيازه لبريطانيا و في ذلك يقول محمد مندور تحت عنوان "عودة إلى القبة " فالرأي العام المصري بعد أن فشلت قضيتنا في مجلس الأمن قد أخذ يقلب كفين ويتساءل عن الحل وهو يلتفت ببصره التفاتاً يشبه الغريزة إلى الوفد المصري ليوضح له السبيل و يرسم الخطط باعتباره الهيئة التي قادت الأمة منذ الثورة الكبرى و لا تزال تقودها و لا نظن أن قضية الوطن تسير خطوة واحدة بدونه " [٢] .

وقد حتم الأمر على رئيس الوزراء أن يدفع الثمن غالياً جراء عمليات الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين ، فقد قتل النقراشي بإطلاق ثلاث رصاصات عليه من أحد أفراد الجماعة هو " عبد المجيد أحمد حسن " عندما كان متواجداً في مبنى وزارة الداخلية في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م [٣] ، وبعد اغتيال النقراشي رأس الحكومة إبراهيم عبد الهادي أحد زعماء حزب السعديين، و اتخذ مجلس الوزراء قراراً بمد حالة الطوارئ لمدة عامين تنتهي في ١٥ مايو ١٩٥٠م [٤] .

وبسبب الضغط والفساد الذي تعاني منه مصر كتب " محمد مندور " مقالاً تحت عنوان " مفاوضات الأرصدة " بين فيه أن الإنجليز يشاهدون ما تواجهه مصر من متاعب ، وأن مفاوضات الأرصدة قد توقفت بسبب الاختلاف على أسس المعاملات التجارية بالرغم مما تصرح به بريطانيا من حرصها على رفع مستوى الحياة في مصر ، بل و في الشرق العربي وقاية من المذاهب السياسية المتطرفة ، و يرى محمد مندور أن أول ما ينبغي على بريطانيا عمله هو أن ترد لمصر ما عليها من ديون ، وأن يمكنوها

١- محمود حلمي مصطفى : مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

٢- صوت الأمة : في ٢ ذي القعدة ١٣٦٦هـ/ ١٧سبتمبر١٩٤٧، مقال تحت عنوان"ولا نظن أن قضية الوطن تسير خطوة واحدة برؤية "، محمد مندور، ص ٢.

٣- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، جـ٣ ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٢٧١ .

٤- سيرانيان ، ترجمة عاطف عبد الهادي : مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

من استيراد ما هي في حاجة ماسة إليه للنهوض بالصناعة ، ورفع مستوى المعيشة [١] .

هكذا نجد إلى أي حد يتأثر مصير مصر بالسياسة التي ستتخذها أساساً لحياتها القومية فيما يتعلق بعلاقة مصر مع الدول الأجنبية ، وبخاصة بريطانيا ، وأن الإنجليز لم يرتاحوا إلى عملية المبادلة التي تمت بين مصر وروسيا ، وتناولت استبدال القطن المصري بالقمح والذرة الروسيين ، وما استتبع ذلك من ارتفاع في أثمان القطن المصري ، والتخلص من سيطرة الإنجليز على شرائه من مصر وتحكمهم في أسعاره أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وأن مصر تريد أن تتخذ الحياد الدولي سياسة قومية ثابتة، وتعمل على تحقيقه ، وأن مصر مازالت عاجزة عن الاستفادة من التيارات الدولية ، والتعامل في حرية مع كافة الدول الأجنبية في عالم لن تحركه ولا تحركه غير المصالح ، وأن هذا الحياد سيؤدي إلى رخاء مصر ، بل و في رخاء و سلامة العالم أجمع باعتبار أن موقعها الجغرافي وأهميته الاستراتيجية يجعلان وقوفها موقف الحياد وبعدها عن ساحات القتال من عوامل السلم العالمي [٢] .

وفي منتصف أكتوبر ١٩٤٩م ستلغى المحاكم المختلطة في مصر ، وأن الدول صاحبة الامتيازات تريد بنوع من الإصرار عقد معاهدات إقامة مع مصر قبل إلغاء هذه الامتيازات ، مع أن مصر تحمي و تحافظ على حقوق الجاليات الأجنبية المقيمة في أراضيها ، وفي ذلك يقول محمد مندور : "إن معاهدات الإقامة التي تريد الدول صاحبة الامتيازات في مصر عقدها لن تقتصر على تأمين المؤسسات الثقافية و الخيرية التي أقامها الأجانب ، بل وعلى تأمين الأجانب و حمايتهم و عدم اضطهادهم ، و ذلك لأنها تتناول عدة مسائل منها : حق عمل الأجانب في مصر ، وحق تملكهم العقارات ، وأخيراً مسألة الشركات وتكوينها في مصر ، والشيء الذي يجب ألا تتهاون فيه مصر هو ألا تستخدم معاهدات الإقامة كوسيلة للعودة إلى ما يشبه الامتيازات التي كانت موجودة من قبل وتخلصت منها ، أو أن ترد في تلك المعاهدات قيود تحد من سلطات مصر التشريعية " [٣] .

وعن مشكلة العملة في مصر ذكر محمد مندور أن الجانب الذي يستحق النظر فيها فهو الخاص بغطائها ، وذكر أيضاً أنه قد صدر في ٣٠ أكتوبر

١- الثقافة : العدد ٥٢٩ ، الاثنين ١٦من ربيع الثاني ١٣٦٨هـ / ١٤من فبراير ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " مفاوضات الأرصدة " ، محمد مندور ، ص ٥ .

٢- الثقافة: العدد ٥٣٤ ، في ٢١ مارس ١٩٤٩ ،تحت عنوان "الحياد أم التخلف" محمد مندور ، ص٤ ، ٥ .

٣- الثقافة : العدد ٥٣٥ ، في٢٨ مارس ١٩٤٩ ،تحت عنوان " معاهدات الإقامة "، محمد مندور، ص٤ ، ٥.

١٩١٦ أمر من وزارة المالية المصرية يبيح لمحافظ البنك الأهلي أن يستعيض عن الذهب في غطاء ما يصدره البنك من بنكنوت بأذونات على الخزانة البريطانية ويبين أن هذا الأمر قد ظل معمولاً به حتى صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذي جعل قبول الأذونات البريطانية كغطاء لعملتنا ، خاضعاً لرقابة النقد في وزارة المالية ، كما أباح قبول الأذونات المصرية في هذا الغطاء [١] ، ولقد ذكر التقرير أنه بفضل هذا التشريع بلغت قيمة السندات المصرية في الغطاء ٣٥٫٦٧٠٫٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أي ٢١٫٧٥ ٪ من مجموع الغطاء بعد أن كان مقدارها ٩١ مليوناً في أول يوليو ١٩٤٨م أي ٧٫٧٥ ٪ من الغطاء وكانت وجهة نظر محمد مندور التي يبينها في مقاله أن هذا يدعم استقلال مصر المالي بمصير غطاء عملتها ، وهذا يقيد أساس استقلالها الاقتصادي والمالي ، ويمكنها من أن تفصل عملتها عن العملة الإنجليزية إذا بدا لمصر أن مصلحتها تقتضي هذا الفصل ، وإذا اجتمع رصيد من الذهب يكفي للقيام بهذه العملية ، وطالب بالاستمرار في هذا الطريق حتى تجني مصر ثمارها الأخيرة [٢] ، ومن المعلوم أن تقرير البنك الأهلي يعتبر من الوثائق المالية الهامة ، وذلك لأنه يستعرض كل عام حركة الزراعة والصناعة والتجارة ، ووسائل العملة ، وميزانية الدولة ويسجل وقائع وأرقام يستدل منها على حالة البلاد الاقتصادية والمالية .

وأما عن " النشاط السياسي بين مصر وبريطانيا " والذي كان عنواناً لمقال لمحمد مندور بين أن رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي في مفاوضاته لم يصل إلى نتيجة مرضية مع البريطانيين فضلاً عن عجز الحكومة المطلق في إدارة البلاد على نحو مرض، واضطرت إلى تقديم استقالتها في يوليو ١٩٤٩م.

و بعد تعقد الأمور و سوء الأحوال و الغضب الذي اجتاح البلاد خاصة بعد حرب فلسطين اضطر الملك فاروق إلى التسليم بضرورة إجراء انتخابات جديدة تشرف عليها حكومة محايدة برئاسة حسين سري ، و تولى محمد هاشم وزارة الداخلية ، و طلب مندور من الوفد ترشيحه لدائرة السكاكيني فوافق [٣] .

١- الثقافة : العدد ٥٣٦ ، في ٤ من أبريل ١٩٤٩م ، تقرير البنك الأهلي ، محمد مندور ، ص ٤ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٦ ، في ٤ من أبريل ١٩٤٩م ، تقرير البنك الأهلي ، محمد مندور ، ص ٤ .

٣- يوسف القعيد : مرجع سابق ، ص ٦

، فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٦٦ .

وفي الثالث من يناير ١٩٥٠ أجريت الانتخابات البرلمانية ، وفاز فيها حزب الوفد ، وشكل مصطفى النحاس في الثالث عشر من يناير الوزارة الجديدة [١] ، وكانت هذه هي الوزارة الوفدية الخامسة .

أصبح محمد مندور عضواً في البرلمان بعد أن رشح نفسه باسم حزب الوفد ، و أصبح رئيساً للجنة التعليمية و لكنه في نهاية عام ١٩٥٠ أصيب باختلال في الغدة النخامية و ألزمه الأطباء بالسفر إلى لندن لإجراء عملية استئصال الغدة النخامية حفاظاً على نظره . [٢]

و قد كتب " يوسف إدريس " عن حالة مندور فقال :" لقد كشف مندور عن حقيقة مرضه ، والعملية التي أجراها له الجراح الإنجليزي " هارفي جاكسون Harvy Jackson " ، واستأصل بها تقريباً الغدة النخامية الكائنة أسفل فصي المخ الأماميين حفاظاً على نظره ، وهي عملية خطيرة ، ولكن الأخطر فيها أن استئصال الغدة النخامية يعني أن تتوقف جميع غدد الجسم " الأندوركرتيه " عن الإفراز ، فالغدة النخامية هي " المايسترو " الذي على وقع عصاه فقط تعمل تلك الغدد وإلا توقفت ، وكان معنى هذا أن مندور ظل سنوات طويلة يحيا وهو يتناول خلاصات هذه الغدد جميعاً ، وهي كثيرة ومتشعبة ومتعارضة ، ورغم هذا لا تستطيع أن تقوم بدور الغدد الطبيعية ، وهذا هو السر في حركته البطيئة ، التي كنا كثيراً ما نندهش لها ".[٣]

بعد شفاء مندور عاد إلى نشاطه في البرلمان مدافعاً عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦م ، وعن ضرورة القيام بحرب عصابات ضد الجيش الإنجليزي المقيم في قناة السويس وكان حزب الوفد في هذه الفترة يضم العناصر الوطنية من فئات الطبقة السائدة (من بدويين وحضريين مسلمين وأقباط) الذين تعرضوا لظلم نسبي نتيجة لهيمنة الموظفين الأرستقراطيين والغربيين داخل جهاز الدولة .. وكانت هذه العناصر بسبب هذا الوضع ذات ميل قوي إلى توسيع إطار تمصير الدولة والاقتصاد ، عن طريق الإصلاح [٤] ، وإلى الاستفادة في هذا الاتجاه من الحركة الوطنية

١- سيرانيان ، ترجمة عاطف عبد الهادي : مرجع سابق ، ص ٥١٤ ، ٥١٥ .
٢- رجاء النقاش : أدباء معاصرون ، ص ١٠٣ .
، محمد براده : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ١١٤ .
، فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٦٧ .
٣- محمد برادة : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ١١٤ ،
، يوسف القعيد : مرجع سابق ، ص ٦ .
٤- محمد حسن : الصراع الطبقي في مصر ، ماسبيرو ، باريس ١٩٧١م ، ص ٧١ .

والديمقراطية الشعبية [١] ، لكن الصفة التمثيلية لحزب الوفد لم تكن كافية فأصبح عاجزاً عن الاستجابة للمطالب الشعبية :" وإذا كان الوفد قد فشل في السيطرة على صيرورة البلاد ، ربما لأنه كان أكثر من حزب ، فهو لم يكن يملك اختياراً أيديولوجياً يجعل منه حزباً ، وما كان لأسطورة أن تعوض البرامج السياسية .. لذلك كان الوفد المحمل بأمجاده وبحنينه للماضي ، الرازح تحت أعباء الرشوة والمناورات ، بعيداً أن يصل إلى مرتبة الأسطورة التي خلقها من حوله " [٢] .

على أن مندور رغم هذا التدهور الذي وصل إليه حزب الوفد ، كان مرتبطاً بالتيار الأصيل داخل الحركة الوطنية .. لقد كان يحلم هو وآخرون بدفع الوفد إلى سلوك سياسة أكثر راديكالية وتطورية ، لكن هياكل الحزب ومصالح الباشاوات المستادين له كانت أكثر صلابة أمام تطلعات شباب الوفد ، ولم تمض فترة وجيزة حتى استطاع الوفد ، عن طريق ألاعيب القادة وخضوعهم للتسويات ، أن يعود إلى تقلد مسئولية الحكومة سنة ١٩٥٠ . وأمام الورطة التي كان المجتمع المصري يتخبط داخلها في كل المجالات ، أصبح قصور هذا الحزب كان أكثر وضوحاً مما كان عليه .

إن الكتابات الاجتماعية والسياسية لمندور ، ومواقفه خلال الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٤٤ ، ١٩٥٢ تعكس الوعي الممكن لحركة وطنية سياسية مرتكزة على تحالف واسع بين شرائح من الطبقات ، غير أنه من المعلوم أن جماعة من المثقفين " الواعين " لا تكفي وحدها لتجسيد الوعي الملائم ، بل إن الأمر يتوقف أساساً على تشخيص ذلك الوعي عبر طبقة اجتماعية لها مصلحة في التغيير وقادرة عليه .. لذلك فإن انتهاء ملحمة ثورة ١٩١٩ إلى مأزق العجز الذي تجمدت عنده الأحزاب والحركات الوطنية قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يؤكد قبل كل شئ عجز القيادات السياسية ذات الجذور الشعبية عن ترجمة إمكانيات " الوعي الممكن " إلى صيغة للعمل تلائم التحولات العميقة ، ولا تظل سجينة الفكر الإصلاحي الليبرالي .

وفي مارس ١٩٥٠ بعثت الحكومة المصرية بمذكرة إلى بريطانيا أشارت لها فيها أن المفاوضات بين البلدين ستكون مثمرة فقط في حالة الجلاء التام للقوات المسلحة البريطانية عن مصر، والاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وأن مصر لن تكون في خدمة السلام العام وأن تسهم بنصيبها الوافر إلا بصون حقوقها الوطنية كاملاً ، وجاء في

---

١ -El_Barawy Rashed : The military coup in Egypt , Cairo ١٩٥٢ , P٧٣ .

٢ -J,Berque : L`Egypte impérialisme et révolution , Gallimard , ١٩٦٧ , P.٦٩٧ .

ختام المذكرة ، أن مصر تنتظر سرعة الرد ، لأن الرأي العام المصري قلق بسبب تعليق مشكلته الوطنية ومصير السلام في الشرق الأوسط [١] .

وكان رد الحكومة البريطانية أنه من الملائم بدء مناقشة المشكلة المصرية في المرحلة الأولى من الناحية العسكرية فقط ، أي المسائل التي تهم إنجلترا وحدها ، وكان يجب على رئيس القيادة العامة للإمبراطورية الفيلد مارشال وليم سليم أن يصل مصر لإجراء مفاوضات غير رسمية بخصوص هذه المسائل [٢] ، ولم تشمل المذكرة أي كلمة عن الجلاء ووحدة وادي النيل ، وهكذا فإن بريطانيا منذ البداية دحضت تلك المبادئ التي على أساسها اقترحت الحكومة المصرية بدء المفاوضات ، وطرحت في المقام الأول تشكيل حلف عسكري بين البلدين كي تطبع الاحتلال الإنجليزي لمصر بغلاف أكثر تمويهاً ، وكان الإنجليز يسعون منذ عام ١٩٤٦ لمثل هذا التحالف .

وفي أوائل شهر يونيو ١٩٥٠م وصل سليم إلى القاهرة ، وأخفق في محاولته استمالة القادة المصريين للدخول في حلف الدفاع المشترك عن مصر بشرط إبقاء القوات البريطانية [٣] .

وبدأت المرحلة التالية من المفاوضات في أغسطس ١٩٥٠ بين السفير الإنجليزي في القاهرة " ستيفنسون " و وزير الخارجية المصري " محمد صلاح الدين " ، ورفض الإنجليز قبول مطلب الجلاء الفوري والتام ، والتخلي عن السياسة الاستعمارية وآراء العسكريين البريطانيين المتطرفة ، وعدم قدرتها على فهم القضية المصرية ، ومن ثم فقد قررت وزارة الوفد الاستفادة من فرصة توتر العلاقات بين الغرب والاتحاد السوفيتي ، وعدم وجود تأييد أمريكي لإنجلترا في هذه الأزمة السياسية والبترولية وقامت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وأيضاً اتفاقيتي يناير ١٨٩٩ [٤] وإعلان أن مصر والسودان وطن واحد ، و يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص ، ولقب ملك مصر ، بملك مصر والسودان ، وقرر" أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسيه تمثل أهالي السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ، ويصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك

---

١ -محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ – نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٢ .

٢ -John Marlowe.& :Anglo – Egyptian Relations١٨٠٠ – ١٩٥٣, London,١٩٥٤, P.٣٦١ .

٣- محمود حلمي مصطفى : دراسات في تاريخ مصر السياسي ، (١٩٨٢ – ١٩٥٢) ، ص ٢٨٩ .

٤- نفس المرجع : ص ٢٩٠ .

إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره ، ونص على حق الملك في حل الهيئة النيابية ، كما نص على إنشاء مجلس وزراء من السودانيين ، وعلى إشراك الهيئة التشريعية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية ، وأما شئون الدفاع والخارجية والجيش والنقد فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد [١]، ولم يعترف الإنجليز بهذا الحل .

يقول " محمد مندور " عن هذه الفترة : " حينما عدت إلى مصر عام ١٩٥١ ، كان علي أن ألتفت إلى عملي بمجلس النواب ، وأبذل فيه ما استطعت من جهد سواء في اللجان أو في الجلسات والمناقشات السياسية ، حتى استطعنا أن نصدر قراراً بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان ١٨٩٩ من جانب مصر وحدها ، وأن نعلن حرب العصابات على الجيش البريطاني المعسكر في منطقة القناة ، ولكن الإنجليز والسراي دبروا بعد ذلك حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢م ، لإسقاط الحكومة وحل البرلمان ، وتحقق لهم ما أرادوا " [٢] .

وعندما بدأت الحرب الفدائية ، كانت سمعة الوفد تسقط و تتهاوى ، وفقد الحزب عند تقديم استقالة حكومته في ٢٧ يناير ١٩٥٢ م تأييد الشعب ، وأصيب بأزمة مستحكمة أجهزت عليه ولم يخرج منها ، وكان كبار الإقطاعيين والبرجوازيين الاحتكاريين يضمرون العداوة والبغضاء لحركة التحرر الوطني لأن وجودهم كان مرتبطاً بسيطرة الإنجليز على مقدرات البلاد ، و كانت ترتعد فرائصهم أمام تشاتج الحركة الوطنية وروجوا الإشاعات المغرضة عن إفلاس سوق القطن المصري في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إنجلترا [٣] ، ولقد بذل حزب الأحرار الدستوريين والسعديين (أحزاب الأقلية) ممثلي هذه الطبقات كل ما بوسعهم لتصفية النضال المسلح في منطقة قناة السويس ، و لعله من الأهمية بمكان أن نتأمل التصريح الذي أدلى به حزب الأحرار الدستوريين في أواخر ديسمبر ١٩٥١ ، عندما كانت الحرب الفدائية مستمرة ، والذي كان يلوم فيه " هؤلاء الذين يدفعون الشعب بتهور إلى الدمار "[٤] ، ويقول محمد مندور في مقالة تحت عنوان " منطق الدعاية .. " إذا كانت لنا نصيحة للإنجليز عليهم أن يدركوا أن الشعوب العربية قد اكتمل نضجها السياسي ، وأن الحكومات التي تستبد بأمرها لن تستطيع أن تنفعهم أو

١- محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة و قيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسي ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ، ص ٢٦٦ .

٢- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٦٨ .

٣ -El_Barawy Rashed : The military coup in Egypt , Cairo ,١٩٥٢ , P . ١٧ .

٤ - شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٩) ، موسكو ، ١٩٥٣، ص ١٥٧ .

تضرهم في شئ لأن العصر أصبح عصر الشعوب ، وما تريده الشعوب هو الذي سيكون " [1] ، من خلال هذا المقال يمكن أن ندرك البعد العربي في الفكر السياسي لدى محمد مندور وأنه كان ضد الاستبداد وأنه كشف في هذا المقال أن الكثير من الحكومات العربية كانت عميلة للاستعمار ، ولكنه تنبأ أن المستقبل سيكون بيد الشعوب لا حكامها ، ثم تعاقب على حكم مصر خمس حكومات منذ يناير ١٩٥٢ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، التي وضعت حداً كما يقول محمد مندور " لسيطرة الإنجليز والسراي معاً على مصير البلاد " [2] .

١ - صوت الأمة : في ٢٢ فبراير ١٩٤٨ .
٢ - فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص٢٤٣ .

المبحث الثالث

محمد مندور و قضايا مصر الداخلية

* *النظام القضائي :*

هاجم محمد مندور النظام القضائي في مصر ، والمشرفين على إنشائه ، كما هاجم بريطانيا بسبب نفوذها على هذا النظام ، وطالب بإنشاء قضاء إداري يحق له إلغاء الأوامر الإدارية .

وفي ذلك يقول : " عندما أنشئ النظام القضائي في ظل الاحتلال ، حرص من أشرفوا على إنشائه أن يحرموه من كل إشراف على السلطة التنفيذية وأعمالها ، ويظل نفوذ الاحتلال عليها مطلقاً ، ولهذا نص في لوائح تكوينه على عدم جواز تعرضه للأوامر الإدارية إلا بالتفويض المالي ، إذا خالفت تلك الأوامر والقوانين واللوائح من ناحية الشكل فحسب ، ولقد طالب المفكرون في مصر بإنشاء قضاء إداري ، وإعطائه حق إلغاء الأوامر الإدارية وأن القضاء الإداري هو حصن العدالة وأنه الضمان الوحيد لحماية كرامة الفرد من الاستكانة والظلم ، وقد تم تحقيق هذه الأمنية " [١] .

كما طالب بإنشاء ديوان المحاسبة و مجلس الدولة ، ودعا إلى قيام جبهة قضائية تفصل في المنازعات التي تقوم بين القضاء و السلطة التنفيذية ، وعن ذلك يقول : ".... يعتبر مجلس الدولة وديوان المحاسبة أكبر إصلاحين تم إدخالهما على نظام الحكم و الإدارة في مصر ، وهذا أدى إلى قيام جبهة قضائية يكون من اختصاصها الفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد والسلطة التنفيذية " [٢] .

وعن الأوضاع السياسية في مصر هاجم محمد مندور هذه الأوضاع ، كما هاجم الأحزاب المصرية ، واتهمها بأنها حالت دون تطبيق النظام الدستوري في مصر فقال : على أنه إذا كانت شدة ظروفنا السياسية ، وعنف الخصومات الحزبية قد حالت حتى اليوم دون الاتفاق على وضع ضمانات تكفل استقامة تطبيق نظمنا الدستورية ، وخلق التقاليد الصالحة ، فإننا بالرغم من ذلك قد استطعنا أن نضع بعض الضمانات المطلوبة ، وكان أهم ما وضعناه في السنوات الأخيرة خلق ديوان محاسبة وإنشاء قضاء إداري " [٣] .

١- الثقافة : العدد ٥٢٦ ، الإثنين ٢٤من ربيع الأول ١٣٦٨هـ - ٢٤من يناير ١٩٤٩ ، تحت عنوان"حصن العدالة " محمد مندور ، ص ٣ .

٢- نفس المصدر ، ص ٣ .

٣- الثقافة : العدد ٥٥٣ ، الاثنين ٦من شوال ١٣٦٨/١من أغسطس١٩٤٩،تحت عنوان" الضمانات و النظم " ، محمد مندور ، ص ٣ .

إن ديوان المحاسبة يمثل البرلمان في تنفيذ مراقبة الحكومة للميزانية ، وتسجيل مخالفاتها ، ووضع تقرير سنوي يقدمه الديوان إلى البرلمان بنتيجة مراقبته ، وإذا كان هذا الديوان لم يستطع أن يحقق مهمته كاملة ، بين محمد مندور أن السبب في ذلك هو عدم صدور قانون محاكمة الوزراء ، وفي ذلك يقول : " .. وإذا كنا قد خلقنا أداة أخرى ليسط إشراف البرلمان على تصرفات الحكومة المالية بخلق ديوان المحاسبة فإننا قد خلقنا أداة أخرى لبسط سلطان القضاء على الأعمال الإدارية للحكومة بخلق مجلس الدولة وقضائه الإداري ، ولكننا هنا أيضاً قد أخذنا نحس بوجود ثغرات في تشريعنا ، ترجع هي الأخرى في النهاية إلى عدم صدور قانون محاكمة الوزراء و تلك الثغرات هي ما يلاحظ من تلكؤ الحكومة أو التوائها أو مراوغتها في تنفيذ أحكام مجلس الدولة ، بل وأحياناً التوقف عن تنفيذها وهنا عيب خطير يؤدي إلى الفوضى ومن الواجب علاجه [1] ، لأن أحكام القضاء الإداري لها قدسية أحكام القضاء العادي ، و ليس من شك في أن إصدار قانون محاكمة الوزراء كفيل بأن يسد هذه الثغرات ، لأن الوزراء هم أصحاب النفوذ والسلطة ، ومن الممكن تحديد هذا النفوذ وتلك السلطة ومواجهة جميع حالات إساءة استعمالها في قانون محاكمتهم .

أن الدعوة إلى إنشاء محكمة دستورية عليا تتولى الفصل في دستورية القوانين التي تستصدرها الحكومة المصرية في برلماتها ، لأن القضاء المصري ممنوع من النظر في دستورية القوانين ، وليس له إلا أن يطبق كل قانون يصدره البرلمان ، ومثل هذه المحكمة كفيلة بأن تحرس الدستور وتحرس الحقوق والخريات الواردة فيه ، بأن تبطل كل قانون يعتدي على كل هذه الحقوق والحريات .

وهنا نجد الحس الإبداعي لدى مندور من أجل تحقيق المزيد من الديمقراطية لوطنه من خلال دعوته لإنشاء محكمة دستورية عليا وكان بذلك سابقاً على رجال القضاء .

أن هذه الضمانات يعتبرها محمد مندور أنواعاً من العلاج الموضوعي حتى تتحقق رقابة الأمة على الحكومة بواسطة ممثلين يمثلونها ، إذ يستطيع عندئذ البرلمان أن يسحب ثقته من الحكومة وتقديم أعضائها للمحاكمة ، وبذلك تتحقق سلطاتها ويتم إشرافها .

وفي ذلك يقول : " كل هذه الضمانات من ديوان المحاسبة إلى مجلس الدولة ، إلى قانون محاسبة الوزراء ، إلى محكمة دستورية عليا يعتبر أنواعاً من العلاج الموضعي ، ولكنه علاج ضروري نافع ، وأما العلاج

١- الثقافة : العدد ٥٥٣ ، الإثنين ٦ من شوال ١٣٦٨ – ١من أغسطس ١٩٤٩م ، نفس المصدر .

العام .. استقامة النظم الدستورية ، وقيام التقاليد البرلمانية الصحيحة ، بحيث تتحقق رقابة الأمة رقابة فعلية على الحكومة بواسطة ممثلين يمثلونها تمثيلاً صحيحاً ، لأن الحكومة قد تستطيع أن تعبث بكافة الضمانات الموضوعية ، وليس هناك ضمان نهائي لعدم حدوث مثل هذا العبث غير سلطة الأمة وإشرافها إشرافاً فعلياً بواسطة البرلمان على حكوماتها ، إذ يستطيع هذا البرلمان أن يسقط الحكومة العابثة بسحب ثقته منها ، بل ويستطيع تقديم أعضائها للمحاكمة ، وتعطيها لغيرهم ، وبذلك تتحقق سلطتها ويتم إشرافها " [١] .

كما أن مصركما يقول محمد مندور تتأهب لاستقبال حدث يعتبر من أهم أحداث تاريخها الحديث ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، ونعني به إلغاء المحاكم المختلطة ، وانتقال اختصاصها إلى المحاكم الوطنية بعد انقضاء الأثناء عشر عاماً التي حددتها معاهدة " مونترو " كفترة انتقال [٢] ، وبذلك يزول أخطر مظهر من مظاهر تلك الامتيازات الأجنبية التي كانت تصيب كرامة المصريين ، وتنزلهم في بلادهم منزلة دون منزلة الأجانب الوافدين إليها ، كما تشل سلطتها التشريعية وتحد من ميزانيتها بالقيود التي تفرضها على نظم الضرائب .

وفي ١٥ أكتوبر ١٩٤٩م احتفلت مصر بإلغاء القضاء المختلط ، وانتقال اختصاصه واختصاص المحاكم القنصلية إلى القضاء الوطني ، وسلمت دور المحاكم المختلطة إلى رؤساء المحاكم المصرية ، وبذلك تكون مصر قد تخلصت من آخر أثر للامتيازات الأجنبية ، وبدأت في توحيد القضاء في مصر، بكافة أنواعه بإلغاء المجالس الحسبية القديمة التي تتكون من قاضي وطني و قاضي شرعي ، وعضو من الأعيان ، واستبدالها بدوائر عادية من قضاة المحاكم الوطنية ، وبذلك أصبحت تسمى المحاكم الحسبية بدلاً من المجالس الحسبية .

وفي ذلك يقول محمد مندور: " وها نحن قد تخلصنا من القضاء المختلط ، ومن المجالس الحسبية ، ومن الواجب أن نواصل الإصلاح في نفس السبيل ... وفي هذا التوحيد ما يضمن التجانس في العدالة ، ويريح المتقاضيين ، ويوحد الإجراءات ويرفع التضارب في الأحكام ، ويقلل من نفقات التقاضي ويزيد من وفرة الضمانات " [٣] .

١- الثقافة: العدد٥٥٣ في١ من أكتوبر١٩٤٩، مقال تحت عنوان" الضمانات و النظم "،محمد مندور، ص٤ .

٢- الثقافة : العدد ٥٦٢ ، الاثنين ١١ من ذي الحجة ١٣٦٨هـ / ٣من أكتوبر ١٩٤٩م ، مقال تحت عنوان: " إلغاء المحاكم المختلطة "،ص ٣ ،٤ ، محمد مندور.

٣- الثقافة : العدد ٥٦٥ ، الإثنين ٢ من محرم ١٣٦٩هـ / ٢٤ من أكتوبر ١٩٤٩م ، توحيد القضاء ، محمد مندور ، ص ٣ .

*الضريبة التصاعدية :

بسبب الامتيازات الأجنبية كانت مصر لا تستطيع فرض ضرائب على الأجانب في كافة ميادين الإنتاج ، وفي ذلك يقول محمد منبور :

" ظلت مصر عاجزة عن أن تفرض ضرائب نوعية على أنواع الدخل المختلفة فيما عدا ضريبة الأطيان الزراعية بسبب الامتيازات الأجنبية ، إلى أن استطاعت أن تتخلص من هذه الامتيازات بواسطة معاهدة "مونترو " عام ١٩٣٧م ، لأن تلك الامتيازات كانت تحظر فرض مثل هذه الضرائب على الأجانب ، ولم يكن من العدل أن تفرض على المصريين وحدهم مع شدة منافسة الأجانب لهم في كافة ميادين الإنتاج والتداول " [١] .

و الضرائب التي كانت تفرض على المصريين لم يؤخذ فيها بمبدأ التصاعد بصرف النظر عن قلة الأرباح أو كثرتها ، ولما كان هذا النظام التصاعدي مأخوذ به في جميع بلاد العالم ما عدا مصر ، فقد بدأت مصر في تطبيقه والأخذ به ، ويقول محمد مندور :

" على أنه عندما فرضت الضريبة النوعية المختلفة لم يؤخذ فيها بمبدأ التصاعد ، بمعنى أن جميع أصحاب الصناعات والتجار يدفعون نفس النسبة من الضريبة (١٢ ٪) على أرباحهم بصرف النظر عن قلة الأرباح أو كثرتها ؛ ولما كان العالم يأخذ بمبدأ التصاعد في الضريبة ، بمعنى أن تتفاوت نسبتها بتفاوت وعائها،فإذا كان من يربح عشرة آلاف جنيه يجب أن يدفع عنها (٢٠٪) ، ومن يربح أربعين ألفا ، يجب أن يدفع عنها (٤٠٪) ، ولما كان هذا النظام التصاعدي مأخوذ به في جميع بلاد العالم ما عدا مصر ، فقد بدأت مصر تأخذ به "[٢]

ولما كان مجلس الشيوخ يريد أن يحد من هذه الضريبة ، وأن تتناول صغار الطبقة الوسطى ، طالب محمد مندور من مجلس الشيوخ أن العدل يقتضي أن يكون الأغنياء هم دافعوا هذه الضريبة ، ويتناول محمد مندور هذه القضية فيقول : " وكان مجلس الشيوخ يريد أن يحد من قيمة هذه الضريبة كأداة للعدالة الاجتماعية ، وأن المشروع الذي ناقشه كان يقرر إعفاء من لا يزيد دخلهم عن ألف جنيه سنوياً من هذه الضريبة ، ولكن مجلس الشيوخ يريد أن يخفض حد الإعفاء إلى خمسمائة جنيه ، وبذلك

١- محمد مندور : صفحات من تاريخ مصر، دار المستقبل العربي ، (د . ت) ، ص ٢٧٣ .

٢- الثقافة : العدد ٥٢٦ ، الإثنين ٢٥ من ربيع الأول ١٣٦٨هـ / ٢٤من يناير ١٩٤٩ ، مقال تحت عنوان " الضريبة التصاعدية "، ص ٣ ، ٤ . محمد مندور

تتناول هذه الضريبة صغار الطبقة الوسطى ، وأن العدل يقتضي أن يكون الأثرياء هم دافعوها " [١] .

وعن أصول الحياة الدستورية والحكم النيابي يقول محمد مندور أنه لا ضريبة ولا صرف بغير إذن البرلمان ، وديوان المحاسبة هي الهيئة التي تقوم بالإشراف على هذا الأصل ، ومراقبة تنفيذ الحكومة له ، وإبلاغ البرلمان بنتيجة مراقبتها في تقارير سنوية عن حساب الحكومة الختامي يرسلها الديوان إلى البرلمان ، وإذا كان هذا الديوان لم يستطع أن يحقق مهمته كاملة ، فإنما كان ذلك لنقص في التشريعات التي تنظمه وفي السلطات المخولة له ، وهذا يرجع كما يبين محمد مندور إلى عدم بسط رقابة البرلمان على تصرفات الحكومة المالية ومحاسبة المسئولين عن كل سوء تصرف ، فضلاً عن جرائم الاختلاس والرشوة وما إليها . [٢]

وحول مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة تصاعدية على الدخل العام تضاف إلى الضريبة التي تجبى من المواطنين ، دارت معركة بمجلس الشيوخ حول هذا المشروع ، وقد أقر المجلس هذه الضريبة [٣] ، وكانت وجهة نظر محمد مندور أن الرأي العام قد كان مهيأ لها على نحو يقبل المعارضة ، ويبين أن هذه المعارضات قد قامت على فكرتين :

إحداهما – ما أثبته ديوان المحاسبة من أن الحكومة لم تنفق جميع ما كان مدرجاً في ميزانية ١٩٤٧ – ١٩٤٨ من اعتمادات للمشروعات الجديدة ، وقد أضيف ما لم ينفق منها وهو ما يقرب من عشرة ملايين إلى وفر الميزانية ، أي إلى الاحتياطي العام ، وفي مثل هذه الحالة قال المعارضون ، لماذا تريد الدولة جباية ضرائب جديدة إذا كانت عاجزة حتى عن إنفاق ما لديها من مال ؟ ، وقد طالب المعترضون بأنه لا يجوز أن تجبى ضرائب جديدة قبل أن يستوثق البرلمان من أن الأموال التي تجبى لا يُعبث بها ولا تختلس .

وكانت الفكرة الثانية هي ما لاحظه ديوان المحاسبة في تقارير المتابعة من أن الضرائب المفروضة لا تحصل كلها ، فهناك من الممولين من لا تربط عليهم ضرائب ، أو من لا يدفعونها بالفعل ، ولا تجد الدولة الجد الواجب في اقتضائها منهم ، وقد أضاف المعترضون أنه إذا كان هذا هو الحل في الضرائب التي فرضت منذ عام ١٩٣٦م ، فماذا سيكون عليه

١- صوت الأمة : في ٢٠ يونيو ١٩٤٨م ، الضريبة التصاعدية في مجلس الشيوخ ، ص ٣ ، محمد مندور .

٢- الثقافة : العدد ٥٥٣ ، الاثنين ٦من شوال ١٣٦٨هـ / ١ من أغسطس ١٩٤٩ م ، مقال تحت عنوان : " الضمانات والنظم " ص ٣ ، محمد مندور

٣- محمد مندور : صفحات من تاريخ مصر، دار المستقبل العربي ، ص ٢٧٣ .

الأمر بالنسبة لضريبة تصاعدية على الدخل العام بما في طرق حصرها وربطها وتنظيمها وما يتطلبه كل ذلك من أداه فنية صالحة مدربة ، ولا بد من إعداد هذه الأداة قبل عرض هذه الضريبة .[1]

وكان رد الحكومة على هذه الاعتراضات كما وضحها محمد مندور أن عدم تنفيذ المشروعات الجديدة لا يستوجب العدول عن فرض ضريبة تصاعدية على الدخل العام ، وذلك لشدة حاجة البلاد إلى شتى المشروعات والإصلاحات ، وإنما يجب البحث في أسباب عدم التنفيذ وتفهمها وعلاجها ، وقد أرجعت الحكومة سبب عدم التنفيذ هذه إلى ظروف الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، إذ تقوم صعوبات أمام استيراد ما تحتاجه تلك المشروعات من عدد وآلات ، وأن الاختلاسات القانون لها بالمرصاد ، وقد انتهى الجدل بإقرار المجلس بالإجماع لمبدأ هذه الضريبة ، ووافق المجلس على حكم هام وهو الذي يقضي بإعفاء من يقل دخلهم السنوي العام عن ألف جنيه من هذه الضريبة ، وذلك بعد رفض عدة اقتراحات بتخفيض حد الإعفاء [2] ، وبذلك تكون النزعة الديمقراطية التي ترمي إلى التخفيف عن صغار الدخل ومتوسطهم قد تغلبت .

* *الإنشاء و التعمير :*

عندما ترصد الدولة ما تستقر عليه من مشروعات الإنشاء والتعمير ، وترصد هذه الأموال في أبواب ميزانيتها ، ثم يأتي الحساب الختامي ، فيتبين أن هذه الأموال لم تنفق ، أي أن المشروعات لم تنفذ ، و أن التقصير إنما يرجع إلى طريقة العمل في دواوين الحكومة ، وفي ذلك يقول محمد مندور : " .. فكل موظف قد ألف عملاً ، واستقر في نفسه أن هذا العمل هو كل ما عليه من واجب نحو الدولة ، بحيث إذا طلب إليه أن يشرف على تنفيذ مشروعات جديدة لم يجد من نفسه الاستعداد ولا القدرة للقيام بذلك ، وأن مصر إذا كانت في حاجة إلى مشروعات إصلاح وإنشاء وتعمير، فإنها في حاجة أمس إلى إعداد أدوات تنفيذ تلك المشروعات ، وضمان ذلك التنفيذ على الوجه الصحيح .."[3]

وكانت رؤية محمد مندور في علاج هذه الظاهرة ، أنه لابد من إعداد الوسائل اللازمة لكل ذلك قبل إعداد المشروعات ، واستصدار القوانين والاعتمادات لها وذلك لأن الاستيثاق من وجود الموظف القادر على تحصيل

١- الثقافة : العدد ٥٣١ ، الاثنين ٣٠ من ربيع الثاني سنة ١٣٦٠هـ/ ٢٨ من فبراير ١٩٤٩م ، معركة الضريبة ، محمد مندور ، ص ٣ ، ٤ .

٢- المصدر السابق ، ص ٤ .

٣- الثقافة : العدد ٥٢٨ الاثنين ٩ من ربيع الثاني ١٣٦٨هـ / ٧ من فبراير ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " الإنشاء و التعمير " ، ص ٤ ، ٥ ، محمد مندور

الضريبة ، والمعلم الصالح على تلقين المعرفة هو الأساس الأول لجدية كل تفكير في الإصلاح ، وأن النهوض بمشروعات الإصلاح لا يمكن أن يضمن تحقيقه إلا إذا قامت به هيئة أو وزارة خاصة تقسم إلى مصالح أو شُعَب بحسب طبيعة تلك المشروعات ، ولا يكلف للنهوض بأعبائها إلا موظفون [١] ، كما أن رئيس الوزراء في اجتماعه بالهيئة السعدية أعلن أنه سيوفر جهد حكومته على النهوض بالإصلاحات الداخلية ، وحل المشاكل الاجتماعية ، في تمهل وإسهاب [٢] .

وتخفيفاً لأزمة المساكن ، قامت الحكومة المصرية ببناء العديد من الوحدات السكنية ، وتأجيرها للمواطنين بأجور مخفضة ، إلا أن البعض عارض هذه الفكرة داعين إلى أن تترك هذه المهمة للشركات والأفراد ، وأن تكتفي الحكومة بتسهيل صناعة البناء بالقروض والإعفاء من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تخفيفها ، وتسهيل استيراد المواد اللازمة للبناء ، وأما من ناحية إيجار المساكن فقد كانت وجهة نظر المعارضون والتي ذكرها محمد مندور في مقاله "الحكومة وأزمة المسكن " ، أن يتركوه لقانون العرض والطلب دون أي تدخل من الحكومة للحد من جشع الكثير من المالكين ،وبين في مقاله أن الحكومة قد أخذت برأي وسط ، وأن اللجنة العليا لتفريج أزمة المساكن قد انعقدت برئاسة رئيس الوزراء ، وقررت أن تقوم الحكومة بإنشاء مبان للمصالح الحكومية المختلفة بأموال صندوق التقاشات المزمع إنشاؤه ، وبالرصيد المقتطع لاستهلاك القروض ، وأن تتفق مع وزارة الأوقاف على إقامة أبنية على أراض حكومية لسكنى الطبقة المتوسطة بأموال البدل تحت شروط معينة ، كما أن اللجنة قررت قبول المشروع الذي قدمته إليها إحدى شركات الإنشاء ، والذي يقضي بإنشاء ألف مسكن ، تتراوح غرفها بين اثنين وخمسة في مدة معينة ، وفوضت وزارة المالية في وضع مشروع اتفاق معها في هذا الشأن ، وقررت أيضاً تقسيم الأراضي الحكومية الصالحة للبناء في المدن وبيعها بأثمان معتدلة بغير فائدة ، وبالتقسيط على أجيال بعيدة بشرط أن يتم البناء خلال سنة من تاريخ المشتري قطعته ، وأخيراً وافقت على ما تلقته من بعض المؤسسات المالية ، من استعدادها لإنشاء مبان للمعاهد العليا

١- الثقافة : العدد ٥٢٨ الاثنين ٩ من ربيع الثاني ١٣٦٨هـ / ٧ من فبراير ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " الإنشاء و التعمير "، ص ٥ ، محمد مندور.

٢- الثقافة : العدد ٥٢٨ الاثنين ٢٩ من ربيع الثاني ١٣٦٨هـ / ٧ من فبراير ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " الوزارة بين السياسة الداخلية و الخارجية " ، ص ٥ ، ٦ ، محمد مندور .

والمحاكم ، على أن تؤجرها للحكومة مدة عشرين سنة تصبح بعدها ملكا للدولة ، وفوضت وزير المالية الاتفاق معها في هذا الشأن. (١)

وهكذا يتضح كيف أن الحكومة المصرية قد أخذت بكافة الآراء، فقررت هي أن تقوم ببناء بعض العمارات ، كما تقوم وزارة الأوقاف ببناء البعض الآخر، كما وافقت على أن تعهد للشركات ، بل وللأفراد بالقيام بنفس العملية ، وأما عن تسهيل عملية البناء ، وتوفير موارده فقد درستها اللجنة ووعدت باتخاذ الحكومة لكافة الوسائل المسهلة لهذه العملية ، والذي يهم جمهرة المصريين في هذه المشكلة هو أن يتوفر لهم السكن بأجور عادلة .

* *الديمقراطية السياسية :*

لم يستطع محمد مندور أن يقف في وجه طبيعته الحية النشيطة ، و لم يستطع أن يقنع بعد استقالته من الجامعة بأمان العزلة كي يتفرغ للبحث ، بل كان مفكراً ثورياً تتميز نظرته إلى الأمور بالشمول والحرارة .

كان مغرماً بالحياة محباً للمشاركة فيها ويعمل من أجل تغييرها ، وتخليصها من الشوائب منذ أن تعاطف إلى أقصى حد مع " البيطار " زعيم الحركة الشعبية في منيا القمح عام ١٩١٩م إلى اشتراكه في مظاهرات الطلبة إبان الدراسة الثانوية ، إلى مساجلاته مع وكيل وزارة الخارجية الفرنسية التي دعا فيها الفرنسيين إلى تأييد إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر.

و كانت فترة الدراسة فيما قبل البعثة قد أشعلت في " نفس مندور " الحس الوطني و الحماس الثوري ، كما أن فترة البعثة قد أتاحت له أن يكون مفكراً سياسياً ، وأن يتعرف على صور مختلفة من الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأن يدرك الأدوار التي يلعبها في كل اتجاه .

و في فرنسا تعرف على القوى السياسية وردود أفعالها إزاء الأحداث ، فقد أخذ من الرأسمالية أهم ما تدعو إليه وهو حرية الفرد وأيد الاتجاه اليساري في دعوته إلى الاقتصاد الموجه .

و في ذلك يقول لويس عوض :

١- الثقافة : العدد ٥٣٦ الإثنين ٥ من جمادى الآخرة ١٣٦٨ هـ - ٤ من أبريل ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " الحكومة و أزمة المساكن " ، ص ٤ ، ٥ . محمد مندور

" كنت أثناء لقاءاتنا الكثيرة في باريس بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩م أجادل كثيراً مع مندور في السياسة فقد لاحظت فيه اتجاهين واضحين : حماسة "البرودون" بصفة خاصة ولعامة مفكري البرجوازية في القرن التاسع عشر ممن ثاروا على الديمقراطية الليبرالية وجنحوا إلى لون من الاشتراكية المخففة التي تقوم على تدخل الدولة في إطار المحافظة على الملكية الخاصة ، ثم حماسة الإصلاحي " ليون بلوم " الذي أغضبت اليمين المتطرف واليسار المتطرف في أوربا أثناء الثلاثينات ، وقد كان هذا طبيعياً في شاب برجوازي مثقف عاصر في فترة تكوينه أزمة الديمقراطية البرجوازية في أوربا أولاً ، ثم في مصر ثانياً ، ورأى حكم الطبقة المتوسطة القائم على حرية التجارة وحرية العمل وحرية الفكر يتصدع تصدعاً تاريخياً بين تشنجات الاشتراكية البروليتارية (الماركسية) ..... ، وبين تشنجات الرأسمالية الاحتكارية (الفاشية والنازية) ، فالتمس إنقاذ الطبقة المتوسطة بالحلول الوسط مع الطبقة العاملة والتنازل عن الحرية الفردية المطلقة والدعوة لتدخل الدولة للحد من الرأسمالية المطلقة ومن العمالية المطلقة " [١]

كانت تربية مندور السياسية في فرنسا جعلته يتخذ الديمقراطية الاجتماعية مذهباً ملائماً للإصلاح النظري ، وكان يريد أن يطبق هذا السلاح من خلال صراع اجتماعي على أرض بلاده التي عاد إليها عام ١٩٣٩ .

يقول مندور : " بالنظر فيما يكتب اليوم في بلادنا نجد نزعتين : نزعة الديمقراطية الحرة والنزعة الاشتراكية ، وأصحاب النزعتين .. يصرفون الرأي العام عن الاتجاه الصحيح ، فالديمقراطية الحرة تدعو كما هو معلوم إلى الحد من اختصاصات الدولة وإلى عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للفرد ، وهذا مذهب لو طبق في بلادنا لظللنا على ما نحن فيه من فقر وتخلف ، وذلك لما هو واضح من أن الأخلاق الفردية لم تكن تمتلك من الجرأة ، وروح المبادأة والصلابة والمثابرة والثقة بالنفس ما يضمن لها النجاح إذا تركت بغير رعاية الدولة ، فنحن في أمس الحاجة إلى تدخل الدولة في كافة نواحي حياتنا الاقتصادية " [٢] .

وعن الاشتراكية كمذهب اجتماعي يقول محمد مندور : " أن مشكلة الفقر في بلادنا ليست مشكلة توزيع فحسب لأنه من الثابت أنه لو وزعت الثروة الموجودة الآن ببلادنا بالتساوي لافتقر الجميع ولم يغتن أحد ، ثم إنه لكي نحقق الاشتراكية لا بد من سفك دماء .. وهذا عمل إجرامي لا

١- لويس عوض : الثورة و الأدب ، الكتاب الذهبي ، يوليو ١٩٧١ ، ص ٢٦ .
٢- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٢٢٧ .

يمكن أن يفكر فيه عاقل لا لأنه بشع ، بل إنه لن يحل المشكلة .. كما أننا أمة ناشئة في الصناعة .. وإذا أردنا أن تنجح الصناعة ويزداد الدخل العام أن نحارب الديمقراطية الحرة والاشتراكية العمالية على السواء و أن الصناعة الناشئة لا بد لها من حماية الدولة ، وأوضح مظاهر هذه الحماية هو فرض الضرائب الواقية التي تحمي صناعتنا ضد هذه الصناعات الأجنبية المنافسة بحكم قدمها وضخامة رؤوس أموالها وتنظيم أسواقها ونحارب الاشتراكية العمالية .. لأننا نخشى أن تصل بهم الشهوة النفسية إلى شلل صناعتنا الناشئة بمطالبهم المسرفة ، وأن نقابات العمال في البلاد الأخرى ، لم تعد تكتف بالمطالبة بتحديد ساعات العمل وتحديد حد أدنى للأجور والتعويض عن مخاطر العمل والتأمين ضد الشيخوخة والبطالة.. بل أصبحت تطالب بإلغاء نظام الأجور ذاته ، وإحلال المساهمة في الأرباح محله .. ثم لأننا نلاحظ طغياناً في أوربا من طبقة العمال على الطبقات الاجتماعية الأخرى كالفلاحين وأصحاب المهن الحرة ورجال الفكر وفي كل هذا ما يخل بتوازن الأمة الاجتماعي "[1] .

وهكذا نجد أن محمد مندور يرفض الاشتراكية لأنه يكسره وسائلها ويخشى طغيانها ويعتقد أن استفحالها يشل حركة الصناعة المصرية والذي يرى في علاج مشكلة الفقر في غيرها .

أما الحل الذي يريده محمد مندور لعلاج مشكلة الفقر هو الديمقراطية الاجتماعية وكانت وجهة نظره أنها تعتز بالفرد وكرامة الفرد ، وأنها تحقق عدلاً اجتماعياً ، وهذا لا يكون بغير تدخل الدولة ، وهذا لا يكون بغير تشريع ، وهذا تصدره الأمة ، وهذا يتطلب النزول إلى الشارع وكسب الرأي العام تمهيداً للوصول إلى السلطة الفعلية التي تستطيع أن تعمل .[2]

قدم مندور في هذا الحل مذهبه وحدد تياره السياسي معتقداً أنه الحل الأمثل والأقرب إلى طبيعة الشعب المصري ، وهو الحل الذي حمل مندور جذوره من أوربا .

ونشر مندور مقالاً ثانياً تضمن مزيداً من التفصيلات حول نفس القضية ، وفي هذا يقول : " وفي الحياة الاجتماعية نرى أن مصر بلغ فيها الظلم الاجتماعي حداً كبيراً ، وما أنا بحاجة إلى أن أثير القارئ بوصف حالات الفقر وحالات الثراء التي نلاحظ جميعاً ما بينها من تفاوت مؤلم ، وإذا كان العالم كله قد سار نحو التدخل لإنصاف الطبقات المظلومة ، أنأتي نحن اليوم ونقول للدولة خذي بمبدأ الحرية ، مبدأ سميث و ريكاردو ، ودع الفرد يعمل ، والتجارة تمر، لقد أسفرت تلك النظرية عن الحالة التي

١- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
٢- محمد مندور : صفحات من تاريخ مصر ، ص ١٨٠ .

يعانيها كثير من الشعوب ، ويا ليت القوي كان قوياً بنفسه و لكنه قوي بالوراثة ، فصاحب رأس المال يستغل العامل و المالك يستغل الفلاح ، والناشر يستغل الكاتب ، وليس لهؤلاء إلا أن تحميهم الدولة ، لقد وضع العالم المتحضر تشاريع العمال ، واستخدم نظام الضرائب لتحقيق العدل الاجتماعي .. ، وأقام الهيئات لتفصل بين العامل و صاحب العمل ، والدولة لم تعد حاكماً مستبداً ، بل أداة تنفيذ لإرادة الأمة .

ويستطرد مندور قائلاً : " ومن واجب الدولة أن تحمي الفرد من الدولة ذاتها بأحد أمرين : فإما أن يعطى القضاء العادي حق حمايته من الحكومة حماية فعالة ، وإما أن تنشئ قضاءً إدارياً يختص بتلك الحماية " [١] .

شرع محمد مندور في بسط آرائه في أوضاع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقرر النزول إلى الحياة العامة والعمل من أجل الجماهير ، واستطاعت الحركة الوطنية أن تكسب مفكراً ثورياً لا تنقصه في الوقت نفسه الروح العملية و الجسارة النفسية التي يتطلبها النضال السياسي بما يعنيه من صدام وصراع ومواجهة .

لم يكن محمد مندور نموذجاً ثورياً فريداً ، ولكنه كان علامة واضحة بين أبناء جيله ، يحتشد بالحماس و الإخلاص والصدق مع النفس و مع القضية المصرية .

وبعد استقالة محمد مندور من جامعة الإسكندرية ، اشتبك في مساجلات حامية مع مكرم عبيد وإسماعيل صدقي حول الميزانية والضرائب التصاعدية، وقد اتهمهما بالعمل على مقاومة الغلاء بروح تتجاهل مبدأ العدالة الاجتماعية ، وكشف عن توجيه اقتصاد مصر في اتجاه أغراضهم الشخصية ومن منطلق الحرص على مصالحهم دون احتفاء بمطالب الجماهير . [٢]

لكن هذه المساجلات كان لها أثر بالغ في جر مندور إلى الحياة العامة ، وكان أول صراع مباشر مع بعض رجالات الحكم في مصر ونبهت الأوساط الصحفية والسياسية إلى خطورة قلمه ، وهذا ما حدا بأنطوان الجميل..... رئيس تحرير الأهرام إلى الترحيب به للعمل بالأهرام إلا أن مصطفى أمين حسب رواية مندور هو الذي عارض التحاقه به . [٣]

١- رفعت السعيد : مندور و يوليو و الديمقراطية السياسية ، مجلة أدب و نقد ، نوفمبر ١٩٩١ ، ص ٧٤ .

٢- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٢٣٢ .

٣- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .
، الطليعة : مايو ١٩٦٦م ، ص ٣١ ، رأس مالية أم عدامه

وفيما يتعلق بالمثقفين ، وهم أبناء الطبقة المتوسطة والصغيرة ، بيَّن محمد مندور أن الحرب العالمية الثانية أنزلتهم عن عروشهم ، ودفعتهم نحو معسكر الفلاحين والعمال وانخرطوا في الحركة الوطنية .

يقول محمد مندور في مقاله " قادة الفكر" : "

" منذ القدم و المستبدون من الناس يقتتلون حول قادة الفكر فمنهم من يدعونهم إلى الكفاح مع مواطنيهم عندما يدعو داعي الوطن ، ومنهم من يود لو نأى بهم عن كل ضجة قانية ليتوفروا على خلق الأفكار الباقية وصياغة المشاعر التي تتغذى بها الأجيال في كل زمان و مكان " . (١)

ويقول أيضاً : " بعض رجال السياسة ليسوا من قادة الفكر ومنهم من لا يكاد يقرأ كتاباً ، وتلك لا ريب آفة شديدة الأثر على الحياة العامة ، وقادة الفكر بدورهم ليسوا جميعاً ممن يطيقون مواجهة الجماهير وخوض المعارك السياسية ، ومن هنا تنشأ طائفة من السياسيين لا علاقة لهم بالفكر ، وطائفة من المفكرين لا صلة لها بالسياسة .

وعندما يصبح السياسيون من قادة الفكر ستحدد العلاقة بينهم وبين بيناتهم ، فالرجل المفكر في وسطه مهمتان : أولهما أن يبصر قومه بحالتهم الحقيقية ، حتى يعوا ما هم فيه من شقاء وتخلف ، وذوو النظر مجمعون على أن البؤس ذاته لا يحرك الشعوب ، وإنما يحركها أن تفطن إلى ما هي فيه من بؤس ، ولعل في حالة الفلاح المصري أوضح دليل على ما نقول ، ومهمته الثانية هي أن يسبق الأمم إلى آمالها الغامضة ".(٢)

وهكذا نجد أن محمد مندور ارتبط بالرأي العام لمشاركة الجماهير شقائها و إضاءة عقولها حتى ترى ما يحيق بها من خلال عمله الصحفي، ثم أكد هذا الارتباط بانضمامه إلى حزب الوفد لأنه كان يرى أن الوفد هو أقرب الأحزاب السياسية القائمة من الشعب ، وكان عليه كمفكر ثوري وسياسي أن يوثق علاقته بالشعب من خلال هذا الحزب ، فضلاً عن السمة النفسية والفكرية التي يتسم بها مندور ، وهي الصدق .

يقول مندور : " أمتنا تنقسم في جملتها إلى طبقتين : أغنياء وفقراء ، وأما الطبقة الوسطى فلا تزال في بدء تكوينها ، وكبار الأغنياء بطبيعتهم قوم مترفون أنانيون يسخرون من الاهتمام بالمسائل العامة التي لا تعنيهم إلا فيما يمس مصالحهم المباشرة ، وأفراد الشعب تشغلهم مهام العيش ومشتقاته حتى لا تترك لهم فراغاً للتفكير الجدي في الأمور العامة والفقر

١- الثقافة : ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ ، مقال تحت عنوان " قادة الفكر " ، محمد مندور ، ص ٣ .

٢- الثقافة : ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ ، نفس المصدر ، ص ٤ .

ينال من قوة نفوسهم فلا يستطيعون أن يتحـــرروا مـــن إرادة الأغنيـــاء ، وعندما يكون المرء في قبضة غيره ، والحاجة إلى الكفاف مـــن العيـــش تلاحقه ، كيف يريد أن يكون حر الرأي ؟ " (١) .

وإلى مثل ذلك يعترف في مقال بعنوان "رأسمالية أم عدالة اجتماعيـــة ؟" ، "و من غريب الأمر أن يجار الرأسماليون بأن المطالبة بتحقيـــق العدالـــة الاجتماعية يسير نحو الاشتراكية مع أنه لو صح ذلك لوجـــب أن نقـــول إن العالم كله ، بما في ذلك إنجلترا وأمريكـــا ، ســـائر نحـــو ذلـــك المذهـــب . والاشتراكية من بعد مذهب لا يخيف في شئ ، وإنما هي الدعايـــات التـــي شوهت مدلولها " (٢)

ومن الملاحظ أن محمد مندور كان حريصاً على توجيه سهامه إلى عـدو واحد وهو الفقر .

يقول في مقال بعنوان " مشكلة الفلاح " : " كتب " مـــراد وهبـــه " مقالاً يدعو فيه كبار الأغنياء إلى التبرع لفتح مطاعم شعبية تُقدم للفلاحيـــن المعوزين وجبة من الطعام ، وأثار هذا الاقتراح مناقشات استمرت أيامـــاً ، ونحن لا نحارب روح الخير ، ولكننا لا نريد أن توضع مشاكل البلاد الكبـيرة في وضعها الصحيح الجدير بكرامة الإنســـان ، فالمشـــكلة ليســـت مشـــكلة إحسان ، وإنما هي مشكلة اجتماعية لا يجوز أن نصرفها عـــن وجهتـــها ، والأساس العام لحل مشكلة الفقر في البلاد هو العدالة في تمكيـــن مختلـــف الأفراد من وسائل الإنتاج ، وكسب كل رجل قوته اليومي بعـــرق جبينـــه ، ويذكر مراد وهبه أن إصلاح توزيع الثروة في مصـــر لا يمكـــن أن يعـــالج مشكلة الفقر عندنا وحجته في ذلك أن خمسة الملايين والنصف من الأفدنـــة المزروعة في مصر لو وزعت على السبعة عشر مليوناً لخرج كل فرد بثلث فدان ، وليس في هذا ما يكفي ... إن الحل الطبيعي لمشكلة الفقر في البـــلاد سيحتاج بلا ريب إلى استغلال أتم لمصادر ثروتنا وتنمية لإنتاجنـــا العـــام ، ولكنه متعلق أشد التعلق بمشكلة التوزيع " (٣) .

١- الوفد المصري : في ٢٢ يناير ١٩٤٥ ، تحت عنوان " الرأي العام " ، محمد مندور ، ص ٣ .
، محمد مندور : كتابات لم تنشر ، الهلال ١٩٦٥ ، ص ٥٥ .
٢- التقافة : في ٧ مارس ١٩٤٥ ، تحت عنوان " رأسمالية أم عدالة اجتماعية " ، محمد مندور ، ص ٤ .
٣- محمد مندور : كتابات لم تنشر ، الهلال ١٩٦٥ ، ص ١١٥ .
، الوفد المصري : في١١ أبريل ١٩٤٥ ، مقال تحت عنوان " مشكلة الفـلاح " ، ص ٣ .

وهكذا نجد أن محمد مندور بفكره المستنير ومواقفه الصادقة إلى جانب قضايا الشعب ، ونضاله من أجل الطبقات التي طال شقاؤها قد أفاد الحركة الوطنية ، كما أفاد غيره من الثوار والمفكرين ، ووجه لأعدائه مدافعه الفكرية الثقيلة .

كان لدراسات مندور المتعددة والمنهجية في الأدب والاجتماع والقانون والاقتصاد بالإضافة إلى قراءاته الحرة ومعايشته الأحداث السياسية الأوربية فضل تكوين بوتقة موسوعية شاملة مكنته أن يعالج كافة الموضوعات وهو مدرك آثار كل جانب من الحياة على الجوانب الأخرى .

فهو كما دعا إلى إنشاء القضاء الإداري ومجلس الدولة ، نادى بأن يصبح لمصر بنك مركزي ينقذها من استغلال الاستعمار وأعوانه ، ودعا إلى توزيع الثروة ، وتدخل الدولة لتنفيذ المشروعات الكبرى ، ودعا إلى حماية حقوق الفكر والملكية الأدبية ، وطالب بالضرائب التصاعدية ، ودعا لإنشاء بنك صناعي يدعم المشروعات الكبرى ، وحارب استغلال بعض الشركات لنفوذ الباشاوات .

وفي ١٧ فبراير ١٩٤٦ تكونت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فنشر مقاله " حدث خطير .. اتصال المثقفين بالعمال " ، وفي ذلك يقول :

" أصبح من الواضح أن الحركة القائمة لا تعتبر تحقيق الاستقلال نفسه للغاية النهائية التي يقف عندها الجهاد ، وذلك لأن الفرد أصبح يدرك .. أنه لا خير في إلغاء الرق الخارجي إذا دام الرق الداخلي جاثماً على صدره ، و أنه لا جدوى من أن يصبح الوطن عزيزاً إذا ظل الفرد ذليلاً ، بل إن التخلص من الاستعمار نفسه ليس إلا وسيلة لرفع مستوى الحياة بين طبقات الشعب ، و ذلك بمنع الأجنبي من أن يستغل مصادر الثروة في بلادنا . و ليس بكاف أن ندافع عن قوتنا وقوت أبنائنا ضد الأجنبي ، بل لا بد أن ندافع عنه أيضاً ضد المستغلين المصريين الأثرياء الجشعين حتى تتحقق العدالة بين الناس ، وتتاح الفرص لكافة المواهب ، ويفسح المجال لكل نشاط إنساني منتج " [١]

* *الانتخابات و حقوق الإنسان :*

تحدث "محمد مندور " عن الانتخابات في مصر ، وعزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم ، وبين أن هذه الظاهرة مثيرة للتفكير ، ولقد سبق أن تم تسجيلها ومناقشتها غير مرة ، ولكنها لم تعالج ، وهي تدل على انصراف المواطنين وبخاصة في المدن عن واجباتهم الوطنية في انتخاب

١- الوفد المصري : في الأول من مارس ١٩٤٦ ، مقال تحت عنوان " حدث خطير .. اتصال المثقفين بالعمال " ، محمد مندور ، ص ٣ .

ممثليهم النيابيين ، وبين محمد مندور وجهة نظره في علاج هذه الظاهرة بفرض عقوبة على من يتخلفون عن الاشتراك فيه ، وأن دولاً كثيرة لجأت إلى هذا العلاج عندما كانت حديثة عهد بالنظام النيابي [١]

وعن قانون الانتخابات والرغبة في تعديله ، قدم إلى البرلمان عدة اقتراحات بمشروعات قوانين في هذا الصدد ، إلا أنه لم يناقش منها غير مسألة الطعن في صحة النيابة ، وهي المسألة التي شغلت عدة جلسات بمجلس الشيوخ ، لقد تقدم لمجلس الشيوخ اقتراح بجعل الفصل في الطعون التي تقدم في الانتخابات من اختصاص القضاء ، وانقسم المجلس بصدد هذا الاقتراح وانتهى برفضه .

وعن حجج المؤيدين لهذا الاقتراح ، يقول محمد مندور : " أن تحقيق الطعون والفصل فيها يتطلب كل ما يتطلبه العمل القضائي من صفات الحيدة والعدل ، وأنه من غير الممكن أن تتوفر هذه الصفات في المجالس النيابية ذات الصفة السياسية ، وخاصة عند تناول مسألة إبطال انتخاب عضو في حزب من الأحزاب ، وأن في إعطاء هذا الحق للقضاء ضماناً لحسن سير عملية الانتخاب ، وأن تخلي البرلمان بمجلسيه عن هذا الحق سيترك للسلطة القضائية عملاً هو بطبيعته من اختصاصها "، وأما حجج المعارضون لهذا الاقتراح ، فيذكر محمد مندور عنهم : " .. عز عليهم أن يتخلى البرلمان المصري عن حق زواله منذ إنشائه ، ورأوا في هذا التخلي انتقاصاً لسلطة البرلمان ، وفيه إخلال بمبدأ فصل السلطات ، ويعطي القضاء حق البت في مصير نواب و شيوخ الأمة ، وأن البرلمان أقدر على النظر في الانتخابات ، وهي عملية لا يمكن تجريدها من العملية السياسية" [٢] ، وهكذا يريد البرلمان المصري أن يتمسك بحق ليس من اختصاصه ، ويريدون بهذا التمسك عدم محاسبة نواب وشيوخ الأمة على ما يرتكبونه من أخطاء ، ويدّعون أن هذه المحاسبة تجريد من العملية السياسية .

وعن حق المرأة في الانتخاب ودخول البرلمان ، نص الدستور المصري على المساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات دون أن يخص جنس من الجنسين أو يحصرها فيه ، وأن حرمان المرأة من حق الانتخاب وحق الترشيح للبرلمان لم يستند إلى نص صريح في البرلمان .

١- الثقافة : العدد ٥٢٦ ، الاثنين ٢٤ من ربيع الأول ١٣٦٨ هـ / ٢٤ من يناير ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " أهمية الانتخابات " ، ص ٤ ، ٥ محمد مندور

٢- الثقافة : العدد ٥٣٠ الإثنين٢٤ من ربيع الأول ١٣٦٨هـ/ ٢٤ من يناير١٩٤٩م محمد مندور تحت عنوان: " أهمية الانتخابات " ، ص ٤ ، ٥ محمد مندور

وفي ذلك يقول محمد مندور : "... أن النص الخاص بالمساواة فسر منذ البداية على أنه يشمل الرجال والنساء لما أثيرت هذه المشكلة التي نتحدث عنها ، وقد يقال إن النساء لا يستطيع الكثير منهن مزاولة هذه الحقوق ، بل قد لا يرغب في مزاولتها ، وأن إعطاء النساء حق الإنتخاب و حق الترشيح لأن النساء كن أكثر ميلاً إلى المسائل الاجتماعية و الحقائق العلمية منهن إلى المسائل السياسية والآراء النظرية .. أن الحركة القائمة لإعطاء المرأة المصرية حق الانتخاب وحق الترشيح للبرلمان ، وأن الدستور المصري يقول بأن المصريين سواء أمام القانون ، وأنهم متساوون في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية .. وأنه قد كان من الممكن أن يفسر هذا النص على أن للمرأة كما للرجل حق الانتخاب والترشيح مادام لم يرد في الدستور نص يقصر هذين الحقين على الرجال" (١)

و بسبب الخلاف الذي دار في البرلمان عن حق المرأة في الترشيح والانتخاب للبرلمان ، ذكر محمد مندور أن رئيس لجنة العدل في مجلس الشيوخ " علي زكي العرابي " قد تقدم باقتراح مشروع قانون يحمل نفس التفسير ، ولكن اللجنة الذي أحيل إليها هذا الاقتراح لم تأخذ به ، وأن " عبده حسن الزيات " ذكر أن قانون الانتخاب لم يناقض الدستور المصري عندما نص في المادة الأولى منه على أن الذكور فقط هم الذين لهم الحق في الانتخاب ، وأنه دلل على رأيه بعدة حجج تغاير الحجج التي أدلت بها لجنة الشيوخ ، ولكنها تنتهي إلى نفس النتيجة ، وهي القول بأن الدستور المصري لم يقصد إلى مساواة المرأة بالرجل في حق الانتخاب والترشيح ، وأن عدم المساواة الذي حظره الدستور ، إنما هو الذي يقوم على الأصل أو اللغة أو الدين ، وأن الرأي الذي أبداه " زكي العرابي " لا تعوزه الحجج ولا داعي للدخول في مناقشته مادام مجلس الشيوخ قد بت في الأمر ، وإن كنا لا نزال في وجوب إعطاء هذا الحق للمرأة المصرية فضلاً عما نرجوه من أثر قد يحدثه دخول المرأة في الانتخابات والبرلمان في حياتنا السياسية العامة . (٢)

وبعد استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادي في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، وتأليف وزارة حسين سري ، بدأت تواجه مشاكل الانتخابات ، والتي تشغل الرأي العام في مصر ، لمواجهة مشاكل مصر المعلقة من جهة ، ومن حيث

١- الثقافة : العدد ٥٣٦ ، الإثنين ٥ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ/ ٤ من أبريل ١٩٤٩م ، مقال تحت عنوان " المرأة و البرلمان " ، ص ٦ محمد مندور .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٨ ، الإثنين ١٩ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ١٨ من أبريل ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " عودة المرأة إلى البرلمان " ، ص ٥ . محمد مندور .

الحكم الداخلي ومنافسة الأحزاب من جهة اخرى [١] ، وبدأت الحكومة في إعداد مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية على الأساس الجغرافي ، وتألفت لجنة من بين الوزراء لدراسة هذا المشروع ، والرجوع إلى الأحزاب المختلفة أثناء تلك الدراسة ، ثم عرضه على مجلس الوزراء ، ثم على البرلمان [٢] ، للموافقة عليه .

وبعد أن شكل حسين سري وزارته ، كان أول عمل قامت به كما يقول " محمد مندور " في مقاله " تغيير الوزارة " هو حل البرلمان ، وفي تلك الأثناء ينتقل حق الترشيح في المسائل العاجلة الضرورية إلى السلطة التنفيذية طبقاً لنص المادة ٤١ من الدستور ، وهي تجيز للحكومة أن تستصدر مراسيم بقوانين في هذه الفترة يكون لها قوة القانون ، على أن تعرض على البرلمان عند انعقاده فإذا لم يقرها زال كل ما كان لها من قوة القانون [٣] ، ثم صدر مرسوماً بتقسيم الدوائر الانتخابية ، مجموعها ٣١٩ دائرة انتخابية ، وإعطاء الناخبين حق التصويب بمجرد تقييدهم في الجداول في شهر ديسمبر ١٩٤٩م ، وذلك باعتبار أن الانتخابات ستجري في ٢ يناير ١٩٥٠م ، والإعادة في ٧ يناير ١٩٥٠م ، وهذه مواعيد لا تسمح بانتظار انقضاء مدة العرض ومدة الطعون في الجداول أمام اللجان الإدارية ، ثم أمام القضاء [٤] ، وبذلك تكون أحكام الدستور قد روعيت من حيث ضرورة دعوة الناخبين إلى الانتخاب خلال الشهرين التاليين لحل البرلمان .

وبعد أن أجريت الانتخابات ، فاز فيها محمد مندور ، وأصبح عضواً بالبرلمان عام ١٩٥٠م ، وقد خامره شعور بالثقة في الشعب والاعتزاز الكبير بثقة الشعب فيه ، وانتخب رئيساً للجنة التعليم ، وعضواً في اللجنة المالية ، ومقرراً لوزارة المعارف [٥] ، وفجأة داهمه المرض فقد أحس بضعف في عينه اليسرى وتقرر سفره إلى لندن ، وعن هذا المرض يقول محمد مندور : " عرضت نفسي على أكبر أطباء العيون في القاهرة .. وبعد مشاورات بين الأطباء ، قرروا سفري إلى لندن " .

١- الثقافة : العدد ٥٥٥ ، الاثنين ٢٠ من شوال ١٣٦٨ هـ / ١٥من أغسطس ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " مهمة الوزارة الجديدة " ص ٣،٤ محمد مندور

٢- الثقافة : العدد ٥٥٩ ، الاثنين ١٢ من ذي القعدة ١٣٦٨هـ / ١٢ من سبتمبر ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " جغرافية الدوائر الانتخابية " ص ٣ ، محمد مندور

٣- الثقافة : العدد ٥٦٧ ، الاثنين ١٦ من محرم ١٣٦٩هـ / ٧من نوفمبر ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " تغيير الوزارة " ص ٣ محمد مندور

٤- الثقافة : العدد ٥٦٨ ، الاثنين ٢٨ من محرم ١٣٦٩هـ / ١٤من نوفمبر ١٩٤٩م ، حل مجلس النواب و جداول الناخبين ص ٣ ، ٤محمد مندور

٥- فؤاد مندور : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٦٦ .

و عنه يقول يوسف إدريس : " و لقد كشف لي محمد مندور عن حقيقة مرضه ، والعملية التي أجراها له الجراح الإنجليزي " هارفي جاكسيون " واستأصل به الغدة النخامية الكائنة أسفل قصبي المخ الأماميين حفاظاً على نظره .. وهذا هو السر في حركته البطيئة التي كنا كثيراً ما ندهش لها [1] .

يقول محمد مندور عن الفترة التي أعقبت عودته إلى مصر ، بعد انتهاء علاجه في لندن : " حين عدت إلى مصر عام ١٩٥١ ، كان علي أن ألتفت إلى عملي بمجلس النواب ، وأبذل فيه ما استطعت من جهد سواء في اللجان أو في الجلسات ، والمناقشات السياسية ، حتى استطعنا أن نصدر قراراً بإلغاء إتفاقية السودان ١٨٩٩ و معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها ، و أن نعلن حرب العصابات على الجيش البريطاني المعسكر في منطقة القناة ، ولكن الإنجليز والسراي دبروا بعد ذلك حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ لإسقاط الحكومة داخل البرلمان ، و تحقق لهم ما أرادوا ، وتقلبت على البلاد ... عدة وزارات من صنع السراي حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو [2] ، التي وضعت حداً لسيطرة الإنجليز والسراي على مصير البلاد .

* *حقوق الإنسان* : .

احتفلت الإنسانية في العاشر من شهر ديسمبر ١٩٤٨م، بالعيد العاشر لوثيقة حقوق الإنسان ، وهي الوثيقة التي أقرها مندوبو ثماني وخمسون دولة في قصر (شايو) بباريس ، حيث انعقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة [3]: .

أن إعلان هذه الحقوق لم يكن ثمرة الحرب العالمية الثانية وحدها ، بل كان ثمرة جهاد شاق لعدة قرون ، وفي ذلك يقول محمد مندور : " أن إعلان هذه الحقوق لم يكن ثمرة الحرب العالمية الأخيرة وحدها ، بل كان ثمرة جهاد شاق للإنسانية كلها ، وإعداد بطئ استمر خلال عدة قرون فالإنسانيات الإغريقية ، والإنسانيات الرومانية ، قد ساهمت كلها في إنتاجها " [4] .

١- نفس المرجع : ص ٦٧ .
٢- المرجع نفسه ، ص ٦٨ .
٣- محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، مطابع الهيئة العامة ٢٠٠٢م ، ص ١٣.
٤- المجلة : عدد ديسمبر ١٩٥٧م ، ص ١١٤ ، مقال تحت عنوان " وثيقة حقوق الإنسان نظرات في تاريخها و فلسفتها و فاعليتها " ، محمد مندور ، ص ٢٣.

وإذا كانت الثورة الفرنسية قد بلورت تلك الحقوق في إعلان ثوري قامت جمعيتها التأسيسية ما بين العشرين والسادس والعشرين من شهر أغسطس ١٧٨٩ بإعداده ومناقشته وإقراره وإعلانه للإنسانية كلها ، فإن هذه الحقوق لم تتضمن غير الناحيتين الفكرية والسياسية [١]" وهذه الحقوق هي " :

١. يولد الناس أحراراً ويظلون أحراراً متساوين في الحقوق .

٢. يمكن للناس أن يفعلوا كل ما لا يضر الغير ، وبناء على ذلك يمكنهم أن يفكروا و يتكلموا ويكتبوا ويطيعوا في حرية .

٣. للمواطنين الذين تتكون منهم الأمة الحق المطلق في إدارتها .

٤. يجب على الأمة صاحبة السلطان أن تضع نصب عينيها دائماً حقوق الأفراد من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى . [٢]

وخلال القرن التاسع عشر جاهد الفرنسيون من أجل تثبيت تلك الحقوق وتنفيذها واستكمالها بعد استفحال السيطرة الرأسمالية الصناعية والمالية الجديدة من جهة ، والاستعمار وظلمه وجشعه من جهة أخرى ، مما دفع المفكرين الأحرار إلى محاولة استكمال تلك الوثيقة في ناحيتين هامتين :

الأولى ناحية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والأخرى ناحية الحقوق المشروعة لجميع الأمم والشعوب الصغيرة أو المتخلفة أو المستعمرة ، أن هذين الاتجاهين قامت بوضعها " رابطة حقوق الإنسان " الفرنسية في مؤتمرها بمدينة "ريجون " في ٢١ من يوليو ١٩٣٦ وعنها يقول " محمد مندور " : " .. جاء في ديباجة تلك الوثيقة قولها : " لقد سُجلت حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة غير القابلة للنزول في وثيقة حقوق الإنسان ١٧٨٩ م وهذه المبادئ قد أسست الديمقراطية السياسية ، ولكن التطور الاجتماعي بخلقه مشكلات جديدة من جهة وتقدم العلوم والاكتشافات الميكانيكية بتمكيننا من حلول جديدة من جهة أخرى ، فقد جعلا من الواجب أن تؤسس المبادئ الديمقراطية الاقتصادية نفسها وذلك بمحو الامتيازات كافة " [٣] ، ثم أخذت الرابطة تحدد طبيعة حقوق الإنسان

١- المصدر السابق ، ص ١١٤
، محمود متولي : حقوق الإنسان الأهداف .. والآمال ، ط١ ، المركز المصري للأبحاث و الدراسات ١٤٢٥ / ٢٠٠٥م ، ص ٥٥٣ و ما بعدها .

٢- محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، مطابع الهيئة العامة ، ٢٠٠٢م ، ص ٤٣ ، ٤٤.

٣- المجلة : عدد ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١١٥ ، وثيقة حقوق الإنسان نظرات في تاريخها و فلسفتها و فاعليتها . محمد مندور

والضمانات التي تحميها وتطبيقها على أي كائن بشري ، وعنها يقول محمد مندور " أن هذه الوثيق أخذت تحدد طبيعة حقوق الإنسان بقولها : " إنها لا تقبل النزول والفناء وهي لصيقة بالشخصية البشرية ، ومن الواجب أن نحترم في كل زمان و مكان ، وأن يكون لها من الضمانات ما يحميها من جميع أنواع الظلم السياسي والاجتماعي ، ومن الواجب أن تنظم دولياً حماية حقوق الإنسان ، وأن توضع لها الضمانات بحيث لا تستطيع أي دولة أن ترفض تطبيق هذه القوانين على أي كائن بشري يعيش في أراضيها " .

ونصت هذه الوثيقة على أن " الحق في الحياة هو أول حقوق الإنسان ، ثم فصلت هذا الحق ، فنصت على أنه يتضمن " حق الأم في الرعاية المعنوية والعناية المادية والموارد المالية التي تستلزمها وظيفتها ، وحق الطفل في كل ما هو لازم لاستكمال تكوينه الجسدي والروحي ، وحق المرأة في إلغاء استغلال الرجل لها إلغاءً تاماً ، وحق الشيوخ والمرضى والعجزة في نظام الحياة الذي يتطلبه ضعفهم ، وحق الجميع في الاستفادة من كل وسائل الحماية التي يحققها العلم ، وذلك على قدم المساواة " [1] .

كما يتضمن الحق في الحياة أيضاً : " الحق في عمل محصور بحيث يترك أوقات فراغ ، وفي أجر منجز بحيث يستطيع الجميع أن يساهموا في الرخاء الذي يعنيه تقدم العلم والاكتشافات الميكانيكية يوماً بعد يوم من متناول البشر – ذلك الرخاء الذي يمكن ويجب أن يضمنه للجميع توزيع عادل " ، كما يتضمن " الحق في تثقيف ملكات كل فرد بثقافة عقلية وأخلاقية وفنية وعملية كاملة "، و" الحق في القوت لجميع العاجزين عن العمل "، و " لجميع العاملين الحق في أن يساهموا شخصياً أو بممثليهم في إعداد خطط الإنتاج والتوزيع والإشراف على تطبيقها بحيث لا يعود هناك أي مجال لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وبحيث يضمن للعامل أجر عادل ، وبحيث تستخدم قوات الابتكار التي يزكيها العلم لمصلحة الجميع " ، و " الملكية الفردية لا تعتبر حقاً إلا عندما لا تسبب أي ضرر للمصلحة المشتركة ، و لما كانت الملكية التي تأخذ شكل التجمع في منظمات مسيطرة قائمة على المصالح الشخصية (الكارتل ، والتراست ، واتحاد البنوك) ، يهدد التضامن القائم بين المواطنين والدولة تهديداً قوياً فإنه من الواجب أن تعود إلى الأمة وظائف تلك الملكية "، و" حرية الآراء تتطلب أن تكون الصحافة وجميع وسائل التعبير عن الرأي متحررة عن سيطرة قوات المال " [2] .

١- نفس المصدر ، ص ١١٥ .

٢- المجلة : عدد ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١١٦ ، وثيقة حقوق الإنسان نظرات في تاريخها و فلسفتها و فاعليتها ، محمد مندور

وأما عن حقوق الأمم فقد نصت الوثيقة على " أن لكل أمة حقوقاً وواجبات إزاء الأمم الأخرى التي تكون معها الإنسانية ، ومن الواجب أن تصبح الديمقراطية العالمية المنظمة وسط الحرية الهدف السامي للأمم " ، و" حقوق الإنسان تستنكر الاستعمار المصحوب بالعنف والاحتقار والظلم السياسي والاقتصادي وهي لا تبيح غير تعاون أخوي مستمر في سبيل خير الإنسانية الكامل من أجل كرامة الشخصية والمدنيات كافة " ، و" حق الحياة يتضمن إلغاء الحرب وأية ظروف تبرر استنارة شعب لآخر ، والمنازعات كافة يجب أن تسوى بالصلح أو بقضاء دولي تعتبر أحكامه إجبارية ، وكل دولة تتهرب من ملاحظة هذا القانون تضع نفسها بذلك خارج الجماعة الدولية ، وعلى جميع الشعوب واجب النهوض لرد الحق المعتدى عليه إلى نصابه " [١] .

ويذكر محمد مندور أيضاً أن هذه الوثيقة قد استفاد واضعوها من وثيقة " إعلان حقوق الإنسان " ، التي نادت بها ثورة ١٧٨٩ الفرنسية ، كما استفادت من قرار " المؤتمر الروسي للشعوب السوفيتية الذي انعقد في شهر يناير ١٩١٨ ، وكان أساسه مبدأ " الحيلولة دون استغلال الإنسان لأخيه الإنسان " ، ومنع تقسيم المجتمع إلى طبقات ، وجعل المجتمع في كل مكان من العالم يقوم على أسس اشتراكية كاملة " [٢] .

كانت كل هذه المجهودات وما أسفرت عنه من نتائج في تقرير حقوق الإنسان موضع نظر واعتبار للجنة التي ألفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم من ثمانية عشر عضواً لوضع وثيقة جديدة بإعلان حقوق الإنسان ، ومشروع اتفاق دولي يتضمن تلك الحقوق ، ومشروع ثالث بالوسائل العملية اللازمة لتنفيذها ، وقد سميت هذه اللجنة بلجنة حقوق الإنسان ، ومثل مصر فيها الدكتور محمود عزمي ، واستمرت ما يقرب من عامين حتى عرضت وثيقة إعلان حقوق الإنسان على الجمعية العامة لهيئة الأمم التي وافقت عليها في دورتها التي انعقدت في قصر (شايو) بباريس في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م . [٣]

كان صدور تصريح بهذه الحقوق الأساسية من هيئة معتمدة خليقاً بأن يحدث تأثيراً كبيراً في تفكير البشر وسلوكهم ، كما أنه يحمل من الدلالات الأدبية والتربوية ما لا يقل في الأهمية عن إحداث هذا التأثير .

١- نفس المصدر ، ص ١١٧ .

٢- محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

٣- أحمد الرشيدي : الضمانات الدولية لحقوق الإنسان و تعليقاتها في بعض البلاد العربية ، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة حقوق الإنسان في الدساتير العربية ، الأحد ٢٢ ديسمبر ١٩٩١ م ، مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ص ٣٩ .

المبحث الرابع

● محمد مندور والقضايا العربية و العالمية

* *القضايا العربية :*

* *قضية فلسطين :*

و في سبتمبر ١٩٤٧م اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتقرر تكوين لجنة سياسية خاصة ، انتخب دكتور ايفات مندوب استراليا رئيساً لها ، ودعيت الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا للمداولة ، وخصصت الاجتماعات الأولى لمناقشة الموقف في فلسطين ، وبحث ما جاء في تقرير اليونسكوب ، حيث تحدث كل من " حاييم وايزمان " و " موسى شاديت " ، ودكتور " سيلفر " ، ثم تكونت لجنتان فرعيتان لرسم الخطوط التفصيلية ، وكانت نتيجة التصويت في اللجنة السياسية الخاصة في صالح مشروع الأغلبية، الذي دعا إلى تكوين دولتين .. إحداهما عربية ، والأخرى يهودية ، مع اتحاد اقتصادي بينهما ، وعلى ذلك اتخذت اللجنة قراراً بالتقسيم ، وإنهاء الانتداب ، وإجلاء القوات البريطانية عن فلسطين في أول أغسطس ١٩٤٨م ، وكان التقسيم على أساس دولة عربية وأخرى يهودية ، وتدويل القدس[١] وقد أخذت الولايات المتحدة تناصر الصهيونيين بكافة السبل حتى انتهى بها الأمر إلى استخدام نفوذها لتحصل على ذلك القرار [٢] .

وفي الخامس عشر من مايو ١٩٤٨م ، أعلن الصهاينة في فلسطين إنشاء دولة إسرائيل [٣] ، وما أن دخلت القوات المسلحة لدول الجامعة العربية السبعة أرض فلسطين حتى تتابعت كتابات محمد مندور، منبهاً الشعوب العربية إلى تضافر جهود أبنائها وتوحيد صفوفهم لمواجهة هذه القضية[٤] ، وتخليص العرب من آثامها ، والمحافظة على فلسطين .. خاصة أن كبت جماح الصهيونيين لن ينقذ فلسطين وحدها منهم ، بل سينقذ البلاد العربية كلها ، إذ أنهم كالسرطان الذي يخشى أن يتشعب في كافة الجهات ،

١- محمد عبد الرؤوف سليم : نشاط الوكالة اليهودية بفلسطين منذ نشأتها و حتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨ ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ١٩٨٢م ، ص ٦٠٧ .

٢- صوت الأمة : في ٢٦ مارس ١٩٤٨م ، مقال تحت عنوان " عبث الدول الكبرى يرسم للعالم العربي سياسته الخارجية " ، محمد مندور ، ص ١ .

٣- محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ٢ ، دار المعارف (د . ت) ، ص ٢٨٤ .

٤- الثقافة: العدد ٥٢٤ في ١٠ يناير ١٩٤٩م ، تحت عنوان " قضية فلسطين " ، ص ٣ ، ٤ .

وأن ينفث سمومه في جميع الأقطار العربية ، ودعا الشعوب العربية إلى الاستمرار في القتال حتى النصر[١] ، كما انتقد محمد مندور قرارات مؤتمر أريحا ، ومواقف مجلس وزراء شرق الأردن ، ثم البرلمان الأردني على ما قرره ذلك المؤتمر من المناداة بالملك عبد الله ملكاً على فلسطين ، وقد أرجأ الملك عبد الله تنفيذ ما تقرر .[٢]

وعن سياسة إنجلترا في فلسطين ، وما تقدمه من مساعدات ، وما تقوم به من تأييد لإسرائيل ، ندد " محمد مندور " بهذه السياسة التي لم تكتف بخلق المشكلة الصهيونية أثناء الانتداب ، بل تريد أن تتخذ من نتائج هذه المشكلة وسيلة لإرغام مصر على الاستمرار في المعاهدات الموقعة بينهما ، ودعا الشعوب العربية إلى التصدي لهذه السياسة [٣] ، كما انتقد الجيش العراقي الذي رفض أوامر بالهجوم لمساعدة الجيش المصري ، والذي أدى إلى استقالة وزارة " مزاحم الباجه جني " ، ودعا الحكومات العربية إلى التصدي لهذه السياسات [٤] ، التي تضر بالقضية العربية .

ويقول محمد مندور أيضاً : " لم ينفذ الإنجليز إذن تحالفهم مع مصر ، وخانوا مصر والبلاد العربية خيانة تاريخية مشهودة ، وليس هناك ما يمكن أن يعتبر فسخاً لمعاهداتهم مع مصر والبلاد العربية أكثر من هذه الخيانة ، هذا هو حكم المنطق وحكم الفقه القانوني المجرد " [٥] ، وحين انتهت الحرب نهايتها المعروفة ، بعد أن كشفت عن فظائع الأسلحة الفاسدة ، والقيادات الهازلة ، كتب محمد مندور مقالاً هاجم فيه القيادة ، كما اتهم بريطانيا بأنها وراء الوضع المتردي في فلسطين [٦] .

وعقب إعلان قيام دولة إسرائيل ، هاجم محمد مندور هيئة الأمم لفشلها في حل المسألة الفلسطينية ، وفي ذلك يقول : " لقد كان من المظنون أن تكون هيئة الأمم أكثر توفيقاً في فض المنازعات ، بعد أن تلافي العيب الذي كان يشوب عصبة الأمم ، وهو عدم تنظيم قوة حربية دولية تقوم على تنفيذ قراراتها ، وأن مشكلة فلسطين شاهد ناطق بعجز هيئة الأمم عن أن تؤيد

١- صوت الأمة : في ٢٦ يوليو ١٩٤٨م ، تحت عنوان " لن نقبل الركود لقضية فلسطين " ص ١ .
٢- الثقافة : العدد ٥٢٤ في ١٠ يناير ١٩٤٩م ، تحت عنوان " قضية فلسطين " ، ص ٤ .
٣- الثقافة : العدد ٥٢٥ الاثنين ١٧ من ربيع الأول ١٣٦٨هـ/ ١٧ من يناير ١٩٤٩م ، قضية فلسطين بين المعسكرين الشرقي و الغربي ، ص ٤ .
٤- نفس المصدر ، ص ٤ .
٥- صوت الأمة : في ٢٤ يوليو ١٩٤٨ ، ص ٢ .
٦- الثقافة : العدد ٥٢٥ في ١٧ من يناير ١٩٤٩م ، قضية فلسطين بين المعسكرين الشرقي و الغربي، ص٤.

حقاً أو تنفذ قراراً، أو تردع باغياً وفي كل هذا ما يقطع مثل هذه المنظمة "[1] ، كما هاجم تصرفات الحكومة البريطانية المتناقضة ، واعترافها بحكومة إسرائيل وفي ذلك يقول :

" .. المستر بيفن قد ناصر في مجلس العموم وجهة نظر العرب، وأوضح حقوقهم ، إلا أن تصرفات الحكومة البريطانية قد أتت متناقضة لهذه التصريحات ، وكان أول مظهر لهذا التناقض اعتراف تلك الحكومة بحكومة إسرائيل المزعومة " [2] .

وعلى أثر اعتراف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل ، نفذت السلطات أغلبية عمليات الاستقلال بصورة تعسفية و بالقوة ، بواسطة الجيش ، وذلك بطرد السكان العرب إلى ما وراء خطوط الهدنة أو نقلهم من قراهم إلى أماكن أخرى داخل الدولة [3] ، ندد محمد مندور بهذا الاعتراف ، ورأى أن الرئيس الأمريكي " ترومان " ، قد أساء بهذا الاعتراف إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والشعوب العربية [4] .

لقد قضى قيام إسرائيل على عقبات كثيرة كانت تعترض محاولة اليهود امتلاك أراضي العرب ، مثل معارضة العناصر القومية ببيع الأراضي لليهود ، ومعارضة الدولة الانتدابية أحياناً .. فلقد أصبحت عمليات الامتلاك أسهل بكثير بعد توطيد سلطة دولة إسرائيل ، التي كانت قد نجحت قبل ذلك في امتلاك مساحات واسعة ، بواسطة طرد السكان العرب بصورة جماهيرية من قراهم أو مدنهم [5] ، ونتيجة لذلك وفي مقال محمد مندور " قضية فلسطين بين المعسكرين الشرقي والغربي " كان التعريض واضحاً بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي لا تكتفي بتأييد اعتداءات إسرائيل على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة لها في المحافل الدولية ، بل تقدم لها المساعدات ، وفي ذلك يقول : " لقد أحست الولايات المتحدة بحرج موقفها بعد المساعدات التي قدمها المعسكر الروسي للصهيونيين ، فضلاً عن محالفتها لإنجلترا واشتباك مصالحها عسكرياً

١- الثقافة : العدد ٥٤٧ ، في ٣١ من يناير ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " فشل هيئة الأمم " ، ص ٣ .

٢- الثقافة : العدد ٥٢٨ ، الإثنين ٩ من ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ / ٧ من فبراير ١٩٤٧ م ، تحت عنوان : " الوزارة بين السياسة الداخلية و الخارجية ، ص ٥ ، ٦ .

٣- صبري جريس : العرب في إسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ١٩٦٥ ، ص ١١٨ .

٤- الثقافة : العدد ٥٢٨ في ٧ فبراير ١٩٤٩م ، تحت عنوان " الوزارة بين السياسة الداخلية و الخارجية " .

٥- صبري جريس : مرجع سابق ، ص ١١٨ .

وسياسياً واقتصادياً ، وربما كان هذا الحرج هو السبب الذي دفعها إلى تأييد إسرائيل في المحافل الدولية والمطالبة بوقف القتال بين العرب واليهود. [١]

كما انتقد " محمد مندور "... " لجنة التوفيق الدولية " ، لأنها فشلت في وضع حل نهائي للمشكلة الفلسطينية ، وفي ذلك يقول : " أن لجنة التوفيق التي ألفتها هيئة الأمم المتحدة للاتفاق على شروط هدنة دائمة في فلسطين ، والبحث عن حل نهائي لمشكلتها ، قد إنتهت للوصول مع الدول العربية وإسرائيل إلى الاتفاق على شروط الهدنة الدائمة وأوضاعها ، أما الحل النهائي لمشكلة فلسطين فقد بقي معلقاً ، دون الوصول إلى حل "[٢] ، كما انتقد الاتفاق الذي تم توفيقه بين المصريين واليهود بشأن تنظيم الهدنة الدائمة في فلسطين ، وكذلك بين الأردنيين واليهود ، لأنه تناول المسائل العسكرية فقط ، ولم يتطرق إلى الناحية السياسية .

وفي ذلك يقول : " لقد تم توقيع اتفاق بين المصريين واليهود على تنظيم الهدنة الدائمة في فلسطين وأن هذا الاتفاق لم يتناول غير المسائل العسكرية ، وأن الحكومة المصرية لا تزال في حل من أن تبدي ما ترى من رأي في الحل النهائي لمشكلة فلسطين ، وتحت إشراف لجنة التوفيق الدولية ، تجرى بين اليهود وشرق الأردن مفاوضات ، ولكن هذه المفاوضات ستقف عند المسائل العسكرية ، أما أنها ستمتد إلى الناحية السياسية خاصة بعد أن أعلن في مؤتمر أريحا اختيار الملك عبد الله ملكاً على فلسطين ، ووافق مجلس وزراء شرق الأردن ومجلس الأمة الأردني على هذا القرار " [٣] .

وبالنسبة لوضع القدس تحت إشراف دولي ، والتي يحتل اليهود المدينة الجديدة فيها ، انتقد محمد مندور هذا الوضع وكان يتمنى أن يشرف عليها العرب لأنهم يقومون برعايتها ومتسامحون ويحسنون معاملة الأديان السماوية الثلاثة ، وحريصون على تأمين الأماكن الدينية المقدسة ، وضمان وصول الحجاج إليها ، حيث قال : " .. قررت هيئة الأمم وضع القدس تحت إشراف دولي ، ولو كان هناك إنصاف دولي لأشرف العرب عليها ، لأنهم يقومون برعايتها ، وأنهم متسامحون ويحسنون معاملة معتنقي الديانات المختلفة ، ولذا نجد أن المسيحيين في

١- الثقافة : العدد ٥٢٥ في ١٧ من يناير ١٩٤٩ م ، تحت عنوان " قضية فلسطين بين المعسكرين الشرقي و الغربي " ، ص ٤ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣١ الاثنين ٣٠ من ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " لجنة الحقوق " ، ص ٤ .

٣- الثقافة : العدد ٥٣٢ الاثنين ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ / ٧ من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " الهدنة الدائمة " ، ص ٣ ، ٤ .

فلسطين والدول العربية يتضامنون مع المسلمين ضد مطامع الصهيونية ، بل إن اليهود ذاتهم لم يسبق لأحد منهم أن شكا من معاملة العرب قبل أن تنجح الحركة الصهيونية وتكشر عن مطامعها وآثامها واعتداءاتها " [1].

أن مدينة السلام لا يجوز أن تصبح مسرحاً لمثل هذه المشاعر ، وهي البلدة التي يقوم بها المسجد الأقصى الذي أسرى إليه خاتم الأنبياء والرسل ، وهي البلدة التي تقوم بها كنيسة القيامة التي ترمز للنبي عيسى بن مريم عليه السلام.

كما انتقد محمد مندور الاتجاه الذي يرمي إلى إدخال مشكلة فلسطين داخل مشاكل الشرق الأوسط الكبير ، والدعوات التي تطالب بانضمام البلاد العربية إلى حلف الأطلنطي من الناحية السياسية ، والعمل على تنمية موارد هذه البلدان ، وتقديم المساعدات الخارجية للنهوض بها اجتماعياً على حد قولهم حتى تقل حدة اهتمام الشعوب العربية بالمسائل السياسية ، وهو ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اليوم ، وكانت العراق هي البداية ، وفي ذلك يقول : " .. أن اتجاه إدخال مشكلة فلسطين داخل مشاكل الشرق الأوسط كلها وحلها معاً ، وقد أخذ التمهيد لهذه الحلول يتجه وجهتين :

أولهما – وجهة سياسية ، والثانية وجهة اجتماعية ، فأما الوجهة السياسية فواضحة من التنويه بضرورة الاتفاق مع أمريكا وإنجلترا وانضمام دول البلاد العربية هي وتركيا واليونان فضلاً عن إيطاليا وأسبانيا إلى حلف الأطلنطي ، وتركيا واليونان تقومان بهذه الدعاية السياسية .

وأما الناحية الاجتماعية ، فأخذت تتضح في توجيه الشعوب العربية نحو مشاكلها الاجتماعية ورفع مستوى حياتها بتنمية موارد الثروة الداخلية في بلادها ، وتحقيق شئ من العدالة الاجتماعية بين طبقاتها وأفرادها ، بل وبالمساعدات الخارجية لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير ، وبذلك تقل حدة اهتمام الشعوب بالمسائل السياسية " [2] .

وفي الوقت الذي بدأت فيه الدبلوماسية الإنجليزية تنشط ، نلاحظ سكوت الأمريكيين عن مشروعاتهم في مساعدة الشرق الأوسط ماديا ، ووضع مشروع لتلك المساعدات شبيه بالمشروع الذي وضعه المستر " جورج مارشال George Marshal " وزير خارجية أمريكا لتعمير وإنعاش أوربا

١- الثقافة : العدد ٥٣٢ الاثنين ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ / ٧ مارس ١٩٤٩ ، تحت عنوان : " الهدنة الدائمة " ، محمد مندور ، ص ٣٣ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٢ الاثنين ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ / ٧ من مارس ١٩٤٩ م تحت عنوان : " مشكلة الشرق الأوسط " ، ص ٤ ، ٥ .

الغربية بالأموال الأمريكية [١] ، والذي يبدو للملاحظ السياسي ، هو أن عدم ارتياح لمثل هذه المساعدات الأمريكية ، لا بد أن يكون من الأسباب الرئيسية لتوقف الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الاتجاه ، والإنجليز لا يريدون أن يتسلل النفوذ الأمريكي إلى مناطق سيطرتهم و نفوذهم .

وعن دور هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لقضية فلسطين بين محمد مندور في مقاله المنشور تحت عنوان " دور هيئة الأمم " أن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ستنعقد في منتصف أبريل ١٩٤٩ ، وسيرأس وفد مصر وزير الخارجية أحمد محمد خشبه وأنها ستتناول مسألتين تهمان مصر والبلاد العربية ، وهما : مشكلة فلسطين ، ومصير المستعمرات الإيطالية .[٢]

وعند انعقاد دورة الأمم المتحدة دارت معركة حول الطلب الذي تقدمت به إسرائيل للانضمام إلى الهيئة الدولية ، ومن المعلوم أن ميثاق الأمم المتحدة يقضي بضرورة موافقة ثلثي الأعضاء على الأقل وحيث كان أعضاؤها يزيدون على ٧٨ دولة فإن المطلوب للموافقة كان هو ٥٢ دولة على مثل هذا الطلب ليعتبر مقبولاً ، وإذا كان من الراجح أن توافق عليه الدول الثماني والعشرون التي اعترفت اعترافاً قانونياً بتلك الدولة ، وإذا كان من المؤكد كما يقول محمد مندور أن ترفضه الدول الأربع عشرة التي لم تعترف بها إلا اعترافاً على أساس الواقع لا يزال غير محدد و هو الذي سيرجح إحدى الكفتين على الأخرى ، وأن الاعتراف الواقعي لا يعترف اعترافاً كاملاً ، بل ويصبح في نظر القانون الدولي الرجوع فيه إذا عجزت الدولة المعترف بها عن استكمال وتثبيت عناصرها كدولة . [٣]

وكانت وجهة نظر محمد مندور أن دخول إسرائيل " هيئة الأمم " وتلك نتيجة لا ندري كيف تتفق مع الهدف الرئيسي الذي تدعي هيئة الأمم أنها تسعى لتحقيقه ، ونعني به المحافظة على السلام الدولي والعمل على إزالة أسباب الاضطراب في العالم[٤] ؛ سيدخلها في عداد الدول المعترف بسيادتها دولياً ويعطيها ما لتلك الدول من حقوق ، وما عليها من واجبات ، ولذا

١- الثقافة : العدد ٥٣٤ الاثنين ٢١ من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ/ ٢١ من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان " المساعدات الأمريكية " ، ص ٤ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٥ الاثنين ٢٨ من جمادى الأولى ١٣٦٩ هـ / ٢٨ من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان " دور هيئة الأمم " ، ص ٣ .

٣- الثقافة : العدد ٥٣٨ الاثنين ١٩ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ١٨ من أبريل ١٩٤٩ م ، تحت عنوان " إسرائيل و هيئة الأمم المتحدة " ، ص ٣ .

٤- الثقافة : العدد ٥٤٤ الاثنين ٢ من شعبان ١٣٦٨ هـ/ ٣٠ من مايو ١٩٤٩ م ، تحت عنوان :" دور هيئة الأمم المتحدة "

تعتبر المعركة الدائرة ذات أهمية خاصة ، كما يرجو محمد منـــدور فـي مقاله " إسرائيل و هيئة الأمم " أن تعود الدول التي لم تعترف بإســرائيل إلا اعترافاً واقعياً إلى تقدير ما تتحمله من مسئولية أمام التاريخ ، وأمام سـلم العالم ، لأن خلق هذه الدولة بالقهر ودون رضاء أهـل فلسطين العربيـة والبـلاد العربية المجاورة لن تخلق دولة قادرة على البقاء ، بـل سـتخلق بؤرة نزاع واضطراب وسيساعد على نشر الإرهاب في العالم [1] .

وهذه الفقرة الأخيرة تنبئ عن عبقرية محمد مندور السياسية حيث كـان تنبؤه بأن إسرائيل ستكون سبباً رئيسياً في انتشار الإرهـاب فـي منطقـة الشرق الأوسط تنبؤاً صحيحاً لأنه حدث بالفعل .

وبسبب رفض إسرائيل ما قررته هيئة الأمم المتحدة من عودة اللاجئيـن العرب إلى ديارهم ودولية مدينة القدس ، كان هذا الموقف كما يقول محمـد مندور سبباً في تقدم ثلاث دول إلى اللجنة السياسية في هيئة الأمم بثـلاث اقتراحات :

أولهـا – من الأرجنتين ، وهو يقضي بدعوة الفاتيكان لإبـداء رأيـه فيما يتعلق بحماية الأراضي المقدسة في فلسطين ، *وثانيها* – مـن لبنـان وهو يقضي بإرجاء النظر في طلب إسرائيل إلى الدورة القادمـة للجمعيـة العامة مادام الصهيونيون قد رفضوا تنفيذ قرارات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة فيما يختص بالمشكلتين السابقتين ، *وأما الاقتراح الثـالث* فقـد تقدمت به السلفادور وهو يقضي بدعوة إسرائيل أمام اللجنة لتفسر موقفـها من قرار هيئة الأمم المتحدة بشأن القدس واللاجئين [2] .

أن انضمام إسرائيل إلى هيئة الأمم يبدو غريباً بالرغم من اسـتخفافها بها ، وعدم احترامها لقراراتها ، فضلاً عن عدم رغبتها تنفيذ مـا تقطعـه على نفسها من عهود أو تقبله من حلول ، وبذلك تزداد مشـكلة فلسـطين تعقيداً ، وتكون هيئة الأمم قد ساعدت في خلق صورة اضطراب جديدة فـي الشرق الأوسط ، بدلاً من العمل على تهدئة ما فيه من عناصر القلق وبـذور الفتنة و الغضـب والإرهاب .

وبعد أن نجحت إسرائيل في دخول هيئة الأمم أخذ اليهود في " لـوزان " يحتالون لكي يتخذوا من مشكلتي اللاجئين و تدويل القدس أداة لتحقيق مـا

١- الثقافة : العدد ٥٣٨ الاثنين ١٩ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ١٥ مـن أبريل ١٩٤٩ م ، تحت عنوان " إسرائيل و هيئة الأمم " .

٢- الثقافة : العدد ٥٤٢ الاثنين ١٨ من رجب ١٣٦٨ هـ / ١٦ مـن ينـاير ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " إسرائيل وانضمامها إلى هيئة الأمم " .

يسعون إليه من السيطرة على فلسطين كلها [١] فهم يطالبون بأن تعتبر حدود فلسطين كلها حدوداً لدولتهم وأن تنسحب بناء على ذلك قوات البلاد العربية من المواقع التي تحتلها داخل تلك الحدود ، وهم يعلقون على ذلك معالجتهم لمشكلة اللاجئين إذ يزعمون أن رقعة الأراضي التي يستطيع أولئك اللاجئون أن يعودوا إليها ستتسع عندئذ ، كما أنهم يزعمون أن تقسيم القدس بينهم وبين شرق الأردن سيصبح عندئذ ميسوراً [٢].

هذه هي مساومات اليهود ، ولاشك أن الدول الكبرى التي ناصرتهم هي المسئولة عن هذه الحالة ، وما أن دخلوا هيئة الأمم حتى أخذوا في الكشف عن الخطوة التالية لأطماعهم ، فلا يريدون أن تقف حدودهم عند الأرض التي يسيطرون عليها ، بل يريدون أن تمتد تلك الحدود إلى حدود فلسطين كلها بل الشرق العربي .

وبالرغم من أن لجنة التحقيق قد حصرت مهمتها في مشكلتي تدويل القدس واللاجئين دون البحث عن حلول عامة لمشكلة فلسطين ومصير فلسطين لم تصل إلى أية نتائج إيجابية حتى فيما يختص بتنفيذ القرارات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة ، انتهى الأمر بإعلان اللجنة فض اجتماعاتها وإرجائها إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩م حيث تقرر أن تستأنف عملها في نيويورك وتكوين لجنة اقتصادية يكون مقرها بيروت لحل مشكلة اللاجئين وتنظيم مشروعات لهم في البلاد العربية وبخاصة في سوريا وشرق الأردن وبرقه ، ليعمل فيها أولئك اللاجئون ، ومن بين تلك المشروعات التي يتحدثون عنها شق الترع والطرق والمصارف ، ثم صيد الأسماك وهم يلوحون بمساعدات دولية لإنقاذ تلك المشروعات [٣].

هذه اللجنة هاجمها محمد مندور، واتهم الدول الغربية بالعمل على عدم عودة اللاجئين إلى ديارهم وتوطينهم في البلدان العربية ، وتخدير الرأي العام العربي ، وفي ذلك يقول :

" إن معنى هذه الدعايات هو تخدير الرأي العام العربي ، وإلقاء اليأس في نفسه من عودة اللاجئين إلى وطنهم ، والتسويف والإرجاء والتلويح بمساعدات ومشروعات يستكين إليها بعض الضعاف ، وذلك مع أن مطلب العرب الأول هو عودة اللاجئين إلى بلادهم وتشتيتهم في بقاع الأرض والبلاد العربية لا ينقصها العزم ولا المال للنهوض بالمشروعات العمرانية ،

١- الثقافة : العدد ٥٤٥ الإثنين ٩ من شعبان ١٣٦٦هـ / ٦ من يونيو ١٩٤٩ تحت عنوان " خطر الصهيونية ".

٢- نفس المصدر ، ص ٤ .

٣- الثقافة : العدد ٥٦٠ الاثنين ٢٦ من ذي القعدة ١٣٦٨هـ / ١٩ من سبتمبر ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مشكلة اللاجئين " ص٣.

وذلك فيما لو استتبت أمورها الداخلية واستقامت أداة الحكم فيها ، وتخلصت من المشاكل العديدة التي خلقها لها الاستعمار الأجنبي ، والفساد والفرقة التي تثيرها بين صفوفها ، وفي داخل كل دولة " [1] .

وهكذا يتضح كيف أن لجنة التوفيق إذا كانت قد تمخضت عنها اللجنة الاقتصادية فإن هذه النتيجة لا تعتبر كسباً للعرب ، بل تضليلاً للرأي العام العربي ، وصرفاً له عن الحلول التي يؤيدها العدل في التمسك بها .

وفي الحقيقة أن مشكلة اللاجئين ومشكلة القدس ومشكلة فلسطين الأساسية لن تحل على أيدي هيئة الأمم ومؤسساتها، ولا على أيدي الدول الكبرى، وإنما الذي يستطيع حلها هم العرب أنفسهم، وذلك فيما لو أخذوا بأسباب القوة المادية ، والتقدم الاقتصادي ، والعدل الاجتماعي ، واستقامة أداة الحكم ، وإسماع الشعوب صوت الوطنية والحكمة والتضحية .

أن لجنة التوفيق لم تصل في لوزان إلى أية نتائج إيجابية بالرغم من قصر مهمتها على مشكلتي القدس واللاجئين ، وكيف أنها أعلنت فض اجتماعاتها على أن تستأنفها بنيويورك في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩م ، وأن القرار الوحيد الذي اتخذته إنما تكوين لجنة اقتصادية للشرق الأوسط تنهض بمشروعات مزعومة يستخدم فيها أولئك اللاجئون دون أن يعودوا إلى وطنهم الذي شردوا منه [2] .

ومن الغريب كما يقول محمد مندور أن يقف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في هيئة الأمم المتحدة ليعلن ثقته بهذه اللجنة الغريبة ، ويرجو أن تحل مشكلة اللاجئين بفضل مساعدة الدول العربية المجاورة ، وهذا يعني كما يقول محمد مندور أن الولايات المتحد الأمريكية اتجهت نفس الاتجاه الذي اتجهته لجنة الشرق الأوسط الاقتصادية عندما تحدثت عن المشروعات التي سيعمل فيها اللاجئون بدلاً من العودة إلى وطنهم .

وأما عن مصير بيت المقدس ، قررت هيئة الأمم جعلها دولية ، ثم تتحدى إسرائيل هذا القرار و تضرب به عرض الحائط ، وتعلن أنها قد اتخذت من بيت المقدس عاصمة لدولتها [3] .

١- الثقافة : العدد ٥٦٠ الاثنين ٢٦ من ذي القعدة ١٣٦٨هـ / ١٩من سبتمبر ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مشكلة اللاجئين " ص٣.

٢- الثقافة : العدد ٥٦١ الاثنين ٤ من ذي الحجة ١٣٦٨هـ / ٢٦من سبتمبر ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " اجتماع هيئة الأمم المتحدة " ، ص ٤ .

٣- الثقافة : العدد ٥٧٤ الاثنين ٦ من ربيع الأول ١٣٦٩هـ / ١٦ من ديسمبر ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " تدويل القدس " ، ص ٤ .

وعن هذا القرار يقول محمد مندور : " .. إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٩ بتدويل القدس ، كان القرار الوحيد الذي يمكن أن يحفظ لهذه الهيئة البقية الباقية من كرامتها ، لأنها كانت النتيجة المنطقية لجميع القرارات السابقة ، والمداولات الطويلة التي دارت في مجتمعات الأمم المتحدة فيما يختص بفلسطين ، ولكن هذا القرار على حد قول محمد مندور قد تكشفت عنه مأساتان : الأولى - تتعلق بالعالم العربي ، والأخرى - بالعالم الدولي .

فأما الأولى .. فإن خطبها أليم ، يبعث الأسف في نفس كل عربي مخلص ، وهو خروج المملكة الأردنية عن إجماع الدول العربية ، والمأساة الثانية التي كشف عنها قرار التدويل مأساة السياسة الأمريكية ، فقد نهض المندوب الأمريكي في اللجنة السياسية أثناء اجتماعها في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٩م ، قبل قرار التدويل ، وناشد كلاً من الأوربيين والصهيونيين أن يقبلوا اقتراح لجنة التوفيق ، ثم أشار إلى أن الجمعية العامة بعد أن بحثت المشكلة في عام ١٩٤٨ ، ثم عادت بحثها في باريس قررت وُضع القدس تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة ، ولم تدخلها في اختصاص الدول المجاورة دون سواها ، فلما جاء دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إذ بالمندوب الأمريكي يعارض التدويل ويتخذ موقفاً يختلف كل الاختلاف عن موقف مندوبها في اللجنة السياسية ؛ بل عملت هي و بريطانيا على جعل قرار التدويل كأن لم يكن .

ومما لا شك فيه أن الدول الكبرى (إنجلترا - أمريكا - فرنسا) لو كانت صادقة العزم والإخلاص لما استطاعت إسرائيل أن تستخدم هيئة الأمم التي لها من وسائل الضغط ما تستطيع به أن تسكت تحدي إسرائيل ، ولكن التواطؤ هو الذي يسبب المهازل التي لا تسئ إلى العالم العربي بقدر ما تسئ إلى هيئة الأمم وتزعزع ثقة العالم بها .

■ *مسألة السودان :*

بعد أن فرضت بريطانيا على مصر اتفاقية الحكم الثنائي على السودان ، تابعت جهاد إخوانهم في الجنوب ، وصمودهم أمام طغيان الإنجليز ، بعد أن أذاعت جبهة الكفاح في السودان بياناً فندت فيه الخطبة التي افتتح بها حاكم السودان " الجمعية التشريعية " ، والتي أظهرت أنها لا تمثل السودانيين ، كما أن دستورها لا يرضي طموحهم الوطني ، وأنهم عازمون على تحرير السودان من الاحتلال الأجنبي، وتحقيق وحدته مع مصر في

واد واحد ، وكان من أثر ذلك تأليف هيئة مصرية سودانية في القاهرة لجمع التبرعات لمساعدة المجاهدين السودانيين [1] .

حاولت بريطانيا أن تصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية بشأن السودان ، قبل أن ينفذوا مشروع السودنة وينشئوا الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ، وأنهم كانوا قد حذروا هذا الاتفاق في المشروع الذي عرف بمشروع (خشبه – كامبل) والذي رفضه مجلس الشيوخ وأيضا الحكومة المصرية [2] .

إن مسألة السودان كما يقول محمد مندور ، من المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، وأن مصر قد وافق برلمانها على الاشتراك في إقامة خزان على بحيرة فيكتوريا مع حكومة أوغندة ، وستبلغ نفقات هذا الخزان ١٢ مليوناً من الجنيهات ، تدفع منها مصر أربعة ملايين ونصف ، وأوغندة حريصة على إقامته لتوليد القوى الكهربائية منه ،وأما مصر فالفائدة التي ستجنيها هي توفير كمية من المياه التي تضيع في مناطق السدود ، وأن لمصر مصلحة حيوية في أن لا يصبح السودان مستعمرة إنجليزية ، فيصبح مصير هذا الخزان وغيره من الخزانات الأخرى تحت رحمة الإنجليز ، وأضاف محمد مندور أن الجمعية التشريعية التي ألفها الإنجليز في السودان قد أخذت تتقدم إليها اقتراحات بتوسيع اختصاصها حتى يشمل المسائل التي نص في قانون تأسيسها ذاته على خروجها من هذا الاختصاص ، وأخص تلك المسائل العلاقة بين السودان ودولتي الحكم الثنائي أي العلاقة بين مصر والسودان ، وإذا أعطي هذا الاختصاص للجمعية التشريعية ربما تتخذ قراراً على حد قول محمد مندور في غير مصلحة وادي النيل ، وأن يستند الإنجليز على هذا القرار ليوهموا أنه يعبر عن رأي السودان في الانفصال عن مصر ، رغم أن الجمعية أسسها الانجليز رغم معارضة السودانيين الوطنيين ، ورغم المعاهدات التي أبرمت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان ، والتي لم تعد مصر ترضى بما فيها ، وتريد التخلص منها لأن فيها إجحافاً بسيادتنا وحقوقنا المشروعة . [3]

كل هذا يوضح إلى أي مدى أصبح من الواجب ألا تترك مصر أمورها بيد الزمن الذي يستغله الإنجليز لتنفيذ سياستهم والسير بها قدما .

١- الثقافة : العدد ٥٢٤ في ١٠ يناير ١٩٤٩ ، تحت عنوان " مسألة السودان " ، محمد مندور ، ص ٤ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٢ الإثنين ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ – ٧ من مارس ١٩٤٩ " مشكلة السودان " ، محمد مندور ، ص ٤، ٥ .

٣- الثقافة : العدد ٥٣٢ الإثنين ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ – ٧ من مارس ١٩٤٩ " مشكلة السودان " ، محمد مندور ، ص ٥ .

وعن زيارة المستر " شايمان أندروز " الوزير المفوض في السفارة البريطانية بالقاهرة إلى السودان ، ليتبينوا الاتجاهات السياسية فيه ، وليحاول على حد زعمه ، كما يقول محمد مندور- التوفيق بين السيد علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي ، غير أن أندروز لم يتصل في السودان إلا بمعسكر الانفصاليين الذين يناصرهم الإنجليز ويشجعونهم لكي ينفردوا باستعمار السودان عندما ينجحون في قصم عراه عن مصر ، موهمين أن الفصل معناه الاستقلال أو التمهيد له "[1] ، غير أن أندروز لم ينجح في المهمة التي ظن أنه قادر عليها وهي التوفيق بين الميرغني والمهدي ، مادامت حكومة السودان ومن خلفها حكومة لندن تعمل على استعمار السودان ، والانفراد بحكمه واستغلاله باسم الحكم الذاتي أو التمهيد للاستقلال .

وأثناء قدوم بعثة الصحفيين السودانيين لزيارة المعرض الزراعي الصناعي بالقاهرة ، استطاع رجال السياسة في مصر- كما يقول محمد مندور- أن يلموا بحقيقة الحالة السياسية في السودان ، وبمدى المقاومة التي ينهض بها شعب السودان ضد الوجود البريطاني . [2]

أن ما يدعيه الإنجليز من إعداد السودانيين لحكم أنفسهم ليس إلا مجرد مزاعم لا تقيم حكومة السودان ولا الجمعية التشريعية التي كونوها من أنصارهم أي دليل على صحتها ، و أول حادث منهما هو رفض الجمعية التشريعية اقتراحاً تقدم به أحد أعضائها لإجبار الشركات الأجنبية في السودان على استخدام ٥٠ ٪ من موظفيها من السودانيين ، وأن سبب الرفض ما زعموه من أنه لا يوجد في السودان من الأكفاء ما يوفر العدد المطلوب ، ويبين " محمد مندور " أن هذه إن صحت تدل على تقصير معيب من حكومة السودان التي لم تستطع منذ ما يزيد على نصف قرن أن تعد أبناء البلاد للنهوض بالمساهمة في استغلال مصادر الثروة في بلادهم ، وإذا لم تصح وهذا هو ما يؤكده كان في ذلك دليل جديد على أن السودنة ليست إلا مزاعم باطلة تخفي أغراضاً استعمارية ظالمة ، وكان من رأيه أن توافق الجمعية التشريعية على المبدأ على الأقل حتى يؤخذ في التنفيذ ويستكمل العدد شيئاً فشيئاً ، إذ لا يجوز أن يحرم أبناء السودان حتى من المرتبات التي يتقاضوها من الشركات الأجنبية التي تستغل مواردهم [3]

١- الثقافة : العدد٥٣٤ الاثنين ٢١ من جمادى الأول ١٣٦٨هـ/ ٢١من مارس١٩٤٩ م ، تحت عنوان "أندروز في السودان " ، محمد مندور،ص٣ ، ٤

٢- نفس المصدر ، ص ٣ ، ٤ .

٣- الثقافة : العدد ٥٣٧ الاثنين ١٢ من جمادى الآخرة ١٣٩٨هـ /١١ من أبريل ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مزاعم السودنة " محمد مندور ، ص ٤ .

والحدث الثاني - هو رفض الجمعية التشريعية لمشروع تقدم به " محمد أحمد محجوب " عضو الجمعية بأن يضع المجلس التنفيذي برامج سياسية مفصلة محدودة المواعيد بمقتضاها يصل السودان في سنة ١٩٥٦م ، أو قبلها إلى مرتبة الحكم الذاتي ، وممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره ، ولقد كانت حجج الحكومة وحجج أغلبية أعضاء الجمعية التشريعية مثيرة للدهشة ، إذ قال بعضهم إن السودانيين يباشرون الحكم الذاتي ، وقال البعض الآخر ، إنهم غير قادرين على مثل هذا الحكم ، وحذر السكرتير القضائي الإنجليزي السودانيين من أن يقعوا فيما وقعت فيه " بورما " التي طالبت باستقلالها وأعطاها الإنجليز هذا الاستقلال ، فوقعت في الفوضى والحرب الأهلية [1] .

هذا هو ما يقوله الإنجليز عن السودان ويردده معهم أنصارهم في الجمعية التشريعية ، وكأن الإنجليز على حد قول " محمد مندور " ملائكة الرحمة في الأرض ، وكان أنصارهم قوم لا يغارون على كرامتهم وكرامة وطنهم ، ويقبلون البقاء في ربقة الاستعمار . [2]

أن هذه الأحداث كما يذكرها " محمد مندور " تكشف في وضوح أهداف الإنجليز الحقيقية في السودان ، و تنفي السودنة التي يزعمونها والمعبرة على إعداد السودانيين للحكم الذاتي ، وتقرير حقهم في الاستقلال وبقي أن يتدبرها من يمكن أن يكون مستمراً في انخداعه من إخواننا السودانيين في جنوب الوادي .

● *انقلاب حسني الزعيم في سوريا :*

اعتقل شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، ومعظم وزرائه في انقلاب قام به حسني الزعيم ، وعن بواعث هذا الانقلاب وأهدافه ، والملابسات السياسية المصاحبة له ، يقول " محمد مندور " من المستطاع أن نلخص تلك البواعث والأهداف فيما يلي :

١. *الإصلاح الداخلي* - كان الباعث الأساسي للقيام بالانقلاب و هو ما صرح به حسني الزعيم ، وتم تشكيل لجنة برياسة " فارس الخوري " ، لوضع دستور وقانون انتخاب جديدين تمهيداً لإجراء انتخابات وتكوين

١- نفس المصدر ، ص ٤ .
٢- نفس المصدر ، ص ٥ .

برلمان على أساس جمهوري ديمقراطي ، وذلك لكي يكون النظـام الجديـد أداة للإصلاح الداخلي . [١]

٢. *مقاومة الشيوعية* – وقد أعلن الزعيم أن من أهدافه السياسية مقاومة الشيوعية على أن يكون ذلـك بواسـطة الإصلاحـات الاجتماعيـة الإيجابيـة ، ومقاومة الآفات التي يشكو منها الشعب .. وقد ضرب حسـني الزعيم مثلاً بالأراضي البور الواسعة النطاق التي باسـتطاعة الحكومـة أن توزعها على الأهالي ، وهذا البرنامج جعـل كـل مـن فرنسـا وإنجلـترا والولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للاعتراف بالحكومة الجديدة ، بيـد أن الزعيم لم يعلن عن موقفه من الكتلتين الشرقية والغربية ، مكتفياً بقولـه : " إن حكومته ستقف الموقف الذي يتفق مع مصلحة سوريا ".[٢]

٣. *التحالف العسكري مع الدول العربية* – صرح الزعيـم بـأن من أهدافه تقوية الصلات بين سوريا والدول العربية ، لتكوين تحالف عسـكري ، وإلغاء الحواجز الجمركية ...[٣]

وقال عن العراق بنوع خاص أنه من الواجـب أن يكـون بينـه وبيـن سوريـا مثل هـذا التحالف العسكري لما في ذلك من مصلحة مشتركة ضـد الصهيونيين ، ومع ذلك فقـد بين الزعيم أن تصريحه الخاص بالعراق ليس معناه أن يؤيد أي مشروع من المشروعات التي تتحدث عنـها الصحـف ، وقد يفهم من هذا أنه لا يؤيد مشروع سوريا الكبرى [٤] .

بعد الانقلاب السوري أخذت بوادر العنف تظهر في سوريا ، فقـد قـدم شكري القوتلي استقالته ، وكذلك رئيس الـوزراء ، والدسـتور السـوري يقضي بضرورة اجتماع البرلمان في ظرف أسبوع من تاريخ تقديم رئيـس الجمهورية استقالته لاختيار رئيس غيره ، ولكن قـائد الانقـلاب لا يريـد التعاون مع البرلمان الذي حله ولا الرجوع إلى الدستور الذي أوقفه ، بـل أن الأمر لن يقف عند هذا الحد ، وإنما سيمتد إلى تقديم رئيس الجمهوريـة ورئيس الوزراء للمحاكمة هما وغيرهما من رجال السياسة السـوريين ، وأن قائد الانقلاب يريد الاحتفاظ لنفسه برياسة الدولة [٥] .

١- الثقافة : العدد ٥٣٧ الإثنين ١٢ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ١١ مـن أبريل ١٩٤٩ م ، مقال تحت عنوان " الانقلاب السوري " ، محمد منـدور ، ص ٣ ، ٤ .
٢- نفس المصدر ، ص ٣ .
٣- المصدر السابق ، ص ٣ .
٤- نفسه ، ص ٤ .
٥- الثقافة : العدد ٥٣٨ الاثنين ١٩ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ١٨ مـن أبريل ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " سوريا و مصيرها "،محمد مندور ، ص ٣

أن هذه التطورات كانت لها نتائج على المستويين العربي و العالمي ، وعنها يقول " محمد مندور ": " .. أن ما يحدث في سوريا كانت له نتائج بين الدول الأجنبية ودول الجامعة العربية حتى لا نرى دولة واحدة تعترف بالحكومة الجديدة ، وأن أثر هذا التطور كان واضحاً بنوع خاص في البلاد العربية كالمملكة العربية السعودية ، التي أعلنت أنها لا تقر وسائل العنف في تغيير الحكومات ، وأنها لا تقبل الإساءة إلى شكري القوتلي باعتباره من رجال العرب العريقين في الجهاد " .

أن هذا التطور على حد قول محمد مندور له نتائجه الداخلية قد تكون أسوأ من نتائجه الخارجية ، راجياً التضامن للخروج من هذه المحنة وإيصاد أبواب الفتنة [1] ، ونظراً لعدم اعتراف الدول العربية بهذا الانقلاب والتنديد من جانب بعض الدول العربية به يقول محمد مندور: " أن قائد الانقلاب قام بزيارة مصر والتقى بالملك فاروق ، كما زار أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام دمشق وحدثت اتصالات بين الرياض والقاهرة وبيروت ، فانتهى الأمر بتصريح رئيس سوريا الجديد بمعارضته بل ومقاومته لمشروع سوريا الكبرى ، ومشروع الهلال الخصيب ، ورفض الدخول في أي تكتل مع الهاشميين " [2] .

هذا التطور لم يكن من شأنه كما يقول محمد مندور أن يرضي حكام العراق وشرق الأردن الذين امتنعوا عن الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة ، غير أن هذا الانقلاب لم يستمر طويلاً ، ففي ١٤ أغسطس ١٩٤٩ حدث انقلاب في سوريا قام به الجيش بزعامة " سامي الحناوي " وانتهى الانقلاب بإعدام حسني الزعيم و رئيس وزرائه محسن البيرازي ، وعنه يقول محمد مندور : " أعلن زعيم الانقلاب أنه قام به لتخليص سوريا من طغيان حسني الزعيم على مالية البلاد ، وحريات المواطنين وأنه سيترك الأمر لرجال السياسة ليديروا دفة البلاد ، وألف هاشم الأتاسي وزارة تضم رجالاً من مختلفي الهيئات والأحزاب ، وستتولى هذه الوزارة تكوين جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد لسوريا وقواعد لاختيار رئيس الجمهورية [3] ، وقد اعترف العراق وشرق الأردن بهذا الانقلاب ، وبدأت الاتصالات بين الحكومات العربية تمهيداً لعقد اللجنة التأسيسية للجامعة

١- نفس المصدر ، ص ٤ .

٢- الثقافة : العدد ٥٤٠ الاثنين ٤ من رجب ١٣٦٨ هـ / ٢٠٠ من يناير ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " تطورات سوريا الأخيرة " ، محمد مندور ، ص ٤ .

٣- الثقافة : العدد ٥٥٦ الاثنين ٢٧ من شوال ١٣٦٨ هـ / ٢٢ من أغسطس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " الانقلاب السوري الجديد " ، محمد مندور ، ص ٣ ، ٤ .

العربية للاتفاق على سياسة موحدة في المسألة السورية [١] ، والعمل لمصلحة الشعب السوري والتفرغ لخدمة قضايا سوريا الداخلية و أيضاً القضايا العربية " .

● *قضية المستعمرات الإيطالية :*

في سنة ١٨٧٠م وبعد أن حصلت إيطاليا على وحدتها السياسية ، بدأت تفكر في اتخاذ مستعمرات لها تجلب منها الخامات ، وتُصرِّف فيها المصنوعات ، وتغسل العار الذي لحق بها بسبب هزيمتها في الحبشة في معركة عُدْوَة الشهيرة سنة ١٨٩٦ والتي أساءت إلى سمعتها بين الدول الأوربية لأن هزيمتها كانت مريرة [٢] ، منتهزة فرصة انحلال الإمبراطورية العثمانية التي لم يبق من أملاكها في أفريقيا سوى ولاية ليبيا ، والتي بدأت تفكر في احتلالها ، وإزاء ضغط الرأي العام الإيطالي فقد صرح رئيس وزراء إيطاليا " السنيور جوليتيGiolitti " أنه شخصياً غير مرتاح لأي زحف على طرابلس من جانب الدول الأوربية الأخرى ، فإذا تراجعت إيطاليا في حقوقها فإن دولاً أخرى ستحل محلها [٣] .

و على أثر هذا التصريح و في ١٧ سبتمبر ١٩١١م بعث وزير خارجية إيطاليا " سان جوليانو San Guilliano " إنذاراً إلى الحكومة العثمانية يحيط فيه الصدر الأعظم " إبراهيم حقي " علماً بأن إيطاليا قررت احتلال ليبيا حفظاً لمصالحها التي تعرقلها السلطات التركية [٤]

و في ٣ أكتوبر ١٩١١م هاجم الأسطول الإيطالي ليبيا و تمكن من احتلالها [٥] ، وبعد أن تم للحلفاء احتلال ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وطرد قوات المحور منها اقتتحت فيها ثلاث إدارات عسكرية منفصلة فأصبح إقليما طرابلس و برقة من نصيب إدارتين عسكريتين بريطانيتين ،

---

١ - الثقافة : العدد ٥٥٧ الإثنين ٥ من ذي القعدة ١٣٦٨هـ / ٢٩ من أغسطس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " بوادر الوحدة العربية " ، محمد مندور ، ص ٣ ، ٤ .

٢ -John Wright : Libya A modern history Croom Helm , London & Camberra, P٢٨. .

٣ - هنري أنيس ميخائيل :العلاقات الإنجليزية الليبية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٥.

٤ -Habib W , El_Hesnawi : The story of the Libyans (Resistance) Against Italian Colonialism ١٩١١ – ١٩٤٣ , tripolis ١٩٨٨ , P٤١ .

٥ - رأفت الشيخ و محمود متولي : أفريقيا في العلاقات الدولية ،دار الثقافة للطباعة و النشر،القاهرة ١٩٧٥م ، ص ١٦١ .

وأصبح إقليم فزّان من نصيب الإدارة الفرنسية ، على أن يكون خط العرض ٢٨° شمالاً هو الخط الفاصل بين الإدارتين [١] .

وعندما عقد مؤتمر الصلح في أعقاب الحرب العالمية الثانية لبحث قضية المستعمرات الإيطالية ، ألقى واصف غالي وزير خارجية مصر ، وممثلها في هذا المؤتمر بياناً في ٢١ أغسطس ١٩٤٦ م ، دافع فيه عن حق ليبيا في الوحدة والاستقلال ، وعارض فكرة عودة الحكم الإيطالي إلى طرابلس تحت إشراف الدول المتحالفة[٢] ، وقد أردفت مصر هذا البيان بمذكرة ، قدمتها إلى المؤتمر في ١١ سبتمبر ١٩٤٦ م عن بعض مطالبها في ليبيا بإعادة واحة جغبوب ، وهضبة السلوم [٣] ، كما أن لمصر مصالح في المستعمرات الإيطالية خاصة في إريتريا وميناء مصوع [٤] .

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ انتهى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى دون أن يصل إلى نتيجة [٥] مرضية تحقق لهذه المستعمرات آمالها في الوحدة والاستقلال .

وفي أول نوفمبر ١٩٤٦م وأثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة انتهى الرأي إلى توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا ، وتنازلت عن مستعمراتها السابقة ، وإرسال لجان تحقيق لمعرفة رغبات السكان في مصير بلادهم [٦] .

وهكذا يتضح أن مشكلة المستعمرات الإيطالية ستعطي دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أهمية كبرى ، وإن كنا لا نؤمن كما يقول "محمد مندور" بأن هناك أملاً في أن تحترم تلك الهيئة الحقوق الشرعية ،

١- نقولا زيادة : ليبيا سنة ١٩٤٨، الجامعة الأمريكية ، بيروت ١٩٦٦م ، ص ٣.
Ruth : FirstLibya the Elusive Revolution A frican publishing, New York , P ٥٤.

٢ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة ٧٢ ، وزارة الخارجية ، الديوان العام ، بيان مصر أمام مؤتمر الصلح في ٢١ أغسطس ١٩٤٦م .

٣- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة ١٢٤ ، ليبيا تقارير ، مذكرة من الحكومة المصرية إلى وزراء خارجية الدول الكبرى بشأن تقرير مصير ليبيا .

٤- الثقافة : العدد ٥٣٥ الاثنين ٢٨ من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ / ٢٨ من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " دور هيئة الأمم المتحدة " ، محمد مندور ، ص ٣ .

٥ -Majid Khadd , Khadduri : Modern Libya , Astudy in political development .
copyright ١٩٦٥ by the Johns Hopkins press , p ٥٨ .

٦ - Ruth First : OP , cit , P , ٦١ .

وتأخذ بمبادئ العدل ، أو تقدر ضرورات السلام الدولي والعمل على استتبابه [١].

وفي السادس من أبريل ١٩٤٩ بدأت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في نظر مشكلة المستعمرات الإيطالية وإحالتها إلى اللجنة السياسية التي ألفت بدورها لجنة فرعية من ممثلي بوليفيا والنرويج ونيوزيلنده لتعيين الهيئات السياسية والمندوبين الذين يجب أن يعرضوا وجهات نظرهم على اللجنة السياسية فيما يختص بهذه المستعمرات ، وقد وافق مندوب مصر على تكوين هذه اللجنة .. ، وطالب بسماع آراء سكان مصر وليبيا وإريتريا والصومال ثم الحبشة ، باعتبارهم أول المختصين بل وأصحاب الحقوق [٢] ، وأن الحل الذي لاح كما بينه المندوب الأمريكي إلى إعطاء بريطانيا الوصاية على برقة ، وفزان لفرنسا ورد طرابلس إلى إيطاليا مع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية فيها بقواعد جوية وبحرية ، وأما الصومال وإريتريا فإن مصيرهما لا يزال غامضاً [٣]

وعن موقف مصر من قضية المستعمرات الإيطالية يقول محمد مندور في مقالة تحت عنوان " مصر والمستعمرات الإيطالية " :

" لقد تقدمت مصر إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، وإلى لجنتها السياسية بآرائها ومطالبها فيما يختص بتلك المستعمرات ، وذلك في مذكرة خاصة بحدودنا الغربية، وبالمواقع التي كانت جزءاً من بلادنا ثم سلخت منها ، مثل منطقة هضبة السلوم ذات الأهمية العسكرية البالغة من حيث ضرورات الدفاع عن أراضينا ، وتلك منطقة كان اللورد كتشنر عندما خطط حدودنا الغربية قد أدخلها في أراضينا ضمن ما يسمى بخط كتشنر الأول ، ثم سلخت منا في خط كتشنر الثاني الذي رسم لوطننا حدوده الراهنة ، وكذلك الأمر عند واحة جغبوب و تخومها ، فهي أيضاً قد سلخت من أراضينا عنوة سنة ١٩٢٥م، وأعطيت لإيطاليا بناء على وعد كان الإنجليز قد قطعوه على أنفسهم أثناء الحرب العالمية الأولى . [٤]

١- الثقافة : العدد ٥٣٥ الاثنين ٢٨ من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ / ٢٨مارس ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " دور هيئة الأمم " محمد مندور ، ص ٣ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٧ الاثنين ١١ من جمادى الآخرة ١٣٦٨ هـ - ١١ من أبريل ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مصير المستعمرات الإيطالية " ، محمد مندور ، ص ٤ .

٣- نفس المصدر ، ص ٤ .

٤- الثقافة : العدد ٥٣٩ الاثنين ٢٦ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ٢٥ من أبريل ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : "مصير المستعمرات الإيطالية " ، محمد مندور ، ص ٣ .

كما ألقى وزير الخارجية المصرية "أحمد خشبة" خطابا سياسيا ، في ١٩ أبريل ١٩٤٩م ، اقتصر فيه على ليبيا مكتفيا في الحديث عن الصومال وإريتريا بتقرير مبدأ عام هو ضرورة إحترام ميثاق هيئة الأمم عند البت في مصيرهما وذلك فيما عدا إشارة خاصة تتعلق بالمنطقة التي يسكنها مسلمون في إريتريا ، وضرورة ضمها إلى السودان ، وأما ليبيا فقد أوضح أحمد خشبة رأي مصر في مصيرها وركز هذا الرأي في نقاط ثلاث:

١. *الاستقلال* – لقد طالب أحمد خشبة بالاستقلال لليبيا كلها ، لأن أهلها قد دفعوا ثمن هذا الاستقلال ، كما أنهم قد وعدوا به ، ولقد ساهم سكانها في الحرب العالمية الثانية بتقديم ١٤٠٠٠رجل كضحية لها ، كما أنهم ذاقوا من قسوة الاستعمار الإيطالي الشيء الكثير ، ومادام الاستقلال هو رغبة سكانها فما ينبغي أن يفرض عليهم ما يناقض ذلك .

٢. *الوحدة* – طالب خشبة في ضرورة الإبقاء على وحدة ليبيا ، ولا سبيل إلى حياة الجميع ما لم يحتفظ لهذا القطر بوحدته القديمة .

٣. *الوصاية* – وإذا لم يكن بدّ من أن توضع ليبيا تحت الوصاية ، فإما أن تكون هذه الوصاية لمجموع هيئة الأمم وطبقا لميثاقها ، وإما أن يؤخذ رأي السكان في الدولة التي يريدونها وصية عليهم ، ويجب أن تكون محددة بزمن وأن يكون هدفها الأول هو مصلحة السكان والنهوض بهم. [١]

وحول المحادثات التي جرت بين وفود الدول العربية ووفود أمريكا اللاتينية ، تم الاتفاق على حلول تقضي :

١. الاحتفاظ بوحدة ليبيا ، ووضعها تحت وصاية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ودولة عربية هي مصر .

٢. وضع الصومال تحت إدارة إيطاليا .

٣. ضم جزء من إريتريا إلى الحبشة والباقي إلى السودان . [٢]

هذا الاتفاق عملت على إحباطه كما يقول محمد مندور الدول الكبرى لكي تنفذ ما تريده من تقسيم ليبيا وذهاب كل منها بجزء من ذلك القطر

١- نفس المصدر ، ص ٣ .
، رأشد البراوي : مشكلات القارة الأفريقية السياسية و الاقتصادية ، ط١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٧٥ .

٢- الثقافة : العدد ٥٤٠ الإثنين ٤ من رجب ١٣٦٩هـ / ٢من مايو ١٩٤٩ م ، مقال تحت عنوان : "تعثر مشكلة المستعمرات الإيطالية" ، محمد مندور ، ص ٢ .

العربي الـذي تتناوبة الشهوات الاستعمارية . وأن اللجنة الفرعيـة التـي ألفتها اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة لتعزيز الهيئات والدول التي لـها عدة هيئات في ليبيا ، سمعت رأي مندوبو هيئة تحرير ليبيا ، كمـا سـمعت آراء وفد المؤتمر الوطني البرقاوي ، الـذي يمثـل السنوسـيين ، ولكـن الوفدين غير متفقين ، ولأن السنوسيين يحرصون على برقة لكـي ينصـب عليها السنوسي ملكاً تحت وصاية إنجلترا ، أو حمايتهم بموجـب معـاهدة على غرار معاهدة شرق الأردن ، فيما تتمسك هيئة تحرير ليبيـا بـالوحدة والاستقلال . (١)

وفي مقاله " بريطانيا والمستعمرات الإيطالية " : " وأما فيمـا يختـص بالمستعمرات الإيطالية فقد انتهت بريطانيا بـأن كشـفت عـن مطامعـها ، وتقدمت إلى اللجنة السياسية بمشروع يقضي بما يأتي :

١. منح الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة الحق في أن تقرر بعـد عشر سنوات ما إذا كانت ليبيا على استعداد للتمتع بالاستقلال بعد أن تكـون قد قضت تلك الفترة تحت الوصاية ، وذلك على أن تعود إليها وحدتها فـي حالة منحها الاستقلال .

٢. وضع برقة تحت الوصاية البريطانية خلال العشر سنوات السـابقة الإشارة إليها .

٣. تكوين لجنة من ممثلين لحكومات بريطانيا وأمريكا و إيطاليا ومصر وفرنسا لإعداد مقترحات خاصة بالوصاية على الجزأين الآخرين من ليبيـا وهما طرابلس وفزّان ، والتقدم بهذه المقترحات إلى الجمعية العامـة فـي دورتها القادمة في شهر سبتمبر ١٩٤٩م .

٤. ضم إريتريا إلى الحبشة وذلك فيما عدا المنطقة الغربية التي يقـترح المشروع ضمها إلى السودان .

٥. وضع الصومال تحت الوصاية البريطانية ، وذلك علـى أن يطلـب لمجلس الوصايا التابع لهيئة الأمم المتحدة وضـع نظـام لـهذه الوصايـة وعرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة أيضاً (٢) .

وعن هذا الاتفاق يقول محمد مندور : " أن الولايات المتحدة الأمريكيـة أعلنت موافقتها على المشروع البريطاني رغم التناقض الواضح في أجزائـه ، فإنه من غير المفهوم أن يقوم المشروع على المحافظة على وحدة ليبيـا

١- نفس المصدر ، ص ٢ .

٢- الثقافة : العدد ٥٤١ الاثنين ١١من رجب ١٣٦٨هـ / ٩من مـايو ١٩٤٩م ، مقال تحت عنـوان : " بريطانيا و المستعمرات الإيطالية " ، محمد منـدور ، ص ٤ ، ٥ .

ثم يقوم في نفس الوقت على تقسيمها ، ثم يتحدث عن استقلالها ، ولا يبت في هذا الاستقلال بشيء بل يتركه معلقاً ، وهو في النهاية لا يرمي إلا ما عرف من إعطاء برقة لبريطانيا وفزّان لفرنسا ، وطرابلس توضع تحت الوصاية الإيطالية وكذلك الصومال ، وأن الولايات المتحدة ستحتفظ لنفسها في طرابلس بقواعد بحرية وبرية . (١)

لقد أصبح من الواضح – كما يقول محمد مندور – أن الدول ذات المطامع تسعى إلى حل مشكلة المستعمرات الإيطالية بالتجزئة ، فما تم الاتفاق عليه ينفذ فوراً كوضع برقة تحت الوصاية البريطانية ، وما لم يتم الاتفاق عليه يحتفظ فيه بالحالة الراهنة إلى دورة الأمم المتحدة القادمة ، فتظل فزّان في قبضة فرنسا وطرابلس تحت السيطرة الأمريكية ، والصومال وإريتريا في يد الإنجليز ، وذلك على أمل أن يتم تقسيم الغنائم في دورة هيئة الأمم المتحدة القادمة ، وأن الدول العربية ستكافح هذه المطامع والمحافظة على وحدة ليبيا ومنحها الاستقلال (٢) ، كما أن مشروع بيفن – سفورزا لم تقره الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، بل أقرت منه بنوداً ، توحي بأن الأسس العامة لهذه المشكلة قد تم الاتفاق عليها وتمت إجازتها (٣) ، وأن بريطانيا قد منحت برقة ما يسمونه الاستقلال الذاتي ، وأن الجمعية العامة للمؤتمر الوطني قد انعقدت في بني غازي(٤) ، حيث نادى السيد إدريس السنوسي بنفسه أميراً على برقة (٥) ، وتبعه دي كاتدول رئيس الإدارة البريطاني في برقة ، ليعلن أن الحكومة البريطانية تعترف بالأمير السنوسي رئيساً لدولة برقة (٦) ، وعن هذه الخطوة التي قامت بها بريطانيا ، يقول محمد مندور : " أن مبدأ تقسيم ليبيا قد أصبح قائماً ، وأن مبدأ استقلالها الفعلي الصحيح قد انطوى ، وأن إنجلترا لم تشأ أن تنتظر الدورة المقبلة للجمعية العامة في شهر سبتمبر ، بل أخذت في تنفيذ ما اعتزمته بالفعل فأعلنت إمارة السنوسي ، وطلبت إلى الأمير أن

---

١ – المصدر السابق ، ص ٥ .

٢ – الثقافة : العدد ٥٤٢ الاثنين ١٨ من رجب ١٣٦٨هـ / ١٦من مايو ١٩٤٩م ، مقال تحت عنوان : " اتفاق إنجلترا و إيطاليا " ، محمد مندور ، ص ٣ .

٣– الثقافة : العدد ٥٤٥ الإثنين ٩من شعبان ١٣٦٨هـ/٦من يونيو ١٩٤٩، مقال تحت عنوان "إمارة السنوسي" محمد مندور ، ص ٣ .

٤ - Ruth First : op , cit , P ٦٦ .

٥ – الثقافة : العدد ٥٤٥ في٦يونيو١٩٤٩ ،مقال افتتاحي تحت عنوان " إمارة السنوسي " ،محمد مندور ،ص٤. ، الوطن : العدد ١٧٩ في ٧يونيو١٩٤٩ ، مقال افتتاحي تحت عنوان " الأمير المعظم يعلن استقلال البلاد التام و يؤكد عزمه على تحقيق الوحدة " .

٦- Mijid Khadduri : op . cit , P ٧٣ .

يقدم إلى لندن لتبرم معه معاهدة الحماية التي يريدها ، وأما مقاطعة طرابلس ، فإن إيطاليا ستحاط بمساعدة إنجلترا أن تصل فيها إلى حل يشبه حل برقة فتمنحها ما يسمى بالاستقلال الذاتي ، وتعقد معها معاهدة حماية كالمعاهدة التي ستعقدها إنجلترا مع برقة ، ولم يبق إلا مقاطعة فزّان التي تشرف عليها فرنسا ، وبذلك تكون مشكلة المستعمرات الإيطالية قد حلتها الدولة الاستعمارية فيما بينها وفق أطماعها [١] .

أما إيطاليا فتريد أن تنصب " طه الكرمل " أميراً على طرابلس تحت وصايتها أو حمايتها ، وكذلك فزّان تريد فرنسا أن تنصب شخصية من أسرة سيف النصر البرقاوي ، وتحت وصايتها أو حمايتها [٢] .

وقبل أن يسافر إدريس السنوسي إلى لندن توجه إلى طرابلس حيث استقبله بشير السعداوي وطلب إليه أن يمتد ملكه إلى طرابلس[٣] للوحدة مع برقة ، وكان بشير السعداوي كما يقول محمد مندور قد قابل وزير خارجية مصر أحمد خشبه قبل سفره إلى طرابلس وقبل استقباله لإدريس السنوسي وعلى أثر تلك المقابلة أعلنت مصر أن موقفها من مشكلة ليبيا لم يتغير ، و أنها لا تزال متمسكة بالعمل على الاستقلال الفوري ووحدة الأراضي الليبية [٤] .

ويذكر محمد مندور في مقاله تحت عنوان " لندن و البلاد العربية " أن هذه المشكلة قد استغرقت جانباً كبيراً من محادثات خشبة مع رجال السياسة البريطانيين ، وكان لنا أن نستنتج من كل هذه الدلائل أن فكرة تنصيب السيد السنوسي ملكاً على ليبيا كلها لها ما يعززها " [٥] .

أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تستطع في دورتها المنعقدة بباريس أن تصل إلى حلول في مشكلة المستعمرات الإيطالية ومصيرها فأرجأتها إلى دورة سبتمبر ١٩٤٩، وأن إنجلترا لم تنتظر هذه الدورة فأخذوا بمبدأ تقسيم ليبيا ، وأعلنوا استقلال برقة استقلالاً ذاتياً ، مع احتفاظهم بالوصاية عليها و نصبوا السنوسي أميراً عليها ، وحينما أحست إيطاليا بأن الإنجليز يتنكرون لاتفاق (بيفن – سفورزا) والذي يقضي بعودة إيطاليا إلى ليبيا ، لجأوا إلى مناورة قوية هي إعلانهم استقلال طرابلس مع بعض تحفظات

---

١ - الثقافة : العدد ٥٤٥ الإثنين٩ من شعبان ١٣٦٨هـ/٦من يونيو١٩٤٩ ، مقال تحت عنوان "إمارة السنوسي" ، محمد مندور ، ص ٣ .

٢- الثقافة : العدد ٥٤٦ الإثنين ١٦من شعبان ١٣٦٨ هـ / ١٣من يونيو١٩٤٩م ، مقاله تحت عنوان : "محميات جديدة " ، محمد مندور ، ص ٣ .

٣ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة ١٢٤ ، ليبيا تقارير ، مذكرة عن آخر التطورات السياسية في ليبيا ، القنصل للعام أحمد بهجت .

٤ - نفس المصدر .

٥- الثقافة : العدد ٥٥١ الإثنين ٢٢من رمضان ١٣٦٨هـ / ١٨من يوليو١٩٤٩م ، مقال تحت عنوان : " لندن و البلاد العربية " ، ص ٣ ، ٤ .

خاصة بجاليتهم فيهـــا ، و هذا الإعلان يستند إلى مبدأ تجزئـــة ليبيـــا ، و هو المبدأ الذي يعارضه الليبيون ، كما تعارضه الدول العربية كلها [1] .

و مع افتتاح الدورة الجديدة للأمم المتحدة ، أثـــيرت القضيـــة الليبيـــة فـــي ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ و شكلت لجنة فرعية من ٢١ دولة [2] .

و تحدث ممثل الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة فيمـــا يختـــص بمصـــير المستعمرات الإيطالية عن رغبتها في أن تنال ليبيا استقلالها بعد ثـــلاث أو أربع سنوات ، إلا أنه لم يتحدث عن وحدة القطر الليبي . و أما عن إريتريـــا فقد بين مندوب أمريكا بأن دولته توافق على ضم جزء منها للســـودان ، و الجزء الآخر للحبشـــة ، و بالنسبة للصومال اقترح وضعه تحـــت وصايـــة هيئة الأمم المتحدة [3]

و عن هذه الأحداث يقول محمد مندور في مقاله " اجتماع هيئة الأمـــم " : " أنه لا ينبغي للعالم العربي أن يعلق أي أمل على هيئة الأمم و توابعها ، و إنما واجبه أن يعتمد على نفسه و أن يضـــاعف مـــن قوتـــه الماديـــة و الروحية ليستطيع أن يحصل على حقوقه بفضل هذه القوة [4] .

أدلت الوفود بآرائها في الجمعية العامة للأمم المتحـــدة فيمـــا يختـــص بالمستعمرات الإيطالية و جميع الدول الكبرى فيما عدا روسيا التي تنـــادي بمبدأ تقسيم ليبيا ، و وضعها تحت نوع من الإشراف ، و طـــالب منـــدوب مصر بأن توضح إيطاليا وجهة نظرها بعد أن طالبت باستقلال طرابلس ، و رد ممثلها بما يفيد أنه يسلم لإنجلترا و فرنسا بحقوق في هذا القطـــر ، و أن دولته تسلم بمبدأ التقسيم على أن يجمع نوع من الاتحـــاد الفيدرالـــي بيـــن الأجزاء الثلاثة ، أي بين برقة وطرابلس وفزان ، ولكنه لم يوضح طبيعـــة هذا الاتحاد و مقره ومـــداه وتكوينه السياسي [5]

١- الثقافة : العدد ٥٦٠ في ١٦ من سبتمبر ١٩٤٩ م ، تحت عنوان " إيطاليـــا واستقلال طرابلس " ، محمد مندور ، ص ٣ ، ٤ .

٢- عبد الرحيم عبد الهادي علي : الجامعة العربيـــة و قضيـــة اســـتقلال ليبيـــا (١٩٤٥-١٩٥٢) ، دراسة وثائقية ، مكتبة نهضـــة الشـــرق ، ١٩٩٥ ، ص ١٩٧ .

٣- الثقافة : العدد ٥٦١ الاثنين ٤مـــن ذي الحجـــة ١٣٦٨هـــ / ٢٦مـــن سبتمبر ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " اجتماع هيئة الأمم "، محمد مندور ، ص ٤

٤- الثقافة : العدد ٥٦٣ الاثنين ١٨مـــن ذي الحجـــة ١٣٦٨هـــ / ٣مـــن أكتوبر ١٩٤٩ م ، تحت عنـــوان : " قضية ليبيا و حقوق مصر " ، محمـــد مندور ، ص ٣ ، ٤ .

٥- الثقافة: العدد ٥٦٣ الاثنين ١٨مـــن ذي الحجـــة ١٣٦٨هـــ / ٣مـــن أكتوبر ١٩٤٩ م ، تحت عنـــوان : " قضية ليبيا و حقوق مصر " ، محمـــد مندور ، ص ٤ .

ولقد تطلع المصريون – كما يقول محمد مندور – إلى خطاب ممثل مصر والذي تناول في القسم الأول منه مصير ليبيا ، وفيه تمسكت مصر بالمبدأين اللذين أقرتهما الجامعة العربية وهما الوحدة والاستقلال المنجز ، وإن لم يكن بد من وصاية موقوتة فلتكن هيئة الأمم المتحدة ، وتناول مندوب مصر في القسم الثاني حقوق مصر في مناطق الحدود التي تفصلها عن ليبيا ، ومن المعلوم أن مصر قد سلخت منها هضبة السلوم ، وواحتا أركنو والعوينات ، ثم آبار سعد وواحة جغبوب ، وأن مطالبة مصر برد هذه المناطق إليها إنما هو مطلب عادل برد الحق إلى نصابه [١] . على أن يشرف عليها خلال فترة الانتقال مجلس وصاية عينت مصر لتمثيلها فيه ، وأما مشكلة الحدود بين مصر وليبيا فقد تقرر تركها للحل بين مصر وليبيا مباشرة وخارج هيئة الأمم .

انتهت المساومات في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تنال ليبيا استقلالها التام غير المقيد بأي شرط من الشروط بعد عامين ، أي في أول يناير ١٩٥٢م ، وأن توضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية لمدة عشر سنوات وتعين مجلس وصايا له ، وسيمثل مصر في هذا المجلس أمين رستم وذلك على أن تمنح الاستقلال المعروف بعد هذه المدة ، وقررت الهيئة إرجاء البت في مصير إريتريا إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة على أن ترسل إليها لجنة تحقيق من مندوبي الباكستان والنرويج و اتحاد جنوب أفريقيا وبورما وجواتيمالا لدراسة مسألتها وتعرف رغبات أهلها وأمانيهم السياسية [٢] .

ويعلق محمد مندور على هذه الخطوات بقوله : " هذه هي القرارات التي اتخذت في مصير المستعمرات الإيطالية الثلاث ، وتعتبر خطوة إلى الأمام ، إلا أنها خطوات أولية ، ولابد من مواصلة الجهاد واليقظة حتى ينتهي العالم العربي كله إلى التحرر الحقيقي ، وأن تقويته والنهوض بمستواه هو الوسيلة الأولى لهذا التحرر " .

القضايا العالمية :

حلف الأطلنطي و البحر المتوسط :

قبل أن يتكون حلف شمال الأطلنطي سنة ١٩٤٩م كان قد سبق حلف " البنيلوكس " أي حلف دول غرب أوربا الخمس ، وهي إنجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ، وكان المفهوم من ذلك الحلف أن

١- نفس المصدر ، ص ٤ .

٢- الثقافة : العدد ٥٧٣ الاثنين ٢٩ من صفر ١٣٦٩هـ / ١٩من ديسمبر ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مصير المستعمرات الإيطالية " ، محمد مندور ، ص ٣ ، ٤ .

يضم الدول صاحبة المستعمرات ، وأن هدفه لا يقف عند الدفاع عن أراضي تلك الدول بل يمتد إلى مستعمراتها أيضاً . (١)

ثم تطورت فكرة التحالف الخماسي ، وعملت الدبلوماسية الأوربية لكي تنضم الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا الحلف ، وأن يوسع من نطاقه، ويترك بابه مفتوحاً لمن يريد أن ينضم إليه من الدول التي توافق الدول المؤسسة على انضمامها إليه ، وامتدت المباحثات الدبلوماسية في شروط هذا التحالف و مداه زمناً طويلاً ، وكانت الصعوبات تقوم حول مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لدخول الحرب آلياً في حالة الاعتداء على دولة من دول الحلف ، وقد ظهر بينهم رأي يقول باحتفاظ بلادهم بحق تقرير دخول الحرب وبالسلاح في حالة حدوث مثل هذا الاعتداء، أو عدم دخولها والاكتفاء بتقديم أنواع مختلفة من المساعدات(٢) .

وقد تم توقيع الحلف من ثمان دول هي : أمريكا وبريطانيا وفرنسا وكندا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج والنرويج ، وترك الباب مفتوحاً لدول أخرى سيعرض عليها ، ومن بين تلك الدول إيطاليا والبرتغال وأيسلندا والدانمارك .(٣)

وعن هذا الحلف يقول محمد مندور : أن هذا الحلف يقوم على أربع مبادئ أساسية هي :

١. أن أي هجوم على إحدى الدول الموقعة على الحلف سواء في أوربا ، أو أمريكا الشمالية أو الجزائر أو على القوات المسلحة لتلك الدول والتي ترابط في أوربا أو على المستعمرات والأراضي الواقعة تحت الانتداب أو الوصاية ، أو على السفن والطائرات في منطقة الأطلنطي الشمالي ، يعد هجوماً على كل الدول المشتركة في الحلف ، وعلى تلك الدول أن تتخذ منفردة ومجتمعة ما تراه من إجراءات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية لصد هذا العدوان .

١- الثقافة : العدد ٥٣١ الاثنين ٣٠من ربيع الثاني ١٣٦٨هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٤٨ م ، تحت عنوان : " حلف الأطلنطي " ، محمد مندور ، ص ١ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٢ الاثنين ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ / ٧من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مشكلة الشرق الأوسط " ، محمد مندور ، ص ٢ .

٣- الثقافة : العدد ٥٣٣ الاثنين ١٤ من جمادى الأولى ١٣٦٨ هـ / ١٤من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " من الأطلنطي إلى البحر الأبيض " ، محمد مندور ، ص ٣ .

٢. تسري المحالفة على منطقة الأطلنطي الواقعة شمال مدار السرطان.

٣. تظل المحالفة سارية المفعول عشرة أعوام وتتجدد عشرة أخرى إذا كان الموقف الدولي يتطلب ذلك.

٤. الدول الموقعة على المعاهدة أن تشكو متفردة أو مجتمعة إلى مجلس الأمن ضد أي هجوم مسلح يقع في دائرة الحلف. [١]

ويقول أيضاً أن هذه المبادئ يمكن أن يستنتج منها أمرين :

الأول – أن هذا الحلف يعتبر امتداداً لحلف البنيلوكس ، وذلك بنوع خاص من حيث أنه قد أخذ بمبدأ حماية المستعمرات والأراضي الواقعة تحت الانتداب أو الوصاية ، وخص بالذكر الجزائر ، لأنها تعتبر مقاطعة من مقاطعات فرنسا الإدارية ، ومعنى ذلك هو أن أمريكا تعهدت بموجب هذا الحلف أن تحمي الدول ذات المستعمرات و مستعمراتها ، وإذا انتهى الأمر بانضمام إيطاليا إلى هذا الحلف بعد أن تكون قد ردت إليها بعض مستعمراتها ، فإن أمريكا ستضمن لها أيضاً الدفاع عن هذه المستعمرات .

الثاني – أن موقعي الحلف حرصوا على ربطه بميثاق هيئة الأمم ، فنصوا على الشكوى إلى مجلس الأمن عند وقوع الاعتداء على أي عضو من أعضائه .

ويقول محمد مندور أن الدول الغربية لم يقتصر نشاطها عند هذا الحد بل بدأت تسعى إلى تكوين حلف من دول البحر الأبيض المتوسط يسمى حلف الشرق الأوسط مثل دول الجامعة العربية و تركيا واليونان وقد يمتد إلى أسبانيا ، ثم الربط بين هذا الحلف وحلف الأطلنطي [٢]، وأن الدول الغربية تسعى إلى تكوين منظمات تجابه بها المعسكر الروسي سواء في الميدان السياسي أو الحربي أو الاقتصادي .

ففي الميدان السياسي كونت الدول الغربية ما يسمى بالجمعية الصغرى ، وهي جمعية تشكلت من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول التي قبلت أن تتكتل معها ضد روسيا والدول الموالية لها[٣] ،

١- النقافة : العدد ٥٣٣ الاثنين ١٤من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ١٤من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان :" حلف الأطلنطي " ، محمد مندور، ص ٣ .
٢- النقافة : العدد ٥٣٣ الاثنين ١٤من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ / ١٤من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " من الأطلنطي إلى البحر الأبيض " ، محمد مندور ، ص ٤ .
٣- صوت الأمة : الأول من فبراير ١٩٤٨، تحت عنوان " الجمعية الصغيرة " ، محمد مندور ، ص ٢ .

وانضمت إليها ست عشرة دولة من بينها مصر ، وكان هيكل باشا مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة قد ندد بهذه السياسة ، ولكن مجلس الوزراء المصري لم يقر هيكل على السياسة التي تؤمن بأن مصلحة مصر ، بل ودول العالم العربي كله إنما تتحقق بالوقوف موقف الحياد من الكتلتين ، وذلك لتتخلص أولاً من الاستعمار ، ثم لتتجنب الدخول في حروب لا دخل لها فيها ولا مصلحة ، وقرر الاشتراك في تلك الجمعية الصغيرة [1] ، وقد كان الدافع لتكوينها استخدام روسيا لحق الاعتراض داخل مجلس الأمن ، وعرقلتها كثيراً من المسائل التي كانت الدول الغربية تريد إقرارها [2] .

وفي المجال الحربي تكوين حلف الأطلنطي وإن كان موقعوه قد أخذوا يدللون على أنه مرتبط بمجلس الأمن وخاضع لميثاق هيئة الأمم [3].

وفي المجال الاقتصادي انعقد مؤتمر هافانا في كوبا من الدول الغربية ، ومن بينها مصر ،واعترض " محمود درويش " على اشتراك مصر في هذا المؤتمر التجاري لأنه يتكون من الأمريكيين والإنجليز وأتباعهم ، وهو موجه أيضاً ضد الكتلة الشرقية وليس لمصر مصلحة في الانضمام إلى تلك الكتلة مادامت تجاهد أولئك المستعمرين لتحقق حريتها . واتفق في هذا المؤتمر على مبادئ تتعلق بالتعامل التجاري والمساعدات الاقتصادية والتعريفات الجمركية . [4]

أن اعتراض محمود درويش كما يقول محمد مندور كان في محله ، إذا جاء في قانون المؤتمر التأسيسي من المادة السابعة عشرة منه على تحريم المقاطعة الاقتصادية ، وبين محمد مندور أن هذا النص إنما المقصود منه هو شل حركة المقاطعة التي قررها العرب ضد الصهيونيين في فلسطين [5] ، هذه السياسة أضرت بمصر وأضرت بكافة القضايا العربية وفي طليعتها قضية فلسطين .

كما اشتركت مصر في مؤتمر التغذية ودعت إلى انعقاده في القاهرة ، وكان يضم العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن والحجاز وتركيا وإيران كما اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، وكان اشتراكهما فيه

١- المصدر نفسه، ص ٢ .
٢- الثقافة : العدد ٥٣٣ الاثنين ١٤من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ / ١٤ من مارس ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " من الأطلنطي إلى البحر الأبيض " ، محمد مندور ، ص ٤ .
٣- نفس المصدر ، ص ٤ .
٤- الثقافة : العدد ٥٣٣ الاثنين ١٤من جمادى الأولى ١٣٦٨هـ / ١٤من مارس ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " ظاهرة تتجدد " ، محمد مندور ، ص ٥ .
٥- صوت الأمة : في ١ فبراير ١٩٤٨ ، مؤتمر هافانا ، محمد مندور ، ص ١ .

كما يقول محمد مندور له معنى سياسي ، باعتبار أن الشرق الأوسط منطقة نفوذ لهما ، وتصيد السبل للتسلل إلى استعماره تحت شعار الرغبة في مساعدته والنهوض به واستغلال موارده الطبيعية ، وقد انعقد بعد ذلك مؤتمر عام دولي للتغذية في روما وفي ذلك ما يفيد أن المؤتمر الذي عقد في القاهرة للشرق الأوسط إنما هو مؤتمر استعماري خاص ، وإلا لما كان لعقده ضرورة إلى جوار المؤتمر الدولي العام [١] .

كما أن مصر اقترحت على المجلس الاقتصادي والتشريعي التابع لهيئة الأمم المتحدة أن يكون لجنة اقتصادية للشرق الأوسط ، وقدم هذا الاقتراح وكيل وزارة المالية المصري عبد الحكيم الرفاعي وقرر مجلس الوزراء المصري ندب محمود فوزي وزير مصر المفوض في واشنطن لحضور اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء مناقشة اقتراح مصر ، وهذا المجلس يضم دول الجامعة العربية وتركيا و إيران ولكنه لا ينكر على بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا حقها في عضوية هذه اللجنة نظراً لمصالح هذه الدول في الشرق الأوسط [٢]

وبين محمد مندور في مقالة " عودة إلى حلف البحر الأبيض المتوسط " أن خليل ثابت علق على هذه اللجنة بجريدة المقطم ، حيث قال : " إن هذه اللجنة التي تؤلفها الأمم المتحدة للشرق الأوسط لا تعجبنا ، إننا نرتاب في صحة القصد وحسن النية ، ونرى أن هذه اللجان ليست سوى ستار تجول في صدور بعض الدول للاستئثار بخير البلدان بدون أن تصبغها بصبغة الاستعمار ، لماذا هذا العطف والحنان على شعوب الشرق الأوسط والرغبة الشديدة في إصلاح حالة الاقتصاد فيها " ، إلى أن قال :

" إن سكان الشرق الأوسط لا يرتاحون إلى هذه الحركات من جانب هيئة الأمم ، ويرجون أن تدعهم و شأنهم ، وفي نهاية مقاله قال : " إننا ندعو حكومات الشرق الأوسط إلى الحذر في أمر هذه اللجان التي يراد بها في الظاهر خير البلدان التي توفد إليها ولكن تكون ستراً لمقاصد أخرى ، ولقد اكتوى هذا الشرق من قبل ، فيجدر به أن يفتح عينيه لرؤية الحقائق والأخطار الظاهر منها والذي يراد إخفاؤه " .

١- نفس المصدر ، ص ١ .

٢- الثقافة : العدد ٥٣٩ الاثنين ٢٦ من جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ / ٢٥من أبريل ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " عودة إلى حلف البحر الأبيض " محمد مندور ، ص ٤ ، ٥ .

وطالب محمد مندور لبنان بأن تقتصر عضوية لجنة الشرق الأوسط على الدول الواقعة في هذه المنطقة ، وهي دول الجامعة العربية وتركيا وإيران[1] .

والظاهرة الجديدة أن الدوائر المختصة في لندن ترى أنه " قد بات من المرجح أن يضم هذا التحالف الذي يكون جزءاً مكملاً لميثاق الأطلنطي كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا واليونان وإيطاليا ، وسينص فيه على جواز ضم بعض بلدان الشرق الأوسط ، ويحتمل أن تدعى أسبانيا إلى الاشتراك فيه " [2] .

ويقول محمد مندور أن هذه الظاهرة الجديدة معناها هو الاتجاه نحو تأليف حلف البحر المتوسط من الدول الأوربية الواقعة على شواطئه ، ومن خلفها بريطانيا وأمريكا ، وأما الدول العربية الواقعة على شاطئه الأفريقي وشاطئه الآسيوي ، فالراجح أن يكون انضمامها له عن طريق التبعية ، إذ أن معظم الدول داخل تحت سيطرة أو في منطقة نفوذ إحدى الدول الغربية التي ستكونه .

ويقول محمد مندور : " أن هذه اللجنة لجنة استعمارية تشرف عليها الدول التي تستعمر هذا الشرق أو تريد استعماره وبذلك تضاف إلى الجمعية الصغيرة ومؤتمر هافانا التجاري ومؤتمر التغذية بالقاهرة .[3]

هذه أربع وقائع تنطق بالسياسة الخارجية التي تسير عليها الحكومة المصرية ، تلك السياسة المنافية لآمال مصر الوطنية وكرامتها القومية ، والضارة بمصالحها الحقيقية . [4]

❁ *الاتحاد الآسيوي :*

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم تكوين وتأسيس هيئة الأمم المتحدة ، ولكن الشعوب أخذت تلاحظ أن هذه الهيئة أكثر ضعفاً من سابقتها (عصبة الأمم المتحدة) ، فالحروب الأهلية المستندة إلى تأييدات خارجية لا تزال تريق الدماء في اليونان والصين ، والمنازعات الاستعمارية

١- صوت الأمة في الأول من فبراير ١٩٤٨م ، تحت عنوان مؤتمر هافانا ، محمد مندور ، ص ١ .

٢- الثقافة : العدد ٥٤٧ الاثنين ٢٣من شعبان ١٣٦٨هـ / ٢٠من يونيو ١٩٤٩م ، تحت عنوان : " حلف الشرق الأوسط " محمد مندور ، ص ٣ .

٣- نفس المصدر ، ص ٢ .

٤- صوت الأمة : الأول من فبراير ١٩٤٨م ، تحت عنوان " مؤتمر هافانا " ، محمد مندور ، ص ١.

تؤجج حرب الحديد والنار في أندونيسيا ، أو سطوة البغي السياسي بين إنجلترا والعالم العربي ، والدول الكبرى عاجزة أن تضع معاهدات للصلح ، وأن تسوي المشاكل التي تقوم بينها في ألمانيا وغيرها ، كما أن مشكلة فلسطين شاهد ناطق بعجز هيئة الأمم في أن تؤيد حقاً أو تنفذ قراراً ، أو تردع باغياً ، وفي كل هذا ما يقطع بفشل هذه المنظمة الدولية . (١)

ومن هنا ظهرت في المجال الدولي فكرة تكوين اتحادات ووضع مشروعات تتناول مجموعات خاصة من الدول التي تجمع بينها وحدة في المصالح أو النظم أو الأهداف ، ففي هيئة الأمم المتحدة تكونت هيئة تضم ست عشرة دولة تحت زعامة أمريكا و انجلترا لتتخذ من القرارات ما تريد ونه دون أن تتعرض لحق الفيتو ، وفي خارج الهيئة تكون حلف الأطلنطي ، وفي أمريكا يقوم الاتحاد الأمريكي ، وفي أوربا يعد عدم تحقيق فكرة الاتحاد الأوربي تكون الحلف الخماسي الذي يضم بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج ، وإلى جانب هذه الاتحادات نشأ مشروع مارشال وهو شبيه بالمشروع الغربي و يهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد في دول أوربا الشرقية ، ثم مشروع مولوتوف . (٢)

لقد كان من الطبيعي إزاء هذه الظواهر الدولية وإزاء تجاهل هيئة الأمم في تنفيذ قراراتها أن تفكر الدول الآسيوية بما فيها دول الشرق الأوسط في مؤتمر خاص لبحث إمكان وضع أسس عامة للتعاون فيما بينها إزاء مشاكلها الخاصة من ناحية والمشاكل العامة من ناحية أخرى .

و لقد دعا " جواهر لال نهرو " إلى هذا المؤتمر فلبى الدعوة تسع عشرة دولة ، ولكن ظهر أن مواقف بعض الأعضاء مثل استراليا ونيوزيلندا والفلبين وسيام قد أدى إلى التراجع في هذا المشروع ، مع أن الاتحاد الآسيوي خليق بأن يرد للعالم شيئاً من اتزانه الآخذ في الاختلال ، وأن يعين الدول الأعضاء على حل مشاكلهم مع دول أوربا وأمريكا ، وأن تخلصهم من وطأة الاستعمار ونزعات الاستغلال (٣) .

١- النقافة : العدد ٥٢٧ الاثنين ٢من ربيع الثاني ١٣٦٨هـ / ٣١ من يناير ١٩٤٩م ، مقال تحت عنوان : " فشل هيئة الأمم " ، محمد مندور ، ص ٣ .

٢- النقافة : العدد ٥٢٧ الاثنين ٢ من ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ / ٣١ من يناير ١٩٤٩ م ، مقال تحت عنوان : " الاتحادات و المشروعات " ، محمد مندور ، ص ٣ .

٣- النقافة : العدد ٥٢٧ في ٣١ يناير ١٩٤٩ م ، مقال تحت عنوان " مؤتمر نيودلهي و الاتحاد الآسيوي " ، محمد مندور ، ص ٤ .

أن هذا المؤتمر وضع نواة لهذا الاتحاد في مذكرة بعثت بها حكومة الهند إلى حكومة مصر، واستعرضت فكرة الاتحاد الآسيوي منذ نشأتها عام ١٩٤٣، ودللت على أهمية هذا الاتحاد بالنسبة لأعضائه من جهة، وفي المجال الدولي من جهة أخرى، ثم فصّلت الخطة التي يمكن البدء بها تمهيداً للوصول إلى تكوين هذا الاتحاد، فقالت بوجوب جمع المعلومات ونشرها بين الشعوب، حتى تكون الأمم الآسيوية أكثر علماً بحياتها وسياستها، وطالبت بتبادل المعلومات والآراء بالطرق الدبلوماسية عن المسائل الإقليمية والدولية التي تهم واحدة أو أكثر من الدول الآسيوية، ثم توثيق الصلات بين الممثلين الدائمين لهذه الدول في هيئة الأمم، واجتماع هؤلاء المندوبين لتبادل الرأي ..... والمشاورة في صراحة تامة أثناء جلسات الجمعية العامة والمجالس واللجان المتفرعة من هيئة الأمم، وأخيراً دعت إلى عقد اجتماعات دورية في عواصم الدول المختلفة يشهدها ممثلوا الحكومات لبحث المسائل المشتركة وتشجيع المؤتمرات الثقافية، وتبادل الأساتذة والطلبة والخبراء، وتأليف لجان قومية في كل دولة هدفها إفهام الشعوب ضرورة التعاون بين الدول الآسيوية[1] والعمل على تأييد ذلك التعاون.

❁ *قضية أندونيسيا :*

في عام ١٩٣٩ كانت إندونيسيا تستعد لتكوين دولة وطنية تشرف على إدارة حياة شعب يبلغ تعداده خمسة وسبعين مليوناً، وكانت جُزيرة جاوه مهد الحركة التحريرية.

وفي سبتمبر ١٩٣٩ قدمت الجبهة الوطنية الإندونيسية (capi) مذكرة إلى الحكومة الهولندية أوضحت فيها ما يأمل فيه الشعب الإندونيسي لتحقيق أهدافه من كفاحه السياسي وهذه الأهداف هي إقامة حكومة وطنية ذات برلمان ينتخب أعضاؤه من الوطنيين، وتكون السلطة التنفيذية التي يمارسها الوزراء مسئولة أمام البرلمان الممثل للشعب [2].

وقد درس البرلمان الهولندي بلاهاي تلك الحركة، فرفض ما جاء في المذكرة الإندونيسية [3].

١- المصدر السابق، ص ٤، ٥.

٢- الثقافة : العدد ٥٥٤ الاثنين ١٣ من شوال ١٣٦٨هـ / ٨ من أغسطس ١٩٤٩ م، تحت عنوان : " الاستعمار الغربي في إندونيسيا و قيام الدولة الإندونيسية الجديدة "، ص ٣.

٣- نفس المصدر، ص ٣.

أما في المحيط الدولي فقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بوجوب انسحاب الجيوش الهولندية من إندونيسيا ورد حريتها إلى بنيها بسبب إعتداءات الهولنديين على الإندونيسيين المطالبين باستقلالهم وإطلاق سراح زعمائهم [١] .

وإزاء ما ظهر من تخاذل مجلس الأمن أمام هولندا التي تحدت مجلس الأمن وقراراته الخاصة بالإفراج عن زعماء هذه البلاد وإيقاف اعتداءاتها المسلحة عليها منذ ١٨ديسمبر ١٩٤٨م ، اجتمعت الدول الآسيوية في مؤتمر خاص لتحديد موقفها من مأساة إندونيسيا من جهة ولوضع أسس عامة للتعاون فيما بينها إزاء مشاكلها الخاصة من ناحية والمشاكل الدولية العامة من ناحية أخرى .

وقد دعا " جواهر لال نهرو " إلى عقد مؤتمر خاص بإندونيسيا اشترك فيه تسع عشرة دولة وكان من بين المشتركين مصر وانتهى المؤتمر إلى اتخاذ عدة قرارات فيما يخص إندونيسيا ، وأبلغت هذه القرارات إلى هيئة الأمم المتحدة وهي في مجموعها تدعو مجلس الأمن إلى أن ينفذ قراراته الخاصة بضرورة وقف القتال والإفراج عن الزعماء الإندونيسيين ، ثم ضرورة تحرير إندونيسيا من الاستعمار الهولندي و رد السيادة إلى أهلها [٢] .

غير أن المؤتمر لم يحدد موقفه في حالة تخاذل مجلس الأمن ، وإذا كان لم يقرر على الأقل تطبيق أعضائه لما ينص عليه ميثاق هيئة الأمم من عقاب المعتدي بقطع العلاقات السياسية ، وتطبيق العقوبات الاقتصادية ، وإذا كان المؤتمر لم يحدد ولم يقرر شيئاً من هذا فإنه إنما قصد - بلا ريب - من ذلك إلى ترك الباب مفتوحاً أمام مجلس الأمن وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لعلهما يصلان إلى اتخاذ تدابير عملية جماعية ترد إلى المنظمة الدولية هيبتها ، وتحفظ لها شيئاً من القوة التي أخذت تنهار، وحماية مبادئ الحق والعدل ، فضلاً عن القانون الدولي ، وإلا أصبحت في حل من أن تتخذ من الإجراءات ما ترى لردع هولندا [٣] .

١- النقافة : في ١٠ يناير ١٩٤٩ ، تحت عنوان " العالم يسير أسبوعاً بعد أسبوع " ، محمد مندور ، ص ٤ .

٢- النقافة : العدد ٥٢٧ الاثنين ٢ من ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ / ٣١ من يناير ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مؤتمر نيودلهي و الاتحاد الآسيوي " محمد مندور ، ص ٤ .

٣- النقافة : العدد ٥٢٧ الاثنين ٢ من ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ / ٣١ من يناير ١٩٤٩ م ، تحت عنوان : " مؤتمر نيودلهي و الاتحاد الآسيوي " محمد مندور ، ص ٤ .

المبحث الخامس

☻محمد مندور و ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م

في صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، أعلن جمال عبد الناصر ورفاقه الضباط الأحرار قيام الثورة ، وفوجئ المواطنون في الساعة السابعة والنصف صباحاً ببيان تذيعه الإذاعة المصرية باسم القائد العام للقوات المسلحة آنئذ اللواء محمد نجيب، يعلن انتفاضة الجيش المصري على الطغيان والفساد ، اللذين انتشرا في البلاد [١] ، وتحقيقاً للأمل الذي راود شعب مصر بأن يكون حكمه بأيدي أبنائه ، وأن تكون له الكلمة العليا في مصيره [٢] .

ومن الثابت أن نبأ قيام الثورة قوبل بابتهاج كبير من جميع أفراد الشعب المصري ، ولذا تفاءل الشعب كله ببرنامج الثورة خيراً ، وقد بدأ هذا البرنامج بطرد الملك فاروق مساء يوم السبت ٢٦ يوليو من نفس العام بتوجيه إنذار إليه لمغادرة البلاد . [٣]

وبعد أن اطمأن عبد الناصر وزملائه من رجال الثورة بطرد الملك ، لم يكن أمامهم إلا أن يركزوا كل جهودهم للقضاء على أعوان الاستعمار ، فقاموا باعتقال عدد كبير من الإقطاعيين ، ومحترفي السياسة ورجال الحكم السابقين في سبتمبر ١٩٥٢ م ، وتم حل الأحزاب السياسية ، ومصادرة جميع أموالها ومحاكمة عدد من رجالها الذين حاولوا القيام بمؤامرة ضد الثورة في يناير ١٩٥٣م [٤]

وتجدر الإشارة أن فاروق هو العاهل الوحيد من أسرة محمد علي الذي خلع بإرادة الشعب ، لقد سبق أن خلع الخديوي إسماعيل ١٨٧٩م ، وكان خلعه بإرادة الدول الأوربية و تواطئها مع الحكومة العثمانية ، ثم خلع

١- محمد أنيس و آخر: ثورة ٢٣ يوليو و أصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩، ص ١٩٧
، سامي إسكندري : لمحات من حياة الزعيم جمال عبد الناصر ، مطبعة دياب ، القاهرة ١٩٧٠م ، ص ٢٤ ، ٢٥.

٢- جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، دار المعارف ١٩٥٤، ص ١٠ .

٣- عن كيفية خلع الملك فاروق و مغادرته أرض مصر ، راجع : عبد المنعم إبراهيم الجميعي : الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية في مصر ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨١م، ص ٦١ .

٤- رشوان محمود جاب الله : علي ماهر و دوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ص ٣٠٨ .

الخديوي عباس حلمي الثاني في ١٩ ديسمبر ١٩١٤م ، بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر ، أما فاروق فكان خلعه بإرادة الشعب ،ولم يحدث أي تدخل أجنبي للحيلولة دون خلعه ، أو لإعادته إلى العرش .

أيد محمد مندور الثورة ، فهي التي ستنهي الاحتلال الإنجليزي ، وهي التي ستضطلع بمهمة تحقيق العدل الاجتماعي ، وإقامة قواعد ديمقراطية سليمة ، وتقضي على كل مظاهر سيطرة الإقطاع ورأس المال على الحكم. (١)

وفي ٩ ديسمبر ١٩٥٢ م ، تعاطف محمد مندور مع دعوة الرئيس محمد نجيب - أمام البكباشي أنور السادات - عضو مجلس قيادة الثورة ، ومندوبي الصحف ، ووفد الإذاعة اللاسلكية إلى سقوط دستور ١٩٢٣ م ، وكان تبريره لذلك ، أن الملك السابق فاروق كان يتخذ من هذا الدستور مطية لأهوائه ، ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك ، فضلاً عن أن السلطة التنفيذية - كما قال بيان نجيب- في ظل الدستور لم تكن مسئولة أمام البرلمان ، بل كان في مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التي كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول (٢) .

وكان رد فعل " محمد مندور " أن أصدر في ديسمبر ١٩٥٢ كتيباً بعنوان " الديمقراطية السياسية " ، والذي يكشف فيه عن ثوريته ، وعن أصالة ثورة ٢٣ يوليو وصدقها في الدعوة إلى الإصلاح ، ورضاه الكامل بل وإعجابه بمبادئها الستة ، واندفاعتها في طريق تحقيق آمال الجماهير التي صبرت على البؤس طويلاً وطردها للملك فاروق ، وأثنى في تقديمه للكتاب على حركة يوليو ، قائلاً : " قابل شعب وادي النيل حركة الجيش بالتأييد بل الحماسة ، لأنه رجا أن تسفر عن رد سيادته إليه ، بعد أن حرمه النظام الملكي الفاسد من تلك السيادة ، وبعد أن أصبحت عبارة " الأمة مصدر السلطات " ، فكان الملك هو الذي يعين الوزارات ، وهو الذي يقيلها ، ويحل البرلمانات ، ويتحكم في الأداة الحكومية كلها يمنح من يشاء ويحرم من يشاء ، ويحابي بحسب هواه ، حتى أصبح العالم أجمع يتحدث عن وجود حزب في مصر ، يسمى " حزب السراي " (٣) .

١- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٦٩ .
، المصور : عدد ١٤٦٤ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٨ ، المصري : عدد ٢٤ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٢ .

٢- الهلال: أغسطس ٢٠٠٥ ، مقال تحت عنوان " مندور و ثورة٢٣ يوليو " ، شعبان يوسف ، ص٩٢ ،٩٣.

٣- محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، كتاب المواطن ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٥ .

ونجد أن محمد مندور – كان يفكر مع روح يوليو – يقول عاتباً على دستور ١٩٢٣ : " نعم إن النظام النيابي منذ أن أنشئ في مصر سنة ١٩٢٤م حتى اليوم لم يؤت ثمرته المرجوة ، ولكن هذا الفشل لا يرجع إلى فساد ذلك النظام في ذاته ، وإنما يرجع إلى وجود السيطرة الاستعمارية من جهة والاستبداد الملكي من جهة أخرى ، فهذان العاملان قد كان لهما أثر بعيد في وجود العيوب والثغرات القائمة في دستور سنة ١٩٢٣م ، وفي القوانين التي تراكمت بعد صدوره ووسعت من تلك العيوب والثغرات ، وجاء التطبيق العملي لنصوص الدستور والقوانين ، وأفسد الصالح من كل تلك النصوص بينما بالغ في أذى المعيب الفاسد منها " [١] .

ونلاحظ أن الخطابين يكادان أن يكونا متشابهين تماماً ، وغالبا بذات المفردات والألفاظ ، والتدقيق على فكرة الثغرات في دستور ١٩٢٣م ، والتدقيق والتشديد على إسقاطه أيضاً ، لهذه الاستجابة السريعة لمندور ، ولتحريره هذا الكتيب ، وكأنه خرج من غرفة القيادة ، ولكنه كان مصاغاً بعقلية تطالب بالجمهورية البرلمانية طامحة للتخلص من أي حكم استبدادي ، وطالب مندور بأن من الواجب أن تلغى أولاً الأحكام العرفية ، وأن تطلق الحريات حتى تستنير الأمة وتتبين ما تريده وبذلك يمكن أن تجري انتخابات على أساس الإرادة والمذاهب المعارضة " [٢] .

وعن الحريات العامة يقول: " إن خير وسيلة لحمل الحكومة على احترام القانون والنظام هو منح المواطنين حقوقهم وحرياتهم ، فالرجل الحر لا يتمرد، وإنما العبد هو الذي يتمرد ، فعلينا أن نخلق من المواطنين رجالاً أحراراً ، وعندئذ سنرى في كل منهم جندياً من جنود النظام ، ومدافعاً عن القوانين التي يتمتع في ظلها بحقوقه وحرياته ، أما أن تطالب المواطنين باحترام قوانين رجعية ظالمة فهذا هو الوهم السخيف " . [٣]

ويمضي مندور في كتابه وكأنه يهديه إلى حكومة الثورة، وعلى أمل الاستفادة بما فيه من أفكار وخلاصة تجارب ، وأهم ما في الكتاب ما خصصه للمواطن وسياسة وطنه التي تكشف بجلاء عن قناعة مندور بالمبادئ السياسية التي تنهض عليها الديمقراطية الحرة ، والدعوة إلى قيام الحزب الواحد ومحاربة الأحزاب هي دعوة إلى محاربة الحزبية ، وأن الديمقراطية لا تقوم إلا على تعدد الأحزاب ، حتى يكون بعضها رقيباً على بعض . [٤]

١- محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، ص ١٢ .
٢- المرجع نفسه ، ص ١٧ .
٣- نفس المرجع ، ص ٢١ .
٤- المرجع السابق ، ص ٢٥ .

وعن تحقيق الديمقراطية السياسية يقول محمد مندور :

" والذي لا شك فيه أن استجلاء رغبات الشعب واتجاهاته السياسية لا يمكن أن يتم إلا إذا أطلقنا الحريات من كافة القيود ، وأبحنا تكوين جميع الأحزاب بلا قيد ولا شرط ولا اعتراض ولا ترخيص ، ولذلك ينبغي أن يصدر قائد الثورة قانوناً بإلغاء جميع النصوص القانونية المقيدة لحرية الرأي ، فتزول جرائم الدعوة لقلب نظام الحكم ، وتنتشر في البلاد الدعوة إلى كافة المذاهب السياسية ، ثم تجرى بعد ذلك انتخابات للهيئة التأسيسية على أساس هذه المذاهب والآراء الحرة " [١]

ورغم هذه الاستجابة السريعة ، وهذا التشابه في الأفكار ، وتلك النغمات المشتركة ، إلا أن مندور لم يكن متطابقاً تماماً لدعوة بعض رجالات الثورة لإلغاء الأحزاب ، فقد اعتبرها مندور دعوة رجعية ، تمهد السبيل لأنواع الحكم الاستبدادي الذي يجب أن تجنب بلادنا ويلاته لكي نظل أحراراً ، وحتى تزدهر ملكات شعبنا في ظل الحرية المقدسة ، إن النظام الديمقراطي لا يقوم بطبيعته إلا على تعدد الأحزاب التي تتداول السلطة ويكون بعضها رقيباً على بعض ، ونحن لن نجني من حل الأحزاب إلا إقصاء جميع الأكفاء عن الاهتمام بمصير وطنهم ، وبذلك تصبح السياسة حكراً على التافهين أو العاجزين أو المرتزقة أو الأفاقين ، و في هذا أكبر إفساد للحياة العامة ، لكن ضباط يوليو لم يستمعوا لمندور ، بل عزلوه ومنعوه من الاشتغال بالسياسة ، والكتابة في السياسة ، حتى مات مقهوراً غير أن مندور يعود الآن منتصراً ليواصل حربه على الطغيان ونضاله في سبيل الديمقراطية التي آن لها أن تنتصر [٢] .

لذلك لم يأت الكتاب ملائماً تماماً لأفكار " محمد نجيب " ولم يكن تنفيذاً لبرنامج الثورة ، بل إن الكتاب كان يلتقي مع بعض أفكار القيادة كارها لأشكال الاستبداد السابقة كلها ، طامحاً في حرية الشعب ، حالماً بعدالة اجتماعية صارمة، ولذلك كانت بعض الأفكار في الكتاب وكأنها أفكارنا ناصحة لهذه القيادة إلى الطريق السليم، كما أن صدور هذا الكتيب في هذا التوقيت يعني أشياء عديدة ، في مقدمتها أن محمد مندور قد بادر بتحمل مسئولياته ككاتب ، وكمثقف في تقديم رؤيته ومشاركته السياسية في اختيار النظام السياسي لمصر وهي تجتاز مفترق الطرق بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو وعبر عن أفكاره مطالباً بتعزيز سيادة الأمة ، بالإصلاح الدستوري والديمقراطية والمشاركة السياسية وإطلاق الحريات العامة

١- محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، ص ٤٦ .

٢- الأهرام : العدد ٤٣٣٢٥ في ٢٠يوليو ٢٠٠٥ ، مقال تحت عنوان " مات مقهوراً و عاد منتصراً ، أحمد عبد المعطي حجازي ، ص ١٠ .

والحفاظ على حقوق الإنسان ، وهو بذلك يقدم نموذجاً ناجحاً لمسئوليات كل مثقف ومفكر وكاتب للمشاركة في إحداث فكر سياسي جديد ، وتتجلى تلك المسئولية دائماً في مراحل التحول واللحظات الحاسمة للإصلاح السياسي[1].

تقول زوجته السيدة ملك عبد العزيز : " كانت الفترة التي شهدت جهاد مندور السياسي فترة بالغة الأهمية في حياته ، وأنا أعتز بها أيما اعتزاز ، وأتمنى أن تذكرها الأجيال القادمة ، لكنها كانت عصيبة من كافة الوجوه .... ولم يكن ليجد وقتاً وهو المحب الحنون كي يلتقي بأولاده إلا بعض ساعة كل شهر " [2].

وبعد قيام الثورة أيد حزب الوفد رجالها ، فقد كان مصطفى النحاس رئيس الحزب خارج مصر أثناء قيام الثورة ، وعقب وصوله إلى مصر توجه لزيارة اللواء " محمد نجيب " في ٢٨ يوليو ١٩٥٢ لتهنئته بقيام الثورة ، وقال له : " رأيت من واجبي أن أحيي منقذ الوطن ، لقد أدى الجيش أكبر خدمة للوطن في العصر الحديث " . [3]

استمر النحاس في تأييده لرجال الثورة ، فقد ألقى خطاباً في ميدان المنشية بالإسكندرية في الذكرى الخامسة والعشرين لوفاة الزعيم سعد زغلول ، فقال: "الحركة دستورية وليست ديكتاتورية ، وأن الوفد يؤيدها" [4] ، ولكن تأييد الوفد لم يدم طويلاً ، وقد بدأت وقائع الخلاف في نهاية الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٥٢ عندما قامت حكومة الثورة باتخاذ خطوات للقضاء على حزب الوفد ، وباعتقال عدد كبير منهم ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، ومحمود سليمان غنام [5] ، وإبراهيم فرج الذي تم الإفراج عنه لظروفه الصحية ، أما محمود سليمان غنام فقد تمت محاكمته يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥٣ وحكم عليه بالسجن ١٥ عاماً مع إيقاف التنفيذ [6] ، كما تمت محاكمة فؤاد سراج الدين وزير المواصلات السابق

١- الأهرام : العدد ٤٣٣١٢ في٧يونيو ٢٠٠٥، مقال تحت عنوان"محمد مندور"،ص٧،أحمد يوسف الفرعي.

٢- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٦٩ .

٣- محمد فوزي الوكيل : هذه الثورة من ٢٣ يوليو١٩٥٢ – ٢٢يوليو ١٩٥٣م ، إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٢٠ .

٤- الوفد : العدد ٢٨٦ في ٢٤ أغسطس ١٩٨٣م ، ص ٦ .

٥- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩م ،ط١ ،مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥٩ ، ص ٧٦.

٦- أمين حسان كامل : محكمة الثورة ، جـ٢ ، ط١ ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٥٤م ، ص ٩٧ و ما بعدها .

ومحمود أبو الفتح وحسين أبو الفتح [١] ، وأصدرت محكمة الثورة حكمها في ٢ فبراير ١٩٥٤م على فؤاد سراج الدين بالسجن ١٥ عاما [٢] .

وفي سنة ١٩٥٣ أنشئ معهد الدراسات العربية العليا ، ودعاه ساطع الحصري لإلقاء محاضرات فيه ، كما أغلق في عام ١٩٥٤ مكتب المحاماه ، وتفرغ للتدريس والتأليف والكتابة في الصحف والمجلات [٣] .

وحينما حدثت أزمة مارس ١٩٥٤م ، تصدى محمد مندور لهذا الحادث وأبدى رأيه بشكل واسع ومفصل عن الانتخابات وأسس الدولة ، والأحزاب ومذاهبها ، ورؤيته الساطعة لما أسماه بالجمهورية الاشتراكية ، وكان رأي مندور مناراً ساطعاً وسط ظلام دامس ساد آنذاك للأسباب التي أعلنها قادة يوليو وهددت الحريات الديمقراطية و في ذلك يقول : " إن الشعب في حاجة ماسة إلى نظم ترد له ثقته بنفسه وفي الحياة الدستورية الديمقراطية البرلمانية كلها ، وهذه النظم لا يمكن أن تتفرع عن أصل عام واحد وهو إقرار الجمهورية البرلمانية هي خير نظام تستطيع أن تزدهر في ظله الديمقراطية السياسية بما تتضمنه هذه العبارة من حريات وحقوق سياسية ، ، وفند مندور الأفكار التي طرحها السنهوري حول إنشاء ثلاثة أحزاب تحت مسميات " الحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الديمقراطي وحزب اليمين المحافظ " مناقشاً تفاصيلها ، ومطالباً بأوسع الحريات ، متقدماً بطلب لمجلس قيادة الثورة لإطلاق كافة الحريات ، وتصفية المعتقلات ، وإباحة تكوين الأحزاب ، لكي تستعد الأمة استعداداً صحيحاً لخوض المعركة الانتخابية [٤] ، كما أن حزب الوفد استغل التفكك داخل مجلس قيادة الثورة ، فقامت المظاهرات المؤيدة للرئيس " محمد نجيب " والمطالبة بعودة الحياة النيابية [٥] .

١- سعيد عبد الرازق يوسف عبد الله : جمال عبد الناصر و دوره في السياسة المصرية (١٥يناير١٩١٨ - حتى نهاية عام ١٩٥٦م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ، ص ١٣٠ .

٢-روزاليوسف : عدد ٢٥٤٢ في ٢٨ فبراير ١٩٧٧م ، إبراهيم طلعت يروي أيام الوفد الأخيرة ، ص ١٥.

٣- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٧٠ .

٤- الهلال : عبد أغسطس ٢٠٠٥ م، مقال تحت عنوان" مندور و ثورة يوليو"شعبان يوسف،ص٩٤ ،٩٥ .

٥- عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعي و السياسي في مصر من ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ، ط٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٨م ، ص ١٧٧ .

وفي ١٥ أبريل ١٩٥٤م أصدرت حكومة الثورة قراراً نص على أن يحرم من حق تولي الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، وكان منتمياً إلى حزب الوفد ، أو حزب الأحرار الدستوريين ، أو الحزب السعدي [١] ، كما اتخذت قيادة الثورة قراراً بألا يمارس العمل السياسي كل من اشترك في الأحزاب السابقة [٢] ، واعتبر مندور على هذا الأساس من رجالات الأحزاب ومن أشياع العهد البائد الذي أفسد الحياة النيابية ، وأغلب مجالات الحياة في البلاد ، وسمح له فقط بالكتابة في المجلات الثقافية والأدبية والفنية بوجه خاص .

فوجئ مندور بقرار الثورة فيه ، بوصفه عضواً وفدياً بارزاً وفعالاً فاستشعر الإحباط والأسى ، وكان قد أدرك من خلال عمله بالسياسة وانشغاله بالحياة العامة أن هذا هو الطريق ، وهذه هي حياته وفي هذا المجال ستكون له البصمات والعلامات [٣] ، لكن إضافات مندور النقدية ودوره المؤثر في حياتنا الثقافية في السنوات اللاحقة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الثورة قامت بخدمة جليلة للثقافة والعلم إذ أعادت مندور إلى قاعات الدرس ، وإلى الصحافة الأدبية والتأليف والترجمة . [٤]

وبعد تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وما أعقبه من صدور بيان ثلاثي عن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا يدين العمل الذي قررته الحكومة المصرية لأنه يتضمن ما هو أكثر من مجرد التأميم ، إذ يتضمن استيلاء الحكومة المصرية من طرف أحد على هيئة دولية مسئولة عن تشغيل قناة السويس ، والحفاظ عليها ليتمكن كل المنتفعين بها التمتع وبفاعلية استخدام الطريق المائي الدولي الذي يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وأمن كثير من أجزاء العالم ، وعليه فقد أحس مندور بالخوف على بلاده ونديد بهذا البيان وطالب المجتمع الدولي الوقوف بجانب مصر في هذه القضية " [٥] .

وفي صيف ١٩٥٦ دعت رومانيا والاتحاد السوفيتي محمد مندور ضمن وفد أدبي لزيارتها ، وسافر في ١٣ سبتمبر ١٩٥٦م ، وسافر مع الوفد الذي ضم محمد سعيد العريان ، وعلي باكثير وعبد الرحمن الشرقاوي

١- سعيد عبد الرازق يوسف عبد الله : مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
٢- فؤاد قنديل : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ٦٩ ، ٧٠ .
٣- فؤاد قنديل : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ٧٠ .
٤- نفسه ، ص ٧٠ .
٥- آخر ساعة : العدد ٢٩٠٢ في ٦ يونيو ١٩٩٠ ، مقال تحت عنوان " وثائق أمريكية هامة تكشف خفايا حرب السويس " ، ص ٨ .

وشوقي ضيف ، وأمكنه أن يتعرف على مذهب الواقعية الاشتراكية وعن هذه الزيارة يقول محمد مندور : " ولكن زيارتي في العالم الاشتراكي جعلتني أبين حقيقة هذا العالم وما يضطرب فيه من نظريات كانت غامضة في ذهني أشد الغموض، ومن بين هذه النظريات نظرية الواقعية ، بهذا المعنى الجديد الذي كان يلوح لي مناقضاً ، أو على الأقل مجانباً لحقائق الناس والأشياء " [١] .

وقبل عودة محمد مندور إلى مصر بثلاثة أيام قبل وقوع العدوان ٢٩أكتوبر ١٩٥٦م على مصر ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بإعلان التعبئة العامة في أنحاء الجمهورية ، ودعوة جميع القوات الاحتياطية إلى الخدمة العسكرية ، وقطعت مصر علاقاتها السياسية مع كل من بريطانيا وفرنسا [٢] ، وطلبت مصر من مجلس الأمن الدولي أن يتدخل فوراً لوقف العدوان[٣] ، وتوالت رسائل التأييد من كل العواصم العربية ، وكان ثوران المشاعر من المحيط إلى الخليج متدفقاً كما هو في القاهرة ، ولم تكن الحماسة حالة عاطفية فحسب ، وإنما برزت معها و على نحو لا يقبل الشك إرادة أمة أحست أنها صانت كرامتها وحققت إرادتها [٤] ، وكان رد الفعل السوفيتي أن القناة ملك لمصر ، وأن تأميمها إجراء قانوني عادي لصالح اقتصاد مصر ، وعلى الدول المعتدية أن تسحب قواتها من الأراضي المصرية [٥] ، وفي الثاني من نوفمبر ١٩٥٦م و أثناء عودة محمد مندور من الاتحاد السوفيتي ، توقفت الطائرة التي كان يستقلها في كوبنهاجن ، بسبب إغلاق مطار القاهرة ، فسافر إلى بيروت [٦] .

١- محمد مندور : جولة في العالم الاشتراكي ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٥٥م ، ص ٢٥ .

٢- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ م ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩م ، ط٢، دار المعارف ١٩٨٩م ، ص ٨٢ .

٣- جلال يحيى :الثورة و التنظيم السياسي، دار المعارف ، ١٩٦١ ، ص ٢٥٠ .

٤- محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٤٦٧ .

٥- نفس المرجع ، ص ٤٦٨ .

٦- محمد مندور : جولة في العالم الاشتراكي ، ص ٢٥ .
، آخر ساعة : العدد٢٩٠٢ في ٦ يونيو ١٩٩٠، مقال تحت عنوان " وثائق أمريكية هامة تكشف خفايا حرب السويس " ، ص ٨ .

وفي ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م ، انعقد مجلس الأمن لمناقشة العدوان الثلاثي على مصر ، وطالب الوفد الأمريكي إسرائيل بسحب قواتها المسلحة فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة المقررة [١].

كان لهذا العدوان صدى في البلاد العربية ، بل وفي جميع أنحاء العالم ، وظهر التضامن بين العرب، وقام الوطنيون السوريون بتدمير أنابيب البترول، وتعطيل محطات المفتحات الواقعة فوق أراضيهم حتى يعطلوا وصول الوقود إلى غرب أوربا، و ظهر نفس الاتجاه في العراق والمملكة العربية السعودية ، وتوقف العمال عن العمل في جميع أنحاء العالم العربي . [٢]

وفي بيروت التي وصل إليها محمد مندور اشترك مع بعض الكتاب في إصدار أحد عشر عدداً من جريدة الجمهورية ، لأن الجرائد المصرية لم تكن تصل إلى لبنان ، وكان لابد من عمل شئ كما يقول مندور . [٣]

منذ سنة ١٩٥٦م نحت جمال عبد الناصر لنفسه مكانة ممتازة في دول الوطن العربي ، وأحس أن الثقة التي اكتسبها ، تجعل من واجبه رسم الطريق للعرب المتعطشين للحرية والتقدم ، وكان حزب البعث قد حدد منذ ١٩٤٥ معالم القومية العربية المرتكزة على الحرية والاشتراكية والوحدة ، إلا أن عوامل كثيرة اجتمعت لتجعل من عبد الناصر زعيماً للقومية العربية [٤] ، وهذه المرحلة الأيديولوجية على الصعيد القومي ، منسجمة مع التوجه الأساسي للناصرية التي كانت تبحث عن طريق مُتميز عن بقية المذاهب ، لكن العنصر الجديد هو الميل إلى الاشتراكية ، والإقناع بضرورة الاعتماد على العلم والتقانية ، ومن ثم كان شعار " الاتحاد القومي " الذي أنشأه عبد الناصر سنة ١٩٥٦م هو " الديمقراطية الاشتراكية التعاونية " [٥].

وفي عام ١٩٥٨ أصدر " يوسف السباعي " رواية عن حرب فلسطين ، سماها " طريق العودة "، وحول فيها هذه المأساة العنيفة إلى قصة حب عادية ، كتب عنها مندور مقالة استغرب فيها خفتها ، واستنكر أن يستغل الكاتب هذه المأساة التي غيرت وجه التاريخ ، ليرضي جمهوره الذي

١- الهيئة العامة للاستعلامات : ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثاني من عام ١٩٥٠-١٩٦٩ ، ص ١٣٩١ .
٢- جلال يحيى : الثورة و التنظيم السياسي ، ص ١١٩١ .
٣- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ١٠١ .
٤- محمد برادة : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ٢٠٩ .
٥- نفس المرجع ، ص ٢٠٩ .

يبحث عن السهل ويرضى بالقليل و كتب محمد مندور نقداً يسأل فيه يوسف السباعي ، لماذا صور أبطاله بهذه الخفة ، ولماذا جعلهم على هذا القدر من الاستهانة بالقضية ؟[١]. وكشف ما في الرواية من ضعف فني وفكري وسياسي [٢] .

وأما عن النواحي الموضوعية في نقد محمد مندور لقصة" طريق العودة " فيقول : " فإنه قد أراد (أي يوسف السباعي) ، أن يوهم القراء أنني أتعمد الدفاع عن قادة الثورة وأنصارهم لغرض آخر في نفسي ، ولكنني أقول له ، إنهم ليسوا في حاجة إلى دفاعي لأنه ليست هناك مناسبة لهذا الدفاع ، ولكني أقرر وأكرر أن جيشاً قام بثورة ناجحة لا بد أنه قد كانت به نماذج أكثر وعياً ، وإيجابية و نظر للأمور نظرة الجد- مما كان لدى بطلي قصة يوسف السباعي ، وإذا كان الفن اختياراً - كما يعرف كافة المشتغلين بالأدب والفن - فقد كان يوسف السباعي في غنى عن الاقتصار على هذين النموذجين المتخلخلين ، ولو أنه أضاف إلى القصة نموذجاً ثالثاً أكثر وعياً وإحساساً بمسئولية الضابط الذي يحمي القيم المقدسة لما آخذته على تصوير النموذجين الآخرين ، فأنا أعرف أن البشر ليسوا ملائكة ، وأن النقائص ليست بمعزل عنهم ، كما أنني - أيضاً - ما كنت لأحفل لو جعل كل أبطاله الضباط جهلة أو منحلين لولا أنه قد ربط كل هذا بقضية مقدسة هي قضية استرجاع فلسطين ، إذ سمى قصته " طريق العودة " ، فهل ستعود فلسطين على يد أمثال الضابطين "إبراهيم شكري ، ومحمود مراد" الذين صورهما يوسف السباعي[٣] ، ثم استطرد قائلاً : " أما ما يضحكني حقاً ، فهو ما ظنه يوسف السباعي من أنني قد اتهمته بالتزوير حين قلت إنه قد استعمل إحدى الحيل الأدبية ليوهمنا أن قصته واقعية وهذه الحيل كثيراً ما تكون من عوامل جودة الأدب وروعته ونجاحه " [٤] .

ولم يكن السباعي يحتمل نقاده ، فقد كان ضابطاً محدود الثقافة ، لكنه أصبح بعد حركة الجيش مسئولاً عن الحياة الثقافية ، فهو سكرتير جمعية الأدباء ، ومؤسس نادي القصة ، ورئيس تحرير مجلة الرسالة الجديدة ، والسكرتير العام للمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وقد منحته هذه المسئوليات سلطة جعلته في صدام دائم مع النقاد الجبارين ، فهو لا يرضى عن كثير مما يكتبه عنه هؤلاء ، وهم لا يعرفون كيف يرضون كاتباً

١- الأهرام : العدد ٤٣٣٢٥في يوليو ٢٠٠٥ م ، مقال تحت عنوان " مات مقهوراً و عاد منتصراً " ، أحمد عبد المعطي حجازي .
٢- محمد مندور : معارك أدبية ، ط١ ، دار نهضة مصر ، ١٩٨٤م ، ص ٥٠ .
٣- يوسف القعيد : عبقرية المجهود ، مندورناقداً للقصة و الرواية ، ص ١٨٥ .
٤- المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

واسع النفوذ إلى الحد الذي يستطيع معه أن يدخل الدولة طرفاً في صراعه معهم [1] ، وكتب يوسف السباعي رداً عنيفاً على مندور لجأ فيه إلى منعه من السفر إلى تونس عقاباً له على هذا النقد [2].

ولم يكن يوسف السباعي وحده هو الذي واجه " محمد مندور " ، وإنما واجه معه كاتباً كان ينتظر أن يقف في صف مندور ، لكنه اختار أن يقف في صف السباعي ، وهو " عبد الرحمن الشرقاوي " ، الذي كتب مقاله ينتصر فيها للسباعي ، ويتهم فيها مندور بالجهل ، وبأنه أعمى يدعي الإبصار . [3]

وللدفاع عن " محمد مندور " ، نشر " أحمد عبد المعطي حجازي " قصيدة بعنوان " دفاع عن الكلمة " موجهة إلى من ماتت كلماتهم ، لأن ضمائرهم قد ماتت دفاعاً عن مندور ، وفي ذلك يقول : " انفعلت مع المنفعلين ، فكتبت قصيدتي دفاعاً عن الكلمة ، أثار فيها لمندور من السباعي والشرقاوي معاً :

فرسي لا يكبو ، وحسامي قاطع

وأنا ألج الحلبة

مختالاً إلى الحلبة ، أثني عطفي

أتلاعب بالسيف

لا أرتجف أمام الفرسان [4]

وفي ذلك الوقت أصر مندور على أن يقوم برحلة إلى بلدته " كفر مندور " ، حيث أنسته مشاعر البنوة ، وتقبيل والده له ، وتقبيله ليد والدته ، الذي أنساه كل الآلام ، ولكن عندما دفعت والدته بأحد أحفادها للسلام عليه ، وهي تدعو له بأن يكون كعمه محمد دكتوراً عظيماً يسقط الوزارة ويقيمها بكلمته وقلمه ، طافت به لمحة حزن ، وكأنه يقول لنفسه : " كان زمان ، ثم زال الحزن بمجرد تقبيله لابن أخته ، حزن كان ينتاب مندور عندما يجد

١- الأهرام : العدد ٤٣٣٢٥ في ٢٠ يوليو ٢٠٠٥م ، مقال تحت عنوان "مات مقهوراً و عاد منتصراً " ، أحمد عبد المعطي حجازي .

٢- يوسف القعيد : مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٣- نفس المرجع ، ص ٢٠ .

٤- الأهرام : العدد ٤٣٣٢٥ في ٢٠ يوليو ٢٠٠٥م ، مقال تحت عنوان " مات مقهوراً و عاد منتصراً " ، أحمد عبد المعطي حجازي .

إنساناً ينشق عن كل المبادئ الإنسانية في سبيل هدف عابر ، أو مصلحة شخصية " [١] .

حرص مندور في هذه الفترة أن يشترك في كل ألوان النشاط الثقافي ، وأن يحضر كل المؤتمرات والندوات وجميع العروض المسرحية ، ويقول رجاء النقاش في كتاب " أدباء معاصرون " : " حرص مندور في هذه السنوات أن يتعامل مع أي إنسان مهما كان قدره ، ومهما كانت قيمته ، وأصبح شيئاً رخيصاً كالماء والهواء ، و لكنه في الحقيقة كان شيئاً نفيساً كالماء والهواء أيضاً " ، ثم استدرك النقاش قائلاً : " وحتى لو لم يكن في أزمة لفعل مندور ذلك ، فما السر في إقباله على العمل بهذه الوحشية ، أكبر الظن أن الأقدار كانت تعد للنهاية على هذا النحو المتيسر ، وقد كان الأمل معقوداً عليه في أن يحقق الكثير " [٢] .

وفي أكتوبر ١٩٥٩، تحول معهد التمثيل المسائي إلى المعهد العالي للفنون المسرحية ، وأصبحت الدراسة فيه نهارية ، وعين به مندور أستاذاً دائماً ورئيساً لقسم الأدب الدرامي [٣] .

وفي عام ١٩٦١ بعد الانفصال بين سوريا ومصر ، بدأ علم القومية العربية كقاعدة للوحدة يغوص في العتمة ، وسرعان ما دق ناقوس النقد الذاتي بالنسبة للناصرية التي أدركت أن جميع أشكال الحزب الوحيد التي جربتها ما هي إلا مجرد واجهة تنظيمية اندست الرجعية وراءها . [٤]

ومنذ ذلك الحين لم يكن بإمكان الناصرية أن تغمض عيونها على غياب المثقفين الثوريين والقوى الاجتماعية الصاعدة ، وتبدي الاعتماد على الجيش قاصراً على تأطير الجماهير ، بالإضافة إلى أنه أدى إلى ظهور فئات جديدة داخلة متلهفة على الامتيازات والنفوذ ، كان المثقفون حلقة أساسية تفتقر إليها الناصرية ، وهذا ما جعل محمد حسنين هيكل يفتح جدالاً حول أزمة المثقفين (١٦ يونيو ١٩٦١م) داعياً إياهم إلى التفاعل مع الثورة ومحاولة إعطائها " نظرية ثورية " . [٥]

لا شك أن عشر سنوات من التجريب والتلمس قد أقنعت الضباط الأحرار ، أو على الأصح عبد الناصر بضرورة زرع جذور أكثر عمقاً ، وبوضع حد

١- محمد مندور : معارك أدبية ، دار نهضة مصر ١٩٨٤ ، ص ***
٢- رجاء النقاش : أدباء معاصرون ، الأنجلو المصرية ١٩٦٨ ، ص ٩٦ .
٣- فؤاد قنديل : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٧٠
، يوسف القعيد : عبقرية المجهود ، مندور ناقداً للقصة و الرواية ، ص ١٨٤.
٤- من خطاب ألقاه عبد الناصر بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٦١ .
٥- محمد برادة : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ص ٢١٠ .

لجمود المثقفين والجماهير الذين كانوا يؤيدون الخطوات الإيجابية بدون أن يكون لهم دخل في اتخاذ القرار.

وفي ٤ نوفمبر ١٩٦١م أعلن عبد الناصر عن تكوين لجنة تحضيرية لمناقشة مشروع " ميثاق العمل الوطني " ويعتبر خطوة في حياة المجتمع المصري ، وفي تطور الناصرية ، بالإضافة إلى أن الميثاق اختار منهج الاشتراكية العلمية لتحليل المجتمع ومعالجة مشاكله ، فإنه قد أمضى مع الشعب عقداً اجتماعياً محدداً ، وقدم له إمكانيات للعمل والنضال ، ويشتمل الميثاق على قسمين :

قسم يحدد الأسس النظرية ، وقسم يعرض برنامجاً للعمل السياسي ، وأن قيمة الميثاق تكمن في :

أولاً – الاستنتاجات النظرية الآتية :

- أن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر لم يكن افترائياً قائماً على الانتقاص الاختياري ، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين . (١)

- أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، إن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاث :

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافأة من نصيب عادل من الثروات الوطنية .
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته . (٢)

وفي نفس العام حصل محمد مندور على جائزة الدولة التشجيعية في النقد ، وكما تميزت فترة عمله في الحياة العامة بالثورية الصادقة ، والوضوح والموضوعية في التصدي لمشكلات الحياة العامة التصقت بصوف

١- مشروع الميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢م ، مصلحة الإستعلامات ، القاهرة ، ص ٥٩ .

٢- الميثاق ، ص ٥١ .
، محمد براده : مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

النظر عن المواقفين خلف هذه المشكلات والمسببين لها ولو كانوا الإنجليز أو السراي ، فقد تميزت الفترة الأخيرة ، وهي فترة النشاط النقدي الملحوظ بصدقه في طرح آرائه و إبداء ملحوظاته على الأعمال الأدبية والفنية [١] .

وفي أوائل عام ١٩٦٥ عهد وزير الثقافة والإعلام عبد القادر حاتم إلى محمد مندور مهمة إصلاح المسرح الكوميدي ، وحضر مندور تمثيل المسرحيات ، وعاش مشكلات الإخراج ، واستطاع أن يحكم سيطرته على عناصر العمل المسرحي [٢] .

كان مندور في هذه الأثناء قد شرع في ترجمة بعض الأشعار الرومانية ، وكان يتم مراجعة كتاب " الكلمات " لسارتر ، ترجمة خليل صابات [٣] .

وقبل أن ينتقل محمد مندور إلى الرفيق الأعلى بسبعة أشهر ، تلقى من الحكومة التونسية دعوة ليشارك في أول احتفال تقيمه إحياءاً لذكرى الثلاثين لشاعرها أبي القاسم الشابي ، وكان على مندور بعد أن تلقى الدعوة أن يذهب إلى مصلحة الجوازات في ميدان التحرير ليحصل على تصريح بالخروج ، فرفض المسئولون في المصلحة أن يعطوه التصريح كما كانوا يفعلون مع من كانت أجهزة الأمن تعدهم أعداء أو معارضين للنظام ، وتضعهم في قوائمها السوداء ، فلجأ إلى أحد من جعلهم النظام وسطاً بينه وبين المثقفين ليساعده في الحصول على التصريح ، وهكذا فعل مندور فذهب إلى سعد الدين وهبة [٤] .

هذه كانت معارك صغيرة أو مناوشات أو مضايقات تعرض لها مندور كما تعرض غيره من المثقفين المصريين .

وتوفي محمد مندور في مساء ١٩ مايو ١٩٦٥م .

ويمكن القول أن توجه مندور نحو النضال السياسي الديمقراطي بعد ثورة يوليو ، كان امتداداً لنضال قديم كان مندور قد خاضه في صفوف حزب الوفد ضد كل أشكال الفساد ، فقد كان قلمه نبراساً يضيء الطريق لنهضة الشعب ، وتحرره و محاربة أ استبداد أو طغيان من الحاكم تجاه الشعب .

١- فؤاد دواره : محمد مندور شيخ النقاد ، ص ٧١ .
٢- نفس المرجع ، ص ٧٥ .
٣- نفسه ، ص ٧٥ .
٤- الأهرام : العدد ٤٣٣٢٥ في ٢٠ يوليو ٢٠٠٥ م ، مقال تحت عنوان " مات مقهوراً و عاد منتصراً " ، أحمد عبد المعطي حجازي .

خاتمـــــــــه

و بعد أن غصنا في فكر محمد مندور السياســي ، فــإن الدراســة قــد توصلت إلى العديد من النتائج و منها :

ساهمت نشأة محمد مندور في تشكيل فكره و تكوينه الوطني من خــلال مشاركاته الوطنية في صباه ، ثم توقفه عــن المشــاركة طيلــة ســنوات التكويـــــن الثقافي ، ثم انضمامه لحزب الوفد في منتصف الأربعينيــات ، و دوره الصحفي و النضالي في صحف الوفد مما أعطــاه بعــداً سياســيا ساهم في صياغة أفكاره .

أظهرت الدراسة مدى نضج مندور السياسي من خلال مقالاته السياسية التي تناولت الهجوم على حكومات الأقلية التي لا تمثل الأمــة و لا تنــهض بقضايا الوطن العليا و تعتدي على حرمات المواطنين .

كما أظهرت الدراسة مدى ربطه بين قضية اســتقلال الوطــن و جــلاء قوات الاحتلال عن أراضيه و استقلال البلاد العربية ، مؤكــداً أن الاحتــلال البريطاني للسودان جزء من خطة الانجليز للإحاطة بمصر مــن الجنــوب ، كاشفاً أساليب الانجليز في إفساد العلاقة بين مصر و الســودان ، و أنــهم يخدعون السودانيين بالتلويح بالحكم الذاتي .

أما ما يخص قضية فلسطين فقد دافع مندور من خلال مقالاته السياسية عن الحق العربي فيها ، و نبه مبكراً إلى أبعاد المخطط الصــهيوني ، و أن كبح جماح الصهاينة لن ينقذ فلسطين وحدها منهم ، بل سينقذ البلاد العربية كلها ، إذ أنهم كالسرطان الذي يخشى منه أن يتشعب في كافة الجــهات ، و أن ينفث سمومه في جميع الأقطار العربية ، حتى ليصح القــول بــأن كــل عربي يجب عليه الدفاع عن فلسطين لأنه يدافع عن نفسه .

أما المحالفات العسكرية و الدفاع المشترك فقد رفضها محمــد منــدور باعتبارها شكلاً استعمارياً جديداً ، كما تنبه إلى القــوى الدوليــة الجديــدة الصاعدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، و أكد أن مصر يمكن أن تفيــد منها دون أن تقع تحت سيطرتها .

و تعرض محمد مندور للمشكلة الاقتصادية و أرجعها إلى غيبة العدالة الاجتماعية،و طالب بتحديد الملكية الزراعية و العقارية،و كل وسائل الإنتاج ، و الأخذ بمبدأ التصاعد في الضرائب ، و تدخل الدولة لضمان عدالة التوزيع ، و تحقيق التوازن بين الطبقات ، كما دعا إلى إقامة القضاء الإداري و مجلس الدولة لإنصاف المواطنين من تعسف بعض الجهات الحكومية .

و في هذا كله ، يربط مندور في خطابه السياسي بين استقلال الوطن سياسياً و اقتصادياً و تحقيق العدالة الاجتماعية .

لقد نجح مندور المناضل بالكلمة أن يفتح باباً لانطلاق حركة الجيش و هو و إن لم يدع صراحة للثورة فإن كتاباته قد استنفرت مشاعر القراء و المواطنين ضد المعتدين على حقوقهم ، و كان ذلك خطوة مهمة في سبيل اختمار الفكر الثوري .

هذا هو محمد مندور الذي أسهمت أفكاره – إلى حد ما – في طرد المستعمر من وادي النيل ، و بفكره ساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ، و إرساء مبادئ الديمقراطية .

ملاحـــق البحث :

الملحق رقم (١) :

وثيقة توضح نص البيان الأول لقيادة الثورة الذى
أذيع فى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢

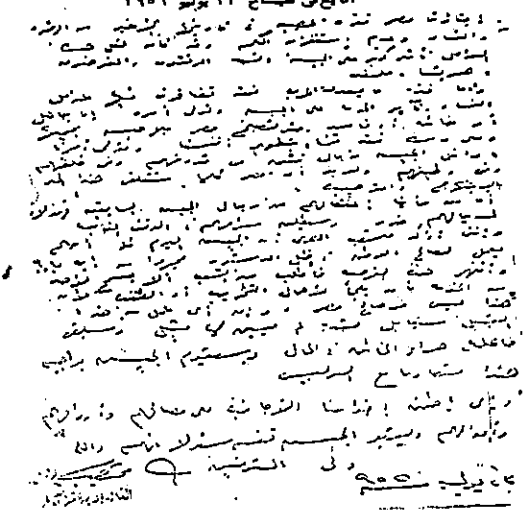

---

* - المصور : عدد ١٤٦٤ في ١٩٥٢/١٠/٣١ ، ص ٨ .
- المصري : عدد ١٩٥٢/٧/٢٤، ص ٢ .
- عبد المنعم إبراهيم الجميعي ، الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية في مصـر ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨١، ص ٦١ .
- رشوان محمود جاب الله : علي ماهر و دوره في السياسة المصريـــة ، رســالة ماجستير غير منشورة ، آداب عين شمس ، ص ٣٠٨ .

الملحق رقم *

وثيقة توضح صيغة الانذار الموجه إلى الملك فاروق في ٢٦ يوليو ١٩٥٢*

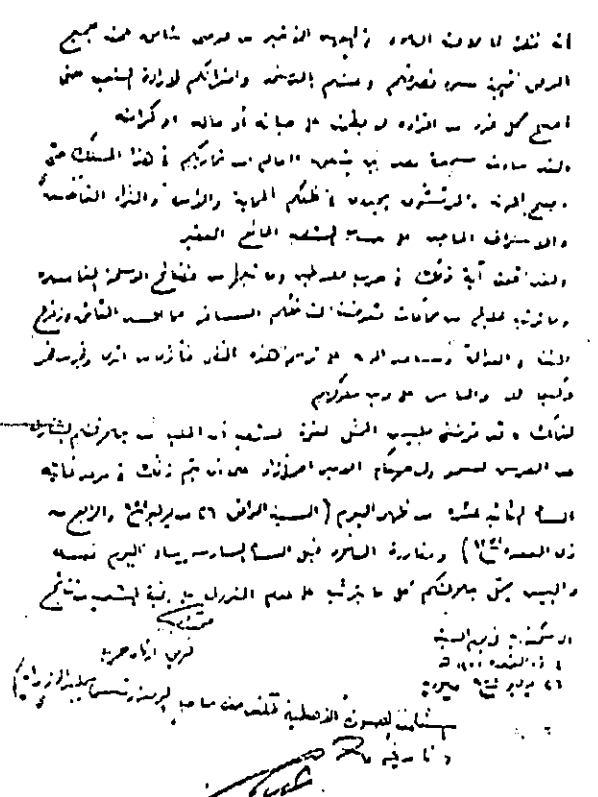

* المصادر: * المصادر: ١-المصدر: المصور عدد ١٤٦٤ في ١٩٥٢/١٠/٣١، ص ٧
١) الأه ، الأهرام : عدد ٢٣٩٩٩ في ١٩٥٢/٧/٢٧ ، ص ١ .
٢) يعبد ، د . عبد المنعم الجميعي : المرجع السابق ، ص ٦٢ .
، رشوان محمود جاب الله : المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

الحكومة المصرية تفتح الباب للاستعمار :

اقتراحها تأليف لجنة اقتصادية للشرق الأوسط بعد اشتراكها في الجمعية الصغيرة و مؤتمر هافانا و مؤتمر التغذية (*)

لسنا ندري إلى متى ستستمر الحكومة المصرية الحالية في سياستها الخارجية المدمرة لأمانينا القومية ، دون أن يجدي معها نقد ولا تنبيه ولا توجيه ، بل لسنا ندري إلى متى سيتركها الشعب ومجلس الشيوخ على الأقل تسير على تلك السياسة دون أن يناقشها الحساب ، وأن ينير الرأي العام بمناقشة جدية لتلك السياسة التي تسير فيها قدماً والشعب المسكين غير مقدر لخطورتها لبعدها عن أفقه السياسي القريب .

نعم لسنا ندري إلى متى ستسير الأمور على هذا النحو ولكننا مع ذلك نبصر ونفسر ونشرح ولله الأمر من قبل ومن بعد .

الجمعية الصغيرة

لقد سبق أن أوضحنا كيف أن هيكل باشا عندما كان يمثل مصر أمام الجمعية العمومية لهيئة الأمم كان قد امتنع عن التصويت على اقتراح تقدمت به أمريكا لتكوين ما سموه الجمعية الصغيرة ، وهي جمعية تشكلت داخل الجمعية العمومية لهيئة الأمم من أمريكا وانجلترا والدول التي قبلت أن تتكتل معهما ضد الروسيا والدول الموالية لها كما أوضحنا كيف أن مجلس الوزراء المصري لم يقر هيكل باشا على سياسته التي نؤيدها لأننا نؤمن بأن مصلحة مصر بل و دول العالم العربي كله إنما تتحقق بالوقوف موقف الحياد من الكتلتين المتعاديتين وذلك لتتخلص أولاً من الاستعمار ثم لتتجنب الدخول في حروب لا دخل لها فيها ولا مصلحة – نعم لم يوافق مجلس الوزراء المصري على هذه السياسة وقرر الاشتراك في تلك الجمعية الصغيرة فجرنا بذلك في عجلة الكتلة الأنجلو سكسونية دون أن نتبين لذلك مبرراً ولا مصلحة ، ويكفي لدحض هذه السياسة أنها انتهت بنا إلى السير في ركاب أناس لا يزالون حتى اليوم يحتلون بلادنا ويرفضون الجلاء عنها ويصرون على إملاء الحماية على وطننا ويتكالبون ليواصلوا استغلالهم لخيرات بلادنا .

مؤتمر هافانا

ولم نكد نفرغ من لفت النظر إلى الجمعية الصغيرة وخطأ الاشتراك فيها حتى أتتنا أنباء اشتراك مصر أيضاً في مؤتمر هافانا التجاري المنعقد في كوبا .

ومن الغريب أننا لم نسبق بالدعوة إلى عدم الاشتراك في هذا المؤتمر كما لم نسبق باتخاذ موقف من الجمعية الصغيرة وإنما الذي سبق إلى ذلك كان رجلاً من رجال العهد الحاضر بل ورجلاً ظل إلى عهد قريب مسئولاً في الحكومة الحالية وقد أبدى رأيه قبل أن يترك تلك الحكومة وهو محمود بك الدرويش وكيل وزارة المالية السابق .

لقد نشر محمود بك الدرويش في زميلتنا المصري مقالاً أشرنا إليه منذ أيام أورد فيه سبق اعتراضه أيام أن كان بالوزارة على اشتراك مصر في هذا المؤتمر التجاري ، لأنه كالجمعية الصغيرة يتكون من الأمريكيين والإنجليز وأتباعهم ، وهو موجه أيضاً ضد لكتلة الشرقية وليست لمصر ولا للدول العربية كما أوضحنا مصلحة في الانضمام إلى تلك الكتلة بل إن فيه ما يمس كرامتها ما دامت تجاهد أولئك المستعمرين لتفوز بحرياتها .

ولقد صدق تحذير الدرويش بك إذ جاءت الأنباء بأن هذا لمؤتمر قد نص في قانونه التأسيسي الذي أخذ ف وضعه في المادة السابعة عشرة منه على تحريم المقاطعة الاقتصادية . وأحست مصر والدول العربية أن هذا النص إنما المقصود منه هو شل حركة المقاطعة الاقتصادية التي قررها العرب ضد الصهيونيين في فلسطين ، وأن الصهيونيين في أمريكا وغير أمريكا هم الذين دفعوا إلى هذا النص . وحارت مصر والبلاد العربية إزاء هذا النص واختلف الرأي بينها ، فمن قائل بالانسحاب ومن قائل بالبقاء في ذلك المؤتمر مع إثبات تحفظات ضد هذا النص . وعلى أية حال فهذه أولى ثمرات تلك السياسة التي لا تضر بمصر وحدها بل وبكافة القضايا العربية العزيزة على نفوسنا وفي طليعتها قضية فلسطين الشهيدة .

مؤتمر التغذية

وانتقلنا من مؤتمر هافانا إلى مؤتمر التغذية التي لم تكتف مصر والبلاد العربية بالاشتراك فيه بل دعته حكومتنا المبجلة للانعقاد في القاهرة ذاتها .

هذا المؤتمر قالوا إنه خاص ببلاد الشرق الأوسط و لكننا مع ذلك رأينا أمريكا وإنجلترا تشتركان فيه مع دول الشرق الأوسط التسع لتي دعيت إليه ، هي : مصر والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن واليمن والحجاز وتركيا وإيران .

ولقد علقنا على طريقة تكوين هذا المؤتمر ورأينا فيها بحق معنى سياسياً مردوداً وهو اعتبار أمريكا وإنجلترا للشرق الأوسط منطقة نفوذ لهما وتصيد السبل للتسلل إلى استعماره ، تحت شعار الرغبة في مساعدته والنهوض به واستغلال موارده الطبيعية وما إلى ذلك من نفاق لم عد يخدعنا لأننا قد بلوناه من قبل وفطنّا إلى مداخله وإلا فلو أن هؤلاء

الاستعماريين كانوا مخلصين لما حرصوا على احتكارنا وعزلنا عن الاتصال ببقية الدول الأخرى حتى ولو كانت لنا في ذلك مصالح محققة .

ومن الغريب أن تأتينا بالأمس برقية من وكالة الأنباء الفرنسية تقول أنه سيعقد عما قريب مؤتمر دولي عام للتغذية في روما و في ذلك ما يفيد أن المؤتمر الذي عقد في القاهرة للشرق الأوسط إنما هو مؤتمر استعماري خاص وإلا لما كانت اعقده ضرورة إلى جوار المؤتمر الدولي العام .

اللجنة الاقتصادية للشرق الأوسط

وكانت خاتمة المطاف إذا صح أن لهذا المطاف العجيب خاتمة أن جاءت الأنباء بأن مصر نفسها قد اقترحت على المجلس الاقتصادي والتشريعي التابع لهيئة الأمم أن يكون لجنة اقتصادية للشرق الأوسط ، وقيل إن الدكتور عبد الحكيم الرفاعي وكيل المالية الحالي هو الذي تفضل بتقديم هذا الاقتراح في ذلك المجلس .

ولسبب نجهله قرأنا في عدد ٨ فبراير من المصري برقية مطولة لمراسلها الخاص في أمريكا يتساءل فيها عن السبب في عدم تعيين مصر لمندوب عنها ليشهد المناقشة الهامة الخاصة باقتراح إنشاء تلك اللجنة الاقتصادية بعد أن قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبول الاقتراح المصري المتعلق بهـا ومناقشته .

وبعد نشر هذه البرقية اجتمع مجلس الوزراء المصري ، وقرر ندب محمود فوزي بك وزير مصر المفوض في واشنطون لحضور اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء مناقشة اقتراح مصر .

وبالأمس جاءت الأنباء بأن هذا المجلس قد خطا الخطوة الأولى لتأليف اللجنة الاقتصادية للشرق الأوسط بالفعل فعين لجنة لدراسة المشروع ، واشتركت مصر طبعاً في المناقشة وأذاعت البرقيات ما قاله ممثلنا أثناء تلك المناقشة .

ونيعذرنا القراء إذا تركنا التعليق على هذه الأنباء الأخيرة لصحيفة لا نظنها متهمة بالتطرف الوطني الذي نتهم به نحن ، وهذه الصحيفة هي المقطم ، وصاحب التعليق هو خليل ثابت بك في افتتاحية الأمس بجريدته . قال " إن هذه اللجان التي تؤلفها الأمم للشرق الأوسط لا تعجبنا .

إننا نرتاب في صحة القول ونشك في حسن النية ونرى أن هذه اللجان ليست.سوى ستار يستر المقاصد الخفية التي تجول في صدور بعض الدول للاستئثار بخير البلدان بدون أن تصبغها بصبغة الاستعمار الممقوت البغيض.

لماذا هذا العطف والحنان على شعوب الشرق الأوسط والرغبة الشديدة في إصلاح حالة الاقتصاد فيها " .

إلى أن قال :" إن سكان الشرق الأوسط لا يرتاحون إلى هذه الحركات من جانب هيئة الأمم ويرجون أن تدعهم و شأنهم " ثم قال في النهاية : "إننا ندعو حكومات الشرق الأوسط إلى الحذر في أمر هذه اللجان التي يواد بها في الظاهر خير البلدان التي توفد إليها و لكن تكون ستاراً لمقاصد أخرى ، ومن سبق أن لدغه الثعبان يجب أن يخاف من رؤية الحية . ولقد اكتوى هذا الشرق من قبل فيجدر به أن يفتح عينيه لرؤية الحقائق والأخطار الظاهر منها و الذي يراد إخفاؤه " .

ونحن نكتفي في إظهار أن مخاوف " المقطم " على أساس بأن نقتبس فقرة من تلغراف زميلتنا المصري الذي أشرنا إليه فيما سبق : " وسوف يطالب لبنان بأن تقتصر عضوية لجنة الشرق الأوسط على الدول الواقعة في هذه المنطقة وهي دول الجامعة العربية وتركيا وإيران ، ولكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لن ينكر على بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا حقها في عضوية هذه اللجنة نظراً لمصالح هذه الدول في الشرق الأوسط ".

وإذن فهذه اللجنة التي اقترحتها مصر نفسها لسوء الحظ ستكون لجنة استعمارية تشرف عليها الدول التي تستعمر هذا الشرق أو تريد استعماره وهي إنجلترا وفرنسا وأمريكا ، وبذلك تضاف إلى الجمعية الصغيرة ومؤتمر هافانا التجاري ومؤتمر التغذية القاهري .

هذه أربع وقائع كبيرة بالغة الخطورة تنطق بالسياسة الخارجية التي تسير عليها الحكومة المصرية الحالية تلك السياسة المنافية لآمالنا الوطنية وكرامتنا القومية والضارة بمصالحنا الحقيقية أوضحناها أمام الشعب وأمام مجلس الشيوخ ما وسعنا الإيضاح وأوردنا آراء غيرنا من رجال هذا العهد أنفسهم أمثال هيكل باشا ومحمود بك الدرويش و خليل بك ثابت و إذا لم يعمل الشعب ولم يعمل مجلس الشيوخ على ردع الحكومة عنها فإننا مع ذلك نكون قد أبرأنا ذمتنا وللكنانة رب يرعاها . [١]

قضية ليبيا و حقوق مصر (*)

لقد أدلت وفود الدول المختلفة في الجمعية العمومية لهيئة الأمم بآرائها فيما يختص بمصير المستعمرات الإيطالية ، وجميع الدول الكبرى فيما عدا روسيا تنادي بمبدأي تقسيم ليبيا و وضعها تحت نوع من الإشراف. ولقد حدث أن طالب مندوب مصر بأن توضح إيطاليا وجهة نظرها في دقة بعد أن طالبت باستقلال طرابلس . ورد ممثلها بما يفيد أنه

(*) صوت الأمة ١٤ / ٢ / ١٩٤٨

يسلم لإنجلترا وفرنسا بحقوق في هذا القطر ، وأن دولته تسلم بمبدأ التقسيم على أن يجمع نوع من الاتحاد الفيدرالي بين الأجزاء الثلاثة ، أي بين برقة وطرابلس وفيزان ، وإن لم يوضح المندوب طبيعة هذا الاتحاد ومقره ومداه وتكوينه السياسي .

ولقد تطلع المصريون في لهفة إلى خطاب ممثلنا ، وأذيع هذا الخطاب بالفعل فقي الأسبوع الماضي ، وهو مقسم إلى قسمين : يتناول الأول منهما مصير ليبيا ، وفيه تمسكت مصر بالمبدأين اللذين أقرتهما الجامعة العربية ، وهما الوحدة والاستقلال المنجز ، وإن لم يكن بد من وصاية موقوتة فلتكن لهيئة الأمم المتحدة .

وتناول مندوبنا في القسم الثاني حقوق مصر في مناطق الحدود التي تفصلنا عن ليبيا . ومن المعلوم أن مصر قد سلخت منها هضبة السلوم وواحتا أوركنو والعوينات ، ثم آبار سعد وواحة جغبوب . ولقد أوضح سعادته كيف أن مطالبة مصر برد هذه المناطق إليها لا يحمل أي معنى للطمع أو التوسع ، وإنما هو طلب عادل برد الحق إلى نصابه ، وهذه المناطق صحراوية لا تغل شيئاً يذكر حتى تكون موضع طمع ، ولكنها لازمة لزوماً حيوياً لضرورة الدفاع عن بلادنا .

ولقد أمن المصريون بلا ريب على كل هذا للجزء من خطاب ممثلنا ، ولكننا دهشنا حقاً عندما سمعنا إلى المندوب الفاضل يستعرض تاريخ مطالبتنا بحقوقنا في ليبيا ، فيذكر المذكرات التي تقدمت بها مصر إلى مؤتمر الصلح في باريس وإلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في لندن و أخيراً إلى هيئة الأمم – دهشنا لأن الممثل الفاضل لم يكد ينتهي من هذه الإشارات حتى أضاف قوله : " ولقد تفاوضنا من قبل مع السلطات التي كانت تشرف على حكم ليبيا . أما الآن وقد بدا مبدأ الوحدة والاستقلال يوطد أقدامه وأصبحت الجمعية العامة تعالج المشكلة على هذا الأساس – فإن حكومة مصر ستتفاوض مع حكومة ليبيا المستقلة راجية بإخلاص أن تحل هذه المسألة مع شقيقتها العربية في جو من الإخاء المتبادل " .

ومحل دهشتنا من هذه الفقرة الخطيرة مثاره ثلاث نقط :

١ – أن ممثلنا الفاضل لم يخبرنا ولا أخبر الجمعية العمومية لهيئة الأمم بشيء عن المفاوضات التي جرت بين مصر وبين السلطات التي كانت تشرف على حكم ليبيا ، وأننا لنتساءل مع من جرت هذه المفاوضات . وماذا كان مصيرها ؟ أتراها كانت مع الحكومة الإيطالية قبل اندلاع الحرب الأخيرة . أم كانت مع الحكومة البريطانية التي تحتل اليوم برقة المتاخمة لبلادنا التي تتبعها المواقع المسلوخة من مصر ؟ ذلك ما كنا نود أن نعلمه ، ولا زلنا نطالب بأن نعلمه ونعلم نتائجه .

٢ – أن ممثلنا الفاضل يقول إن مبدأ الوحدة والاستقلال قد أخذ يوطد أقدامه وأصبحت الجمعية العامة تعالج المشكلة على هذا الأساس ، وهذا قول لم نتبينه في الجمعية العامة ولا في أقوال ممثلي الدول المسيطرة على هذه الجمعية كأمريكا وإنجلترا وفرنسا ، بل إن الواقع لينقض – لسوء الطالع – هذا الزعم ، فليبيا قد قسّمت بالفعل حيث نرى برقة ينادي الإنجليز بها إمارة ويولون عليها أميراً تحت إشرافهم ، ويعقدون معه معاهدة ، وفيزان يحتلها الفرنسيون وهم في سبيل ضمها إلى الجزائر إن لم يكونوا قد ضموها بالفعل . وطرابلس يناور الإيطاليون لكي يكون مصيرها مصير برقة تحت إشرافهم .

٣ – وأخيراً يقول مندوبنا إن حكومة مصر ستتفاوض مع حكومة ليبيا المستقلة ، ومعنى هذا التصريح الخطير هو أن حكومة مصر ستترك حقوق مصر معلقة إلى أجل غير مسمى بل إلى أجل وهمي ، وذلك لأننا لا ندري ما هي تلك الحكومة المستقلة الموحدة التي ستقام في ليبيا ، ولا ندري الطريقة التي ستخلق بها تلك الحكومة ولا متى ستخلق .

ويخيل إلينا أن هذه الحكومة ليست إلا حلماً عربياً لا نلمح حتى مجرد شبحه بين ما يجري اليوم من تصرفات في هذا القطر وبين ما يدلي به ممثلو الدول المسيطرة من تصريحات . وكان الأجدر بممثلنا الفاضل ألا يتغافل عن الواقع وأن يتمسك بحقوق مصر وأن يطالب بردها إليها فوراً ودون انتظار .

لقد دهش المصريون إذاً لهذه الأقوال الخيالية وأحزنهم أن يلمحوا فيها معنى من معاني التخاذل ، إن لم يكن التمويه . وإذا كانت مصر ومعها البلاد العربية لا تستطيع أن تحقق لليبيا ما يبغيه شعبها من وحدة واستقلال ، فلا أقل من أن تستخلص مصر حقوقها الحيوية في منطقة الحدود ، حتى لا تظل بلادنا مفتوحة الجوانب للغزاة . وإننا لنخشى أن يكون للإنجليز غرض دفين في عدم تمكيننا من تحصين حدودنا الغربية ليسهل عليهم اقتحام وادينا عند الضرورة قادمين من برقة .

دهشنا إذاً لأن مندوبنا يقرر أن مبدأ الوحدة والاستقلال قد أخذ توطد في هيئة الأمم ، بينما نشاهد أن العكس هو الذي أخذ يتوطد في تلك الهيئة ، بل وفي الواقع المنفذ فعلاً ، إذ نرى ليبيا مقسمة ونراها محتلة ، وزادت دهشتنا عندما رأينا الممثل الفاضل يبني على زعمه السابق نتيجة محزنة ، لأنها خيالية مضللة ، وهي أن مصر ستتفاوض مع حكومة ليبيا المستقلة لاسترداد حقوقها المسلوبة . ونحن لا نعلم أين ولا متى ولا كيف ستنشأ هذه الحكومة المستقلة ، وسنفاوضها لتقويم حدودنا من الناحية الاستراتيجية فضلاً عن ناحية الكرامة القومية .

هذه هي مشكلة ليبيا في الوضع الذي اتخذته أمام الجمعية العمومية في هيئة الأمم . فالاتجاه السائد هو تقسيمها وتوزيعها بين الدول الاستعمارية الثلاث : إنجلترا وإيطاليا وفرنسا . وأما عن مصر وحقوقها فإننا نخشى أن يكون في تصريحات مندوبنا ما يفيد أن الحكومة المصرية ستنام عن المطالبة بحقوقنا وأنها تريد أن تستر هذا النوم خلف ما تدعيه من عزمها على مفاوضة حكومة موهومة لاستخلاص تلك الحقوق ، وإننا لنرجح أن يكون الإنجليز هم المعترضون على رد تلك الحقوق لأغراض شريرة .

إن تصريحات مندوبنا فيما يختص بحقوقنا في ليبيا بالغة الخطورة ، ولقد كانت هي السبب في أن أفردنا هذا المقال لمشكلة ليبيا ، وذلك أملاً منا في أن تلفت إليها الأنظار ، وإن يكن قد جد في الأسبوع الماضي حادث شغل الجميع وهو النطق الملكي الكريم الخاص بالانتخابات والائتلاف ومصيرهما ، وهذا موضوع قتلته الصحف اليومية وغير اليومية بحثاً وتعليقاً وتخريجاً ، بحيث رأينا من الخير أن لا تمر مشكلة حدودنا الغربية وسط مسائل الانتخابات والائتلاف دون أن يفتح المصريون أعينهم على ما تحمل من خطورة وما تتجه إليه من مآل يوجب الأسف . [1]

محمد منـــدور

المحامي

((*) الثقافة : العدد ٥٦٣ الإثنين ١٨ من ذي الحجة ١٣٦٨هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٤٩م .

المصادر و المراجع :

أولا : وثائق غير منشورة :

- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة٧٢ ، وزارة الخارجية، الديوان العام ، جامعة الدول العربية .
- _____ : محفظة ١٢٤ ، ليبيا تقارير ، مصير ليبيا (١٩٠٧/٤/٧ - ١٩٥١/٥/٩) .

ثانيا : وثائق منشورة :

- *الهيئة العامة للاستعلامات* : ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثاني من عام ١٩٥٠- ١٩٦٩م .
- محكمة *الثورة* ، جـ١ ، ط١ ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٥٤م، تحرير أمين حسان كامل .
- وزارة الخارجية : محاضر المحادثات السياسية و المذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية و حكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠- نوفمبر ١٩٥١، مطبعة مصر ، ١٩٥١م .

ثالثا : المذكرات التاريخية و السياسية :

١. *أحمد شفيق باشا* : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، جـ١ ، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٦م .
٢. *محمد حسين هيكل* : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ٢ ، دار المعارف (د . ت) .
٣. *مركز وثائق و تاريخ مصر المعاصر* : مذكرات عبد الرحمن فهمي ، يوميات مصر السياسية ، جـ٢ ، يوليو ١٩١٩- مارس ١٩٢٠م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م .

رابعا : المصادر و المراجع :

- *أحمد الرشيدي* : الضمانات الدولية لحقوق الإنسان تعليقاتها في بعض البلاد العربية ، بحث منشور مقدم إلى ندوة حقوق الإنسان في الدساتير العربية ، الأحد ٢٢ ديسمبر ١٩٩١م ، مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة .
- إسماعيل زين الدين : الطليعة الوفدية و الحركة الوطنية(١٩٤٥- ١٩٥٢م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١م .
- جرجس *سلامة* : أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر (١٨٨٢-١٩٢٢) ، ط١ ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م .
- *جلال يحيى* : الثورة و التنظيم السياسي ، دار المعارف ، ١٩٦١ م .
- *جمال عبد الناصر* : فلسفة الثورة ، دار المعارف ، ١٩٥٤م .
- *خيري عزيز* : أدباء على طريق النضال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠ م .

- *راشد البراوي* : مشكلات القارة الأفريقية السياسية و الاقتصادية ، ط١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦.
- *رأفت الشيخ و محمود متولي* : أفريقيا في العلاقات الدولية ، دار الثقافة للطباعة و النشر ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- *رجاء النقاش* : أدباء معاصرون ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨م .
- *رفعت السعيد* : مندور و يوليو و الديمقراطية السياسية ، مجلة أدب و نقد ، نوفمبر ١٩٩١م .
- *سامي اسكندر* : لمحات من حياة الزعيم جمال عبد الناصر ، مطبعة دياب ، القاهرة ،١٩٧٠م .
- *سيرانيان ، ترجمة عاطف عبد السلام* : مصر و نضالها من أجل الاستقلال (١٩٤٥-١٩٥٢م) ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ .
- *شهدي عطية الشافعي* : تطور الحركة الوطنية المصرية(١٨٨٢-١٩٥٩) ، الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣م.
- *صبري جريس* : العرب في إسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٥م .
- *ضياء الدين الريس* : الدستور و الاستقلال و الثورة الوطنية ١٩٣٥م ، جـ٢ ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٧٦ .
- *عبد الرحمن الرافعي* : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومي في سبع سنوات (١٩٥٢- ١٩٥٩م) ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩م .
- ـــــــــــ : في أعقاب الثورة المصرية ، ج٣ ، القاهرة ، ١٩٥١م .
- *عبد العظيم رمضان* : الصراع الاجتماعي و السياسي في مصر من ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م ، إلى أزمة مارس ١٩٥٤م ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٨م .
- ـــــــــــ : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨إلى سنة ١٩٣٦ ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- *عبد المنعم ابراهيم الجميعي* : الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية في مصر ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ـــــــــــ: الجامعة المصرية و المجتمع (١٩٠٨-١٩٤٠) ، القاهرة ، مطابع الأهرام ، ١٩٨٢م .
- *فؤاد دوارة* : عشرة أدباء يتحدثون ، ط٢ ، نهضة مصر ، ١٩٨٤ .
- *فؤاد قنديل* : محمد مندور شيخ النقاد ، مركز الحضارة العربية ، ط٢ ، ٢٠٠٠م .
- *لويس عوض* : الثورة و الأدب ، الكتاب الذهبي ، يوليو ١٩٥١ م .
- محمد *أنيس و آخر* : ثورة ٢٣ يوليو و أصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

- محمد *بَرادة* : محمد مندور و تنظير النقد العربي ، ط٣ ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
- محمد حسنين *هيكل* : ملفات السويس " حرب الثلاثين سنة " ، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ١٩٨٦م .
- محمد *فوزي الوكيل* : هذه الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٣ ، إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
- محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، مطابع الهيئة العامة ، ٢٠٠٢م .
- _____ : النقد المنهجي عند العرب ، دار نهضة مصر ، ١٩٤٤م .
- _____ : تاريخ إعلان حقوق الإنسان ، ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، ط١ ، ١٩٥٠م .
- _____ : جولة في العالم الاشتراكي ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٥٥.
- _____ : صفحات من تاريخ مصر ، دار المستقبل العربي (د . ت)
- _____ : في الميزان الجديد ، مكتبة نهضة مصر ، ط٣ ، القاهرة (د . ت) .
- _____ : كتابات لم تنشر ، ط١ ، دار الهلال ، ١٩٦٥ م .
- _____ : معارك أدبية ، ط١ ، دار نهضة مصر ، ١٩٨٤م .
- _____ : نماذج بشرية ، ط١ ، دار المعرفة ، ١٩٤٣م .
- *مشروع الميثاق* :٢١مايو١٩٦١، مصلحة الاستعلامات،القاهرة ، (د . ت).
- محمد عبد *الرءوف سليم* : نشاط الوكالة اليهودية بفلسطين منذ نشأتها و حتى قيام دولة إسرائيل١٩٢٢- ١٩٤٨ ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- محمد *مصطفى صفوت* : مصر المعاصرة و قيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسي ١٨٨٢-١٩٥٨م ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩م .
- محمود *حلمي مصطفى* : دراسات في تاريخ مصر السياسي ، سياسة إنجلترا الداخلية من ١٨٨٢ -١٩٥٢، مكتبة الطليعة (د . ت) .
- مجمود *متولي* : حقوق الإنسان الأهداف.. و الآمال ، ط١ ، المركز المصري للأبحاث و الدراسات ١٤٢٥- ٢٠٠٥ م .
- *نقولا زيادة* : ليبيا ١٩٤٨م ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٩م .
- *هنري أنيس ميخائيل* : العلاقات الإنجليزية الليبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
- يوسف *القعيد* : عبقرية المجهود ، مندور ناقداً للقصة و الرواية ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٥ م .

خامساً : *المصادر و المراجع الأجنبية* :

- Chirol، ؛ Sir Valentine : The Egyptian problem , London ،Macmillan١٩٢٠.
- El_Barawy Rashed: The Military coup in Egypt , Cairo ،١٩٥٢.
- GreatBritian and ، Egypt١٤١٤ -١٩٥١in forma ،tion papers , No١٩ ، Reyalinstitute on ، international, London١٩٥٣.
- Habib ،W El_HesnawiThe story of the: libyans Resistance) A_gainst)Etalian colonlalism ١٩١١ – ١٩٤٣ ، tripolis، ١٩٨٨
- John: Wright Libya a modern history croom، helm London & Canberra.
- Majid Khadduri: modern Libya astudyin political development , copyright١٩٦٣by the JohnsHopkins. press
- Marlowe ،: JohnAnglo – Egyptian relations, the great) ، press١٨٠٠– ١٩٥٣ ، London ، (١٩٥٤

- Futh : first Libya the elusire، revolution African pu. blishing New York

سادسا : الرسائل العلمية :

- *رشوان محمود جاب الله* : علي ماهر و دوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .
- *سعيد عبد الرازق يوسف عبد الله* : جمال عبد الناصر و دوره في السياسة المصرية (١٥ يناير ١٩١٨ – حتى نهاية ١٩٥٦) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق .

سابعاً : الدوريات و المجلات :

- الأهرام : يونيو ٢٠٠٥ م .
- ـــــ : يوليو ٢٠٠٥ م .
- الجمهورية : فبراير ١٩٦٠ م.
- المصري : يوليو ١٩٥٢ م .

- الوفد : أغسطس ١٩٨٣ م .
- الوفد المصري : فبراير ١٩٤٥ م . أبريل ١٩٤٥ م .
- ـــــــ : يونيو ١٩٤٥ م . يناير ١٩٤٦ م .
- ـــــــ : مارس ١٩٤٦ م . أبريل ١٩٤٦ م .
- ـــــــ : يونيو ١٩٤٦ م . يوليو ١٩٤٦ م .
- صوت الأمة : أغسطس ١٩٤٦ م
- ـــــــ : فبراير ١٩٤٨ م .
- ـــــــ : مارس ١٩٤٨ م .
- ـــــــ : يونيو ١٩٤٨ م .
- ـــــــ : يوليو ١٩٤٨ م .
- الثقافة : نوفمبر ١٩٤٤ م . يناير ١٩٤٥ م .
- ـــــ : يناير ١٩٤٩ م . فبراير ١٩٤٩ م .
- ـــــ : مارس ١٩٤٩ م . أبريل ١٩٤٩ م .
- ـــــ : مايو ١٩٤٩ م . يونيو ١٩٤٩ م .
- ـــــ : يوليو ١٩٤٩م . أغسطس ١٩٤٩ م .
- ـــــ : سبتمبر ١٩٤٩ م . أكتوبر ١٩٤٩ م .
- ـــــ : نوفمبر ١٩٤٩ م . ديسمبر ١٩٤٩ م .
- المصور : أكتوبر ١٩٥٢ م :
- الهلال : أغسطس ٢٠٠٥ م .
- روزاليوسف : فبراير ١٩٧٧ م .
- آخر ساعة : يونيو ١٩٩٠ م .
- الطليعة : مايو ١٩٦٦ م .
- المجلة : ديسمبر ١٩٥٧ م .